جمهورية السودان

الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان

٢٠١٦-٢٠٢٠

المحتويات

الملخص التنفيذي ٥
لماذا الإستثمار في الزراعة؟ ٩
١.المقدمة: ١٢
١,١ أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (CAADP): ١٢
٢,١ تبني السودان للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا: ١٢
٣,١ مشاورات أصحاب المصلحة والشركاء: ١٤
٤,١ ورشة عمل التحقق والتأكيد للخطة (Plan validation workshop) ١٥
٢. تحليل الوضع الراهن: ١٩
١,٢ الإطار الإجتماعي والإقتصادي والسياسي: ١٩
٢,٢ مساهمة الزراعة في الإقتصاد الوطني: ٢٠
١,٢,٢ المساهمة في سبل كسب العيش والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي: ٢١
٢,٢,٢ المساهمة في التجارة: ٢٢
٣,٢,٢ الإرتباطات الأمامية والخلفية للزراعة: ٢٣
٤,٢,٢ المساهمة في توفير العمالة: ٢٤
٣,٢ التدخلات الجارية لإحداث التنمية الزراعية: ٢٤
٤,٢ أداء القطاع الزراعي: ٢٧
٥,٢ استعراض الإنفاق العام علي الزراعة ٣٤
١,٥,٢ اتجاهات الإنفاق العام: ٣٤
٢,٥,٢ الحجم النسبي للإنفاق العام على الزراعة: ٣٥
٣,٥,٢ مقارنة السودان بالدول الأفريقية ٣٦
٤,٥,٢ الإنفاق المحلي علي التنمية بالمقارنة مع الإنفاق الأجنبي ٣٦
٥,٥,٢ مقارنة الإنفاق الجاري بالإنفاق التنموي ٣٧
٦,٥,٢ المقارنة بين انفاق الحكومة الإتحادية وإنفاق الولايات ٣٨
٧,٥,٢ تنفيذ الميزانية: الموازنات المخططة مقارنة مع الانفاق الفعلي ٣٨
٨,٥,٢ توزيع الانفاق التنموي علي الزراعة حسب القطاعات الفرعية والمرتبطة بالزراعة ٣٩
٦,٢ تحليل الوضع الراهن في الزراعة: نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمهددات ٤٢
٢.١,٦ نقاط القوة ٤٢
٢,٦,٢ مواطن الضعف (فرص التحسن) ٤٢
٣,٦,٢ الفرص: ٤٣
٦,٢.٤ المهددات: ٤٣
٧,٢ التحديات أمام القطاع الزراعي: ٤٣
١,٧,٢ محددات ضعف الإنتاج والإنتاجية: ٤٣
٢,٧,٢ ضعف الخدمات الزراعية المساندة: ٤٤
٣,٧,٢ تردي البنى التحتية الزراعية: ٤٤
٤,٧,٢ الوصول للأسواق والتصنيع: ٤٥
٥,٧,٢ الموارد الطبيعية والأراضي: ٤٥
٦,٧,٢ إحداث البيئة المواتية ٤٥

٧,٧,٢ الأمن الغذائي والتغذوي ٤٦
٨,٧,٢ المؤسسات..... ٤٩
٩,٧,٢ المرأة والشباب ٤٩
٨,٢ الإطار السياساتي..... ٤٩
٣. الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان ٥٣
١,٣ الرؤيا: ٥٣
٢,٣ الرسالة:..... ٥٣
٣,٣ الأهداف الإستراتيجية ٥٣
٤. مجالات البرامج الإستثمارية ٥٣
البرنامج الإستثماري رقم ١: تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة ٥٣
البرنامج الإستثماري رقم ٢: الاصلاح المؤسسي وإدارة التغيير وبناء قدرات المنتجين والكوادر الزراعية ٥٤
البرنامج الإستثماري رقم ٣: زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية من خلال تطوير وتحديث النظم الزراعية وتحسين الإدارة الزراعية..... ٥٥
البرنامج الإستثماري رقم ٤: تطوير الخدمات الزراعية المساندة وتأسيس شبكات المعرفة والمعلومات الزراعية ٥٦
البرنامج الإستثماري رقم ٥: التصنيع الزراعي وتنمية سلسلة القيمة والتسويق الزراعي ٥٦
البرنامج الإستثماري رقم ٦: معالجة قضايا الأراضي الزراعية، حماية وتنمية الموارد الطبيعية بما في ذلك الحياة البرية..... ٦٠
البرنامج الإستثماري رقم ٧: تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذ مراقبة الجودة وإجراءات السلامة للاستهلاك المحلي والتصدير ٦٢
٥. الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م..... ٦٥
١,٥ وضع ميزانية الإستثمارات..... ٦٥
٢,٥ المنهجية..... ٦٦
٣,٥ الميزانية الإستثمارية للبرنامج ٦٦
٤,٥ تمويل الخطة الإستثمارية ٢٠١٦-٢٠٢٠م ٦٧
٥,٥ تحليل الفجوة التمويلية..... ٦٩
٥,٦ الفجوة التمويلية The Funding Gap ٦٩
٦. الترتيبات المؤسسية لتنفيذ البرنامج ٧٣
١,٦ التنفيذ ٧٣
٢,٦ وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع (PCMU) ٧٣
٣,٦ لجنة تسيير البرنامج..... ٧٣
٤,٦ الدعم السياسي ٧٤
٧. المتابعة والتقييم للبرنامج (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) ٧٧
١,٧ نظام المتابعة والتقييم للبرنامج (M&E) ٧٧
٢,٧ خطة المتابعة والتقييم للبرنامج ٧٧
٣,٧ إطار النتائج (The Results Framework) ٧٧
الملاحق ٧٩
ملحق ١: مذكرة عامة عن السمات الرئيسية لسلسلة القيمة الزراعية..... ٧٩
ملحق ٢: إطار النتائج لخطة السودان الزراعية الوطنية ٨١
الملحق ٣: احسابات الميزانية للبرنامج حسب مجالات الاستثمار ومكوناتها ٨٦
الملحق ٤: الإفتراضات بتوقعات التمويل للخطة الوطنية للاستثمار الزراعي من قبل الحكومة والقطاع الخاص ٩٩
الملحق ٥: تعريف هيكل الخطة الإستثمارية الزراعية وتكاليف المخرجات ١٠١

FOREWORD

The agriculture sector is the most important economic sector in Sudan. It accounts for nearly one-third of National Gross Domestic Product. The sector provides livelihood to approximately two-thirds of the population and employs about sixty percent of the labour force. It also provides most of the production inputs for the transformative industries such as edible oils, sugar and textiles.

Agriculture and agriculture-led industrialization is the central pillar of all development strategies in Sudan to achieve comprehensive national socio-economic development. Consequently, under the Comprehensive Africa Agriculture Development Programme (CAADP), Sudan developed the National Agriculture Investment Plan (SUDNAIP, 2016–2020) to coordinate the resources needed to accelerate the implementation of existing strategies, and hence achieve six percent annual growth in Domestic Product (GDP).

The Ministry of Agriculture and Forests, in partnership with the line ministries and institutions at federal level and with states governments, coordinated the formulation of the SUDNAIP in wide consultations with stakeholders. The SUDNAIP would therefore support promotion of exports of crops and livestock, increase productivity and efficiency of Sudan's agricultural sector, improve national food security and nutrition, reduce rural poverty, generate job opportunities (especially for youth and women), encourage settlement in the rural areas to achieve balanced economic growth, and development and protection of natural resources to ensure its renewal and sustainability.

With the adoption of the SUDNAIP, the government has put increased emphasis on creating an investment climate for the private sector to be actively involved in agriculture and agribusiness. The SUDNAIP paves the way for private business owners, small farmers, and agro-industry owners to play significant role in the development of agriculture sector.

The SUDNAIP will be implemented in coordination with existing institutions. The implementation of the projects and programs will be the responsibility of the respected ministries and agencies and the states as stipulated in their constitutional powers. A coordination and monitoring unit will be established to mainly ensure consistency between the government budgets, programmes and policies with the SDNAIP commitments, as well as to ensure coordination with the private sector and development partners. At large, to guide the /implementation of the SUDANAIP.

Professor. Ibrahim Adam Ahmed El-Dukheri

Federal Minister of Agriculture and Forests

١. الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان {SDNAIP} هى خطة إستراتيجية خمسية للفترة {٢٠١٦ – ٢٠٢٠م} لتحديد أولويات الإستثمار الزراعي في أطار أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا {CAADP} Comperhensive Africa Agricultural Development Programme لإحداث نمو إقتصادي مستدام والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي, وذلك عن طريق تخصيص ما نسبته ١٠% سنوياً كحد ادني من الميزانية العامة للدولة للقطاع الزراعي بهدف إحداث نسبة نمو سنوي تقدر ب ٦ % في الناتج المحلي الإجمالي للزراعة. كما يسعى السودان إلى دعم المجتمع الدولي والقطاع الخاص في سد الفجوة التمويلية بين متطلبات تمويل الخطة الإستثمارية والتزامات الحكومة من مجموعة متنوعة من المصادر المحلية والدولية والخاصة.

٢. هذه الخطة ليست استراتيجية جديدة أو برنامج جديد للتنمية، بل هى خطة تنسيقية متوسطة الأجل للقطاع الزراعي تعمل على حسن إستخدام الموارد المتاحة وتشجيع إستثمارات القطاع الخاص والشراكات لتسريع تنفيذ البرامج والمشروعات القائمة والعمل علي طرح مبادرات جديدة من شأنها استقطاب إستثمارات إقليمية ودولية.

٣. إستندت هذه الخطة على البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية (ARP) والوثيقة الموقعة بين الشركاء (من حكوميين وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني) التي حددت اولويات القطاع الزراعي (CAADP Compact)، بهدف تحقيق تنمية وطنية اجتماعية واقتصادية شاملة على مدى خمس سنوات يقودها قطاع زراعي ديناميكي قادر على النمو السريع والمستدام ومنحاز للقطاعات الضعيفة من السكان، وله القدرة على الربط القوي بالتصنيع الزراعي.

٤. تم الإستهداء بالوثائق المرجعية التالية في إعداد الخطة:

- الخطة الاستراتيجية ربع القرنية (٢٠٠٧–٢٠٣٢م).
- البرنامج التنفيذى للنهضة الزراعية (٢٠٠٨–٢٠١١م).
- البرنامج الثلاثي للإصلاح الإقتصادي (٢٠١١-٢٠١٣م).
- الخطة الخمسية الثانية (٢٠١٢–٢٠١٦م) من الاستراتيجية ربع القرنية
- البرنامج الخماسى للإصلاح الاقتصادي (٢٠١٥–٢٠١٩م).
- مبادرة رئيس الجمهورية للأمن الغذائي العربي (٢٠١٣م).
- التقارير والمبادئ التوجيهية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية بأفريقيا (CAADP)
- الوثيقة الشاملة للسياسات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية (٢٠١٤م).
- تقارير اللجنة الفنية واللجان القطاعية الفرعية المختصة بإعداد الخطة الوطنية. للإستثمار في الزراعة بالسودان (SDNAIP).

٥. تم إعداد هذه الخطة من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق شارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيين في المؤسسات الوطنية والقطاعات العامة والخاصة على المستويين الإتحادي والولائي، بجانب شركاء التنمية والأوساط الأكاديمية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية ومن أهمها منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (FAO) والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (COMESA)، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (NEPAD).

٦. تتلخص أهداف هذه الخطة في التالي:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية والكفاءة في مراحل الإنتاج والتجهيز للتصنيع.
- تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

- الحد من الفقر الريفي بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٠م وتوليد فرص العمل خاصة للشباب والنساء وزيادة نصيب الفرد من الدخل.
- تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن على المستوى الولائي من أجل تشجيع الإستقرار على دائرة الإنتاج في المناطق الريفية.
- ترقية الصادرات الزراعية (النباتية والحيوانية) بهدف حماية الإقتصاد السوداني من الانهيار نتيجة إهمال القطاع الزراعي والتشوهات في الحوافز الزراعية.
- تنمية وتطوير وحماية الموارد الطبيعية لضمان تجددها واستدامتها.

٧. من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، فإن الخطة حددت سبعة مجالات كأسبقيات للإستثمار، وبحيث شمل كل مجال مجموعة من البرامج الرئيسية والفرعية وذلك على النحو التالي:
- تهيئة البيئة المواتية للتنمية الزراعية المستدامة.
- الإصلاح المؤسسي وإدارة التغيير وتعزيز قدرات المنتجين والعاملين في القطاع الزراعي.
- زيادة الإنتاج والانتاجية من خلال تطوير وتحديث النظم الزراعية وتحسين الادارة الزراعية.
- تطوير الخدمات الزراعية المساندة وإقامة شبكات المعلومات والمعرفة.
- التصنيع الزراعى وتطوير سلسلة القيمة والوصول إلى الأسواق.
- معالجة قضايا الأراضي الزراعية وحماية وتنمية الموارد الطبيعية بما في ذلك الأحياء البرية.
- تحقيق الامن الغذائى والتغذوي وتنفيذ معايير ضبط الجودة وسلامة الغذاء.

٨. لتحقيق معدل نمو بنسبة ٦% سنوياً في الناتج المحلي الزراعي، تم تقدير التكاليف الإجمالية للخطة بحوالي ٥,٥٤٢ مليار دولار خلال الفترة {٢٠١٦– ٢٠٢٠م}، تساهم فيها الحكومة بحوالي ٣،٦٤٨ مليون دولار (تعادل ٦٥,٨%)، والقطاع الخاص بحوالي ١،٢٦٣ مليون دولار (٢٢,٨%)، ليتبقى مبلغ يقدر بحوالي ٦٣١ مليون دولار (بمتوسط سنوي قدره ١٢٥ مليون دولار) تشكل حوالي ١١,٤% من الميزانية الكلية عبارة عن الفجوة التمويلية والتي يتم عرضها على المانحين وشركاء التنمية.

٩. تم توزيع الميزانية علي الخطة الإستثمارية وفقاً للجدول التالي:

البرامج	المخصص (بالمليون دولار أميركي)	%
تهيئة البيئة المواتية للتنمية الزراعية المستدامة	٢٦	٠,٥
الاصلاح المؤسسي وإدارة التغيير وتعزيز قدرات المنتجين والعاملين في القطاع الزراعي	٣٥	٠,٦
زيادة الانتاج الزراعي والانتاجية من خلال تطوير وتحديث النظم الزراعية وتحسين الادارة الزراعية	١،٨٣٣	٣٣,١
تطوير الخدمات الزراعية المساندة وإقامة شبكات المعلومات والمعرفة	٨٧٧	١٥,٨
التصنيع الزراعى وتطوير سلسلة القيمة، والوصول إلى الأسواق	٢،٠٦٢	٣٧,٢
معالجة قضايا الأراضي الزراعية وحماية وتنمية الموارد الطبيعية بما في ذلك الأحياء البرية	١٨٩	٣,٤
تحقيق الامن الغذائى والتغذوي وتنفيذ معايير ضبط الجودة وسلامة الغذاء للاستهلاك المحلى والتصدير	٥٢٠	٩,٤
المجموع	٥،٥٤٢	١٠٠

١٠. تم إعداد الخطة التمويلية بناءً على: (i) تقدير حجم الاستثمارات اللازمة لإحداث نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بحوالي ٦% سنوياً، (ii) تحليل حجم الإستثمارات الجارية والمخطط لها خلال فترة الخطة، (iii) تقدير واقعي لإمكانية توفير التمويل من مصادر مختلفة. واستناداً على ذلك تم حساب الفجوة التمويلية التي يتعين توفيرها لتحقيق أهداف البرنامج .

١١. إن الفجوة المقدرة في التمويل والبالغة ٦٣١ مليون دولار بواقع ١٢٥ مليون دولار سنوياً وسيتم عرضها على الجهات المانحة تشمل مجالات الاستثمار فيها بناء القدرات والاصلاح المؤسسي والسياسات والتشريعات والإجراءات المتعلقة بإحداث بيئة مواتية للاستثمار الزراعي والاستثمارات الإستراتيجية في مجال الأمن الغذائي والتغذية وتحسين أصناف المحاصيل في القطاع التقليدي والإدارة المستدامة للتربة والمياه والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

١٢. التنفيذ والتنسيق: روعي في التنفيذ أن تقوم الوحدات القائمة في القطاعين العام والخاص بتنفيذ برامج ومشروعات الخطة كل حسب إختصاصه وبمشاركة كل الجهات الفاعلة غير الحكومية من منتجين زراعيين ورعاة وصيادين وغيرهم على كافة المستويات الاتحادية والولائية وحسب السلطات والمسئوليات التي يحكمها الدستور والتشريعات. وهذا يعني أن تنفيذ هذه الخطة لا يتطلب انشاء مؤسسات جديدة، بل سيعمل على تعزيز قدرات المؤسسات القائمة.

١٣. سيتم إنشاء وحدة تنسيق للبرامج (PCMU) تحت اشراف وزارة الزراعة والغابات تعمل بصفة شبه مستقلة ويتم اختيار موظفين لها على أساس تنافسي من كافة الجهات ذات الصلة، وتشرف عليها لجنة تسيير مشكلة من وكلاء القطاع الإقتصادي لإحكام التنسيق والشفافية في عملية صنع القرار والمشاركة الواسعة للمعنين بالقطاع. تعقد هذه اللجنة إجتماعات ربع سنوية لمتابعة تنفيذ الخطة علي أن يقوم السيد/ وزير الزراعة والغابات برفع تقارير دورية إلى القطاع الاقتصادي بمجلس الوزراء الموقر عن مستويات التنفيذ والتقدم المحرز للخطة بمعدل ثلاث مرات سنوياً.

١٤. الفوائد المرجوة من الخطة تتمثل في: (أ) زيادة وإستدامة الإنتاج للسلع الزراعية (الغذائية وغير الغذائية) من أجل تحسين الحالة التغذوية للسكان الريفيين, وتعزيز حالة الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد القومي، توفير المواد الخام للقطاع الصناعي، (ب) تخفيض معدل إنتشار نقص وسوء التغذية في المجتمعات الريفية والحماية من آثار الكوارث الطبيعية، (ج) التدرج في التحول من الإنتاج الإعاشي للإنتاج للتجاري وتوليد الدخل النقدي من الأعمال الزراعية وغير الزراعية، (د) حماية وتعزيز القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية علي المدي البعيد من خلال تطبيق الممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي والمياه، وتدابير التكيف مع تغير المناخ و(هـ) تحسين القدرة المؤسسية لحشد وإدارة الموارد.

١٥. هنالك فوائد أخرى من المتوقع أن تنتج جراء تطور القطاع الزراعي منها: (i) زيادة عائدات الصادر، (ii) تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية لصغار المزارعين والمنتجين الريفيين، (iii) تنويع الإنتاج وإدخال منتجات زراعية عالية القيمة (المنتجات البستانية)، (iv) تحسين البنيات الأساسية، والوصول إلى الأسواق، (v) زيادة الإنتاجية وتقليل التعرض للجفاف بإستخدام التقانات مثل حصاد المياه، تخفيض نسب الفاقد أثناء الحصاد وما بعد الحصاد، (vi) زيادة مشاركة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والتعاونيات وتنظيمات المزارعين، (vii) تحسين القدرات المؤسسية والبشرية علي جميع المستويات، (viii) الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي، (ix) تحسين نظم إدارة المخاطر والكوارث، (x) زيادة المشاركة المتوازنة بين الرجل والمرأة وزيادة إنخراط السكان في التنمية والأنشطة المدرة للدخل.

١٦. المستفيدون المباشرون من الخطة هم صغار المزارعين ومربيو الماشية والرعاة والصيادون إلي جانب المستفيدين الآخرين في سلسلة القيمة (Value Chain) من قطاع التصنيع الزراعي والنقل والتجارة ومقدمي الخدمات المساندة.

١٧. المخاطر وإدارة المخاطر: من المتوقع أن تجابه الخطة بعض المخاطر والتي من أهمها: (أ) ضعف رغبة القطاع الخاص في المشاركة لعدم تهيئة البيئة المواتية من سياسات وتشريعات (ب) محدودية القدرات المؤسسية والبشرية بالقطاع الحكومي, (ج) الإفتقار إلى شراكات تمويل مبتكرة تعمل علي إيجاد فرص استثمارية، (ج) التحدى المتمثل فى تنفيذ وتنسيق الخطة، (د) ضعف مشاركة أو مساهمة المستهدفين الرئيسيين في الخطة (صغار المنتجين) وقدرتهم على التحول نحو الزراعة التجارية، (هـ) القصور في درء المخاطر البيئية، (و) عدم حل النزاعات على الأراضي والمياه والغابات والمراعى، (ز) إنعدام الأمن في مناطق الصراعات، (س) عدم/ ضعف إنسياب الموارد المالية من الجهات المشاركة وفق الخطة في الوقت المناسب.

١٨. إن الحصول على التمويل في الأوقات المحددة وإجراء ترتيبات الشراء. ومعظم التمويل سيتم من الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص والمستفيدين. إن التأخير في توفير التمويل سيؤدي إلى توقف تنفيذ الأنشطة والتأثير السالب عليها الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المزارعين والمنتجين للرغبة في المشاركة في الخطة. بعض شركاء التنمية يقبلون نظام الشراء الحكومي بينما آخرين ربما يحددون طرق الشراء الخاصة بهم التي يجب استخدامها. وعلى كل حال لابد من توحيد فإن طرق الشراء يجب توحيدها وتنسيقها لكي لا يحدث تأخير في تنفيذ البرنامج.

لماذا الإستثمار في الزراعة؟

وهب الله السودان موارد طبيعية كثيرة ومتنوعة يمكن أن تمثل قاعدة متينة لتنمية القطاع الزراعي. فالسودان يمتلك أكبر رقعة زراعية مروية في أفريقيا وقطيع من الثروة الحيوانية يفوق ما يملكه الكثير من دول القارة، وكذلك مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة لا يستغل منها حالياً إلا نسبة لا تتجاوز كثيراً ربعها تحت نظم الزراعة المطرية. ولكن وبالرغم من هذه الثروات الطبيعية الوفيرة فإن أداء القطاع الزراعي إتسم بالضعف خلال العقود الماضية[1].

إتضح من التحليل العام للقطاع الزراعي من حيث مظاهر القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT) بالإضافة إلى تحليل أدائه أنه يعاني من مشاكل هيكلية في مقدمتها تدني الإنتاجية وارتفاع تكاليف التسويق الأمر الذي أدى إلى إضعاف المقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والحيوانية وتدني الأسعار بالنسبة للمنتجين. ومن الأسباب الرئيسية التي قادت لذلك ضعف وعدم إستقرار السياسات الكلية والقطاعية وضعف القدرات المؤسسية والتشوهات في حقوق تملك وإستغلال الأراضي مما أدى إلى سوء استغلالها وبالتالي تعميق مشكلة تدني الإنتاجية. ومالم تعالج هذه القضايا سيكون من الصعوبة بمكان جذب القطاع الخاص للاستثمار الزراعي وتحقيق مساهمة فاعلة في احداث نمو مقدر ومستدام للقطاع.

لقد فشل السودان في إعادة إستثمار الثروة البترولية (والتي تلاشت بعد إنفصال جنوب السودان عام ٢٠١١م) في الزراعة والبنية التحتية. والآن فإن الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان (SDNAIP) تمثل فرصة جديدة للسودان لإعادة النظر في أولوياته بهدف التركيز على الاستغلال الأمثل لموارده النادرة بالتوجه للزراعة بإعتبارها قاطرة النمو. وللوصول لهذا الهدف فإن الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة قد رتبت حزم إستثمارية عبارة عن تدخلات مترابطة بهدف تسريع النمو الإقتصادي عن طريق إزالة المعوقات الهيكلية الأمر الذي يمهد الطريق مستقبلاً لنمو قوي يقوده القطاع الخاص.

إن الزراعة في السودان ذات طبيعة تقليدية إعاشية تتسم بتدني إنتاجية السلع كما تشير إلى ذلك نتائج تحليل إتجاهات السلاسل الزمنية للإنتاج والإنتاجية المحصولية، وتدني إنتاجية الأنعام ومعدلات السحب. يقوم المزارعون التقليديون بالتوسع في المساحات المزروعة لتعويض تدني الإنتاجية. وكذلك يقوم الرعاة المتجولون وشبه المستقرين بزيادة أعداد مواشيهم فوق الطاقة الإستيعابية للمراعي تحسباً للفواقد نتيجة للأمراض والجفاف. ظلت محاولات إستعمال تقانات محسنة محدودة، ويشمل ذلك العمليات الزراعية وإستعمال البذور المحسنة والسماد وكذلك الأمر بالنسبة لسلالات الماشية المحسنة. ويعتبر قصور البحث العلمي وضعف خدمات الإرشاد ونقل التقانة نتيجة لضعف الميزانيات والنقص في الكوادر البحثية من أهم الأسباب التي قادت لعدم تبني التقانات المتطورة لصغار المزارعين.

تتسم نظم تربية الماشية بالتقليدية، وبالتالي تفتقر إلى نظم الأعمال التجارية التي تبحث عن الأسواق الواعدة وتهتم بزيادة قيمة الإنتاج. ولهذا فإن الإمكانات الكامنة في القطاع الزراعي لا يمكن الإستفادة منها واستغلالها بكفاءة إلا إذا تم تبني رؤية لتحول إستراتيجي للقطاع. وهذا ما تهدف إليه هذه الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان من خلال التركيز على الأولويات الإستراتيجية التالية:

- تحويل القطاع التقليدي من نمط إنتاج الكفاف إلى نمط الإنتاج الإقتصادي التجاري القابل للنمو والإستدامة عبر زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. وهذا يتطلب الحصول على التكنولوجيا الحديثة والتقانات المتطورة والمبتكرة والإرشاد الزراعي الفاعل واستخدام البذور المحسنة والتمويل الريفي...إلخ. وفي جانب قطاع الثروة الحيوانية فإن التحول إلى قطاع حديث ومتنامي يتطلب الحصول على الخدمات المساعدة.

[1] راجع القسم ٢,٤

وسيعتمد النهج الإستراتيجي في تطوير الإنتاج النباتي والحيواني على اختيار محاصيل نباتية ومنتجات حيوانية ذات أسبقية عالية وزيادة إنتاجها وعائدها عبر تنمية سلاسل القيمة.

- حيث أن الممارسات الفلاحية الخاطئة تؤدي إلى تدهور الأراضي والغابات فإن الأمر يتطلب تطبيق الممارسات المستدامة في القطاع المطري للحد من تدهور الموارد الطبيعية واستدامة عطائها وذلك بمشاركة واسعة من المجتمعات المحلية.
- يتطلب تحقيق عائدات مستقرة للإستثمارات الحالية في الزراعة إستنباط حلول ناجعة لقضايا الأراضي خاصة قضية التملك وسهولة الحصول على الأرض. وفي هذا المجال فإن تطبيق نظام إيجارات طويلة الأجل للأرض سيكون أحد الخيارات لتحفيز المزارعين التقليديين للإستثمار في التقانات المتطورة ذات الإنتاجية العالية.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي تستدعي إجراء إصلاحات في القطاع المروي. فالدروس المستفادة من تجارب بعض الدول الأفريقية أظهرت إمكانية تحقيق نتائج كتلك التي حققتها بعض الدول الأسيوية في مرحلة ما بعد الثورة الخضراء وذلك إذا تحققت شروط معينة أهمها إعمال نظم ري كفؤة وتيسير الوصول للأسواق واحداث البيئة المؤسسية المواتية(٢).
- وبالنظر إلى رأس المال الكبير المستثمر حالياً في القطاع المروي فإن المطلوب: إعادة تأهيل البني التحتية للري، الإستثمار في البحوث الزراعية، إستنباط وسائل ري ذات كفاءة عالية، خدمات إرشاد زراعي فاعلة، تكامل نظم الإنتاج النباتي والحيواني والوصول إلي الأسواق، والإصلاح المؤسسي لتحقيق الإدارة عالية الكفاءة.
- يؤدي تخلف قطاع الصناعة التحويلية إلى تفاقم مشاكل القطاع الزراعي. فقطاع الصناعة التحويلية يؤدي وظائف عديدة منها زيادة الدخول وتوفير فرص العمل الريفي والحضري، ترقية الصناعة، تخفيض أسعار الغذاء ومعالجة مشاكل الندرة الموسمية وتحسين الأغذية. ويلعب هذا القطاع أيضاً دوراً هاماً في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق إحلال الواردات وزيادة الصادرات الأمر الذي يحقق استقراراً في الإقتصاد الكلي. واستناداً إلى ما تقدم ومن أجل تفعيل دور الصناعة التحويلية في التنمية الزراعية شملت الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان التوسع في استغلال الطاقات الإنتاجية لمجموعة مختارة من الصناعات الإستراتيجية التي يتمتع السودان فيها بميزات نسبية في إنتاجها محلياً بدلاً عن إستيرادها. وتشمل تلك الصناعات السكر والزيوت النباتية واللبن.
- يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في تنمية القطاع الزراعي. وتشير التجارب العالمية والوطنية إلى ضرورة إزالة معوقات زيادة الإنتاجية واعمال التنافسية كشرطين أساسيين لمشاركة القطاع الخاص. لقد تمكنت الدول الأفريقية التي حسنت من مناخ الاستثمار فيها من تحقيق معدلات نمو أسرع وصارت أكثر تنافسية(٣). إن الإعتراف بالقطاع الخاص وتعظيم دوره كقطاع رائد في السودان يتطلب تنفيذ استثمارات بواسطة القطاع العام لمعالجة المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع الخاص وأهمها الإستثمار في البنى التحتية للتسويق مثل الطرق والسكك الحديدية. وهذه الإستثمارات سوف تساعد على ربط السودان بالدول الأفريقية المجاورة وتمكين القطاع الخاص من الإستفادة من الفرص الناجمة عن الوصول للأسواق الإقليمية. وهذا يتلاءم مع الأسبقيات الإستراتيجية المستهدفة من قبل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA) والسلطة الحكومية

---

(٢) الإستثمار في الزراعة والمياه من أجل تقليل الفقر والتنمية الإقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء. برنامج البنك الأفريقي، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، مسودة تقرير، فبراير ٢٠٠٧.

(٣) أنظر تقرير منظمة الUNCTAD حول الاستثمار في أفريقيا، ٢٠١٤.

المشتركة للتنمية (IGAD). إن فوائد هذه الاستثمارات لا تنحصر فقط في الجانب الإقتصادي ولكنها ستساعد أيضاً في دعم السلام الإجتماعي والأمن والإستقرار في الأقاليم. وبالإضافة إلى الإستثمار في البنى التحتية، يتعين تحقيق البيئة المواتية وذلك بإصلاح النظام الضريبي وإعمال الشفافية في تحديد سعر الصرف والسياسات السعرية، بجانب الإصلاح القانوني والمؤسسي.

- لقد حدثت تطورات هامة خلال العقود الماضية أدت إلي تغيرات كبيرة في سكان السودان. وعلي سبيل المثال فإن كارثة الجفاف في الفترة ١٩٨٣–١٩٨٥ والنزاعات المحلية المتطاولة أدت إلي نزوح كبير للرجال من الريف إلي المدن بحثاً عن فرص عمل من مصادر جديدة للدخل. وقد أدى ذلك إلى أن تشكل النساء غالبية السكان في الريف وأن تتحمل المرأة المزيد من المسئوليات. ومن ناحية أخرى يبلغ عدد سكان السودان في الوقت الحالي ٣٥ مليون نسمة ٦٢% منهم في عمر الشباب وأن ٢٠% من الشباب عاطلين عن العمل. وعليه فإن النساء والشباب سيكونون هدف رئيسي لخطط التنمية الريفية.

بناءً على الأسبقيات المذكورة أعلاه فإن الخطة الاستثمارية الزراعية التي سوف تحول هذه الإستراتيجية إلى عمل تستلزم تحقيق التالي:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية عن طريق تحديث النظم الزراعية.
- زيادة الإنتاج بتقوية الخدمات المساندة وإنشاء نظم وشبكات المعلومات.
- تنميةعلاه فإن برامج التنمية التي ستحول الإستراتيجية البني التحتية للتسويق لزيادة التنافسية وزيادة القيمة المضافة عن طريق الصناعة التحويلية وتنمية سلاسل القيمة.
- حماية وتنمية وتطوير الموارد الطبيعية والمحافظة عليها مع التركيز على معالجة قضايا الأراضي.
- إصلاح السياسات والقوانين والإجراءات لتوفير بيئة مواتية للنمو الزراعي.
- إصلاح المؤسسات وزيادة خدمات المنتجين والعاملين في القطاع الزراعي.

١. المقدمة:

١,١ أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (CAADP):

في العام ٢٠٠٣م وقع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية إعلان مابوتو معلنين بذلك إطلاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والذي يمثل رؤية الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (NEPAD) لتحقيق النمو والأمن الغذائي والتنمية الريفية في القارة.

يتلخص الهدف الرئيسي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في الوصول إلى معدلات عالية ومستدامة للنمو الإقتصادي عن طريق التنمية المعتمدة على الزراعة والتي تؤدي إلى تجاوز المجاعات والحد من الفقر وإنعدام الأمن الغذائي وتساعد على زيادة الصادرات. هذا البرنامج يعكس مجموعة من المبادئ والأهداف الفرعية أهمها ما يلي:

- إعتماد النمو القائم على الزراعة كإستراتيجية رئيسية للحد من الفقر كهدف رئيسي للألفية.
- تخصيص ١٠% من الميزانية العامة للقطاع الزراعي.
- إستهداف ٦% كمتوسط معدل نمو للقطاع الزراعي على المستوى الوطني.
- إستغلال التكامل والتعاون الإقليمي لزيادة النمو.
- تبادل الخبرات بين برامج الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا في مجالات تقييم السياسات والمراقبة والمساءلة.
- إقامة شراكات وتحالفات تضم المنتجين ورجال الأعمال وتنظيمات المجتمع المدني.
- اسناد مسئولية تنفيذ البرامج للدول على أن تقوم المنظمات الإقتصادية الإقليمية بمهمة التنسيق، وتقوم سكرتارية الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد) بتوفير التسهيلات.

بناءً على هذه الأهداف فإن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا يمثل إطاراً إستراتيجياً لتوجيه المجهودات القطرية القائمة التي تقودها الحكومة وأصحاب المصالح الآخرين لإحداث نمو راعي يؤدي إلى تخفيض الفقر وتحسين سبل المعيشة وكسب العيش المستدام.

ويقوم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على أربع دعائم مترابطة ومتكاملة. ولكل واحد من هذه الدعائم إطار يساعد الدول في تصميم إتفاقية البرنامج وتنسيق السياسات وإعداد البرامج والمتابعة والتقييم في مرحلة ما بعد الإتفاقية. وتلك الدعائم هى:

الدعامة الأولي: إطار للإدارة المستدامة للأراضي والمياه بهدف زيادة المساحة تحت الإدارة المستدامة للأراضي ونظم الري المستديم.

الدعامة الثانية: إطار لتحسين الوصول للأسواق وذلك بالاستثمار في البنى التحتية الريفية وتعزيز القدرات التجارية بهدف الوصول للأسواق.

الدعامة الثالثة: إطار للأمن الغذائي الأفريقي يهدف إلي تحسين إدارة المخاطر وتوفير الغذاء وزيادة دخول الفقراء والحد من المجاعات وسوء التغذية.

الدعامة الرابعة: إطار للإنتاجية الزراعية في أفريقيا يسعى لتقوية البحوث الزراعية ونقل وتبني التقانة وذلك عن طريق تقوية نظم المعرفة الزراعية بهدف تقديم تقانات مربحة ومستدامة يتم تبنيها على نطاق واسع من قبل المزارعين وتؤدي إلى نمو مستدام.

٢,١ تبني السودان للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا:

بدأ السودان في تبني وإعداد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في العام ٢٠٠٦م وذلك بإعداد الخطة الوطنية متوسطة الأجل وإعداد مشروعات قابلة للتمويل بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م تم تحديد دور كل من النيباد والكومسا في مساندة السودان في إعداد البرنامج. وفي مارس ٢٠٠٨م عُقدت ورشة عمل في الخرطوم لإعلان ضربة البداية وأُجريت العديد من الدراسات خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢م شملت وثيقة تحليل الوضع الراهن من حيث الموارد الطبيعية وسبل استغلالها وأداء القطاع الزراعي من حيث الإنتاج والإنتاجية ومكامن القوة وجوانب الضعف والفرص المتاحة والمهددات والسياسات الكلية والقطاعية وأثرها على النمو والحد من الفقر.

وفي يوليو ٢٠١٣م تم التوقيع على وثيقة (Compact) من جانب الحكومة والقطاع الخاص وتنظيمات المزارعين والرعاة ومنظمات المجتمع المدني. حددت هذه الوثيقة الأولويات الإستراتيجية للقطاع الزراعي متمثلة في الأهداف والأسبقيات ومؤشرات النجاح التي تم إعتمادها في البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١م.

وفي أغسطس ٢٠١٤م بدأ السودان في إعداد الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة حيث قامت وزارة الزراعة بعدة خطوات وفقاً للمطلوبات المحلية والإقليمية والعالمية شملت:

- تكوين لجنة تسيير وطنية برئاسة وزير الزراعة والغابات للإشراف علي إعداد الخطة. وتتكون هذه اللجنة من ٥٢ شخصاً يمثلون كل الجهات ذات الصلة.
- تعيين لجنة فنية من ١٣ عضواً لتسهيل عملية الإعداد والتأكد من ملاءمة الخطة للاستراتيجيات والسياسات الوطنية.
- تكوين (١٠) فرق عمل فنية قطاعية من ٢٥٠ عضواً ضمت كل أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، منظمات المجتمع المدني، منظمات المنتجين والأكاديميين. وترأس كل مجموعة عمل عضو من اللجنة الفنية.

تم تحديد الإطار العام للخطة بناء على الأهداف الخمسة ومؤشرات النجاح التسعة للبرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية والركائز الأربعة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وبناءً عليه فقد اقترحت لجان العمل القطاعية واللجنة الفنية سبعة برامج استثمارية استراتيجية تم إجازتها من قبل لجنة التسيير الوطنية.

تلى ذلك تقديم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة اسناد فني للخطة وفقاً لترتيبات برنامج المساعدة الفنية {TCP} شمل تعيين خبراء وطنيين ودوليين للاسناد الفني للخطة وفقاً للمتطلبات الدولية في هذا المجال. وقد قام الخبراء بتطوير البرامج التي أعدتها اللجان الفنية إلى إطار للخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة وذلك بتفصيل كل برنامج إلى برامج فرعية ومكونات ومخرجات.

لقد تم إعداد هذه الخطة وفقاً للخطط والإستراتيجيات والسياسات الوطنية المتمثلة في:

- الخطة الاستراتيجية ربع القرنية (٢٠٠٧-٢٠٣٢م).
- البرنامج التنفيذى للنهضة الزراعية (٢٠٠٨-٢٠١١م).
- البرنامج الثلاثي للإصلاح الإقتصادي (٢٠١١-٢٠١٣م).
- الخطة الخمسية الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦م) من الاستراتيجية ربع القرنية
- البرنامج الخماسى للإصلاح الاقتصادي (٢٠١٥-٢٠١٩م).
- مبادرة رئيس الجمهورية للأمن الغذائي العربي (٢٠١٣م)
- التقارير والمبادئ التوجيهية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية بأفريقيا {CADDP}

- الوثيقة الشاملة للسياسات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية ٢٠١٤م
- تقارير اللجنة الفنية واللجان القطاعية الفرعية المختصة بإعداد الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان{SDNAIP}.

٣,١ مشاورات أصحاب المصلحة والشركاء:

بدأت المشاورات منذ التوقيع على الإتفاق بين الحكومة وأصحاب المصلحة والشركاء في ٢٠١٣م. وضمت قائمة الشركاء الموقعون: الوزارات ذات الصلة، إتحادات المزارعين والرعاة، إتحاد غرف الزراعة والثروة الحيوانية باتحاد أصحاب العمل ...إلخ. هذا وقد تم عقد العديد من ورش العمل والمشاورات لزيادة الوعي بالخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان والتعرف على إحتياجات وتطلعات المجموعات المشاركة لما ينبغي أن تشمله الخطة.

تصاعدت وتيرة المشاورات في الفترة من ١٣ إلي ١٨ يوليو ٢٠١٥م بانعقاد ورش عمل إقليمية وقومية بهدف تمكين أصحاب المصلحة في الولايات من تحديد أولويات الخطة. وللتمكن من تغطية كل النظم الزراعية وأقاليم البلاد المختلفة تم عقد ست ورش عمل، خمس منها إقليمية عقدت في الإقليم الشرقي والإقليم الأوسط، وإقليم كردفان الكبري، ودارفور الكبري والإقليم الشمالي. والسادسة ورشة عمل قومية جرت فعالياتها في ولاية الخرطوم لنفس الغرض. هذا وقد شهدت ورش العمل مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة من المختصين وممثلي المؤسسات والمجتمع المدني والأكاديميين والمجالس المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني.

وفي ما يلي المشاورات على مستوى المركز فقد شملت ممثلين للشركاء الموجودين في الخرطوم: الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، البنك الأفريقي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاتحاد الأوربي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البنك الدولي، برنامج الغذاء العالمي، الهيئة اليابانية للتعاون الدولي، السفارة البرازيلية وآخرين.

وقد تم الأخذ بمخرجات تلك المشاورات في إعداد الخطة خاصة القضايا التي أجمع المشاركون في المشاورات على أهميتها كأولويات عليا وهى:

- حق تملك الأرض.
- الإستثمار في البني التحتية (السكك الحديدية، الطرق المعبدة والطرق الفرعية، الأسواق الريفية، والقيمة المضافة).
- إنتاج ونقل التقانات المحسنة وضرورة الحصول على التمويل والمدخلات الزراعية بالقدر الكافي وفي الأوقات المناسبة.
- إصلاح السياسات الكلية والقطاعية لتوفير الحوافز للمنتجين ومصنعي المنتجات الزراعية والحيوانية.
- بناء قدرات المنتجين والعاملين في القطاع الزراعي.

وبناءً على ما تقدم فقد قام الخبراء بمراجعة الخطة لتعبر عن أولويات أصحاب المصلحة. كما قام الخبراء بإعداد ميزانية مفصلة للبرامج وعرضها على اللجنة الفنية والتي أجازتها في ٣٠ يونيو ٢٠١٥م.

٤,١ ورشة عمل التحقق والتأكيد للخطة (Plan validation workshop)

جرت فعاليات ورشة عمل التحقق والتأكيد للخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة في السابع من سبتمبر ٢٠١٥م في مدينة الخرطوم لتحقيق الأهداف التالية:

- التأكيد على الوثيقة المقترحة للخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة
- التأكد من أن الخطة تناسب مع ظروف السودان وامكاناته
- ضمان تملك الخطة بواسطة المواطنين واصحاب المصلحة وأن تكون معبرة عن تطلعاتهم
- الحصول على توصيات من شأنها أن تساعد في إثراء وصقل الخطة والمساهمة في التنفيذ الفعال لها.

خاطب الورشة ممثلين لوزارة الزراعة والغابات ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الفنية لإعداد الوثيقة وشارك فيها نحو ٩٥ خبيراً يمثلون المديرين العامين لوزارات الزراعة والثروة الحيوانية المركزية والولائية والأكاديميين من الجامعات والمؤسسات البحثية والتمويلية والبرلمانيون والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وتنظيمات النساء وتنظيمات المنتجين وكل المؤسسات ذات الصلة بالقطاع الزراعي وجاء حضور الورشة مراعياً لأهمية تكافؤ الفرص بين الجنسين حيث شاركت فيها نسبة مقدرة من النساء بلغت ٣٨%.

وشملت منهجية تنفيذ الورشة تقديم الوثيقة بواسطة وزارة الزراعة ومن ثم النقاش العام وعمل المجموعات في وجود ميسرين وتقديم توضيحات من قبل خبراء الفاو وتقديم نتائج عمل المجموعات بالاضافة إلى التواصل بعد الورشة بارسال الملاحظات عن طريق البريد الإلكتروني.

وخلاصة الأمر تمخضت الورشة عن إجازة الوثيقة مع التوصية بما يلي:

- معالجة قضايا الأراضي كشرط مسبق لضمان نجاح الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة
- بناء القدرات خاصة على مستوى الولايات لضمان التنفيذ الناجح الفاعل للخطة
- تضمين الخطة تحليل المخاطر بما في ذلك المخاطر المتعلقة بضعف الإلتزام السياسي
- توضيح حدود المسئوليات والواجبات في الهيكل الإداري المقترح مع تحديد ميزانية خاصة للإدارة حيث أنه بدون ذلك فإن التنفيذ سيكون معرضاً لمخاطر كبيرة
- قيام وزارة الزراعة والغابات الإتحادية ببذل الجهود والتنسيق على المستوى الاتحادي والولائي، ومع الشركاء في كافة مراحل تنفيذ هذه الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة للتأكد من تملك أصحاب المصلحة لها.
- إيجاد آلية مناسبة للعمل الجماعي وتشكيل مجموعات ضغط للدعوة إلى الإنفاق بنسبة ١٠٪ على الزراعة

2. تحليل الوضع الراهن

٢. تحليل الوضع الراهن:

١,٢ الإطار الإجتماعي والإقتصادي والسياسي:

منذ العام ٢٠٠٥م شهد السودان فترة انتقالية إتسمت بتأثيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية هامة. وكانت هناك تأثيرات إيجابية في سنوات الإنتقال الست حيث شهدت البلاد استقراراً سياسياً وإقتصادياً وأمنياً وإجتماعياً ساعد في تحقيق معدلات نمو عالية مع إنخفاض معدلات التضخم. وهذه الظروف هيأت بيئة مواتية لتنمية متوازنة ومستدامة قائمة على الزراعة. وعلى سبيل المثال فقد قفز معدل النمو الإقتصادي إلى ٩,٩% في العام ٢٠٠٦م و١٠,٩% في العام ٢٠٠٧م وحافظ على متوسط نمو بلغ ٦% في السنتين التاليتين، كما هبط معدل التضخم إلى رقم أحادي بلغ ٦,٥% و٥,٤% في تلك السنتين المذكورتين على الترتيب، بعد أن كان قد بلغ ١٠,٦% في العام ٢٠٠٥م. ورغم الصعوبات الكبيرة التي أحاطت بالزراعة فإن معدل نمو مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد إرتفع إلى ٦,٥% في العام ٢٠٠٦م من مستوى ٤,٨% في العام ٢٠٠٥م وسالب ٢,٠١% في العام ٢٠٠٤م، وحافظ على معدلات بلغ متوسطها ٧% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م.

ورغم التأثيرات الإيجابية للفترة الإنتقالية فإن إنفصال الجنوب في يوليو ٢٠١١م نتج عنه تحول ٨,٢٦ مليون نسمة للدولة الجديدة كما أدى إلى إقتطاع نحو ٢٥% من مساحة السودان (٦١٩٧٤٥ كيلومتر مربع) وأيلولتها لدولة جنوب السودان بالإضافة إلى خسارة ٦٨% من أراضي الغابات و٤٧% من محميات الحياة البرية. وقاد كل ذلك إلى رفع نسبة الأراضي الجافة في السودان من ٦٥% إلى ٩٠%. وفي ما يلي الثروة الحيوانية فقد إنخفض تعدادها في السودان بنسبة ٢٨% نتيجة للإنفصال ليصبح تعدادها ١٠٤ ملايين رأس بينما انخفضت مساحة المراعي الطبيعية التي تعيش عليها الثروة الحيوانية بنسبة ٤٠% مما أدى نظرياً إلى عدم التوازن بين تعداد الثروة الحيوانية والطاقة الإستيعابية للمراعي في البلاد. بيد أن فقد السودان لنحو ٧٥% من عائدات البترول والتي ذهبت لجنوب السودان يعتبر من أخطر سلبيات الإنفصال على الإقتصاد الوطني.

كل هذه العوامل مجتمعة مثلت تحدياً لحالة الأمن الغذائي والتغذوي وتدهوراً في سبل كسب العيش في البلاد خاصة أنه قد صاحبتها سياسات طويلة المدى لم تكن في صالح الزراعة، وحدث هذا بالرغم من أن ٧٠% من سكان السودان يعتمدون على الزراعة بطريقة مباشرة وغير مباشرة[٢].

ولابد من التأكيد هنا أنه وبالرغم من خسارة السودان لنسبة مقدرة من موارده الطبيعية المنتجة والواعدة فإن الموارد الزراعية تظل كبيرة وتمكن الزراعة من الإستمرار في لعب دور رئيسي كقاطرة للنمو الإقتصادي وكمحرك لنمو القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى وكمصدر هام للدخول وسبل كسب العيش في البلاد. وبصفة خاصة فإن الامكانات الزراعية غير المستغلة تمثل آمال كبيرة في تحسين سبل كسب العيش خاصة فيما يختص باستيعاب الطاقات المعطلة من الشباب والنساء. كذلك فإن الموقع الإستراتيجي للسودان بين أفريقيا والوطن العربي يؤهله لكي يلعب دوراً قيادياً في الأمن الغذائي الإقليمي. وبصفة عامة فإن تنمية القطاع الزراعي والتي ستساهم في تحقيقها الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان عبر تنفيذ البرامج الاستراتيجية للاستثمار في الزراعة – ستحدث بيئة تؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتساعد على استقرار السكان في دائرة الإنتاج في المناطق الريفية. كما أن تنمية القطاع الزراعي تعتبر أسرع السبل وأكثرها فعالية في الحد من الفقر.

[٢] اقتصاد السودان في أرقام (٢٠٠٠-٢٠١٠) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الادارة العامة للتخطيط، دراسات وسياسات، ديسمبر ٢٠١١

٢,٢ مساهمة الزراعة في الإقتصاد الوطني:

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الإقتصادي الأهم في السودان كما توضح ذلك تقارير الجهاز المركزي للإحصاء والتي تشير إلى أن القطاع الزراعي ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٤% في المتوسط في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣م (جدول ١).

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه سوداني)

البند	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م
الزراعة، الثروة الحيوانية والغابات	٤٤،٩٧١	٥٤،٤٦٥	٦٣،٦٠٩	٨٤،٦٣٨	١٠٢،٤٩٧
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	٣٢,٣	٣٣,٩	٣٤,١	٣٤,٢	٣٤,٤
البترول	١٥،٦٦٩	١٤،٦٥٦	٩،٢٤٨	١٢،٠٨٠	١٤،٥٠٨
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (٥)	١١,٢	٩,١	٥,٠	٤,٩	٤,٩
الجملة لكل القطاعات	١٣٩,٣٨٧	١٦٠،٦٤٧	١٨٦،٥٥٦	٢٤٧،٣٧٣	٢٩٨،١١٠

المصدر: تقارير الجهاز المركزي للإحصاء

تراوحت نسبة الناتج المحلي الإجمالي للزراعة بين ٣٢,٢% و٣٤,٤% في الفترة المشار إليها وقد كان لقطاع الثروة الحيوانية النصيب الأعلى بنسبة (٤٧%) يليه القطاع المروي (٢٨%) ثم القطاع المطري التقليدي (١٥%)، قطاع المنتجات الغابية (٧%) فالقطاع المطري شبه الآلي (٣%).

واستناداً على توقعات وحدة التنبؤات الإقتصادية لمجلة الإقتصادي البريطانية فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف ينمو بمعدل ٢,٩% في عام ٢٠١٣م وتشير الإسقاطات المستقبلية بأن معدل النمو السنوي سوف يتحسن ليبلغ ٥,٧% عام ٢٠١٧م. وفي نفس الوقت فإن معدل التضخم ظل عالياً في العام ٢٠١٣م إذ بلغ ٢٠,٨%. وفي ما يلي معدلات نمو قطاع البترول والتي كانت سالبة بالنسب -٢,٨% و-٢٧,٢% و- ٥٣,٨% في الأعوام ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م على الترتيب تحولت إلى معدل موجب ٢,٨% في العام ٢٠١٣م. وقد صاحب هذا النمو المتأرجح لقطاع البترول نمو موجب ولكنه متأرجح أيضاً للقطاع الزراعي بلغ ١١,٧%، ٣,٤%، ٥,٧%، و٣,٥% في نفس الفترة (جدول ٢).

جدول (٢)

الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية) حسب الأسعار الثابتة للعام ١٩٨٢/١٩٨١م

البند	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م
الزراعة، الثروة الحيوانية والأسماك، الغابات	٦,٧	٣٠٤	٥,٧	٣,٥
البترول	-٢,٨	-٢٧,٢	- ٥٣,٨	٢,٨
الجملة	٦,٥	١,٩	١,١	٢,٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يوفر القطاع الزراعي فرص العمل لنحو ٧٠% من القوى العاملة بالسودان كما يوفر المواد الخام لعدد كبير من الصناعات التحويلية (مثل الذرة والدخن ومنتجات القمح، زيوت الطعام، منتجات الألبان، الأعلاف، الجلود، السكر وغيرها). ويعتمد القطاع الصناعي في السودان بصفة رئيسية على القطاع الزراعي إذ يحصل على نحو ٦٠% من المواد الخام من الزراعة[٨].

١,٢,٢ المساهمة في سبل كسب العيش والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي:

يقطن نحو ٦٦%[٩] من أهل السودان في الريف حيث تشكل الزراعة سبيل كسب العيش الرئيسي. وينخرط السواد الأعظم من القوى العاملة إما مباشرة في نشاطات مرتبطة بالإنتاج الزراعي أو غير مباشرة بانشطة أخرى ذات صلة وثيقة بالقطاع الزراعي وداعمة له مثل النقل والتجارة، صناعة المدخلات ..إلخ. ولذا ورغم الأداء المتواضع للقطاع فإن الزراعة ما تزال المصدر الرئيسي للدخول في المناطق الريفية وتساهم في الأنشطة الحضرية في مجالات التجارة والتخزين والصناعة. إن الدخول الناتجة من الأنشطة الزراعية المباشرة والأجور التي يحصل عليها العمال الزراعيون تساهم في الحصول على الغذاء وتمثل السبيل وللضمان للحد من الفقر. وتؤكد الخبرات العالمية إن الزراعة– مقارنة بكل القطاعات الأخرى– هى النشاط الأكثر فعالية في الحد من الفقر. تكافح الزراعة الفقر مباشرة عن طريق زيادة الدخول الريفية وبطريقة غير مباشرة باتاحة الغذاء بأسعار منخفضة، كما تساهم في النمو وتوفير فرص العمل لقطاعات الصناعات الريفية، وتساهم في التحول الإقتصادي للدول (وسبل كسب العيش للفقراء) من مرحلة الاعتماد الأساسي على الزراعة إلى مرحلة تأسيس قاعدة عريضة من الصناعة والخدمات[١٠].

ينتج السودان مجموعة كبيرة من السلع الزراعية والمنتجات الحيوانية والسمكية وذلك بفضل التنوع المناخي الذي يتمتع به. وتشمل تلك السلع محاصيل الذرة الرفيعة والدخن وإلي حد ما القمح والحبوب الزيتية والبقوليات والصمغ العربي والخضروات والمنتجات الحيوانية والسمكية. ورغم قصور وعدم كفاية أوعية التخزين والترحيل فإن البلاد تتمتع باكتفاء ذاتي في الذرة الرفيعة والدخن في أغلب الأحيان. أما إمدادات القمح فتعتبر كافية فقط في مناطق استهلاكه التقليدية مع زيادة معدلات استهلاكه في البلاد بمعدلات فاقت ميزات البلاد المناخية لإنتاج القمح محلياً نظراً للهجرة المتصاعدة إلى المدن وارتفاع الوعي الغذائي. فبذلت البلاد جهوداً حثيثة لأقلمة وتطويع القمح لظروف الحرارة في مناطق الزراعة الواسعة جنوب الخرطوم. أثمرت تلك الجهود نجاحات مقدرة بتطويع المحصول للبيئات الحارة. وتشير نتائج الأبحاث في حقول قمح طبقت فيها حزم تقنية محسنة (شملت بذور محسنة ومعتمدة واعداد جيد للأرض والزراعة بالآلة في الوقت المناسب واستخدام جرعات السماد المناسبة والري الكافي) مقارنة مع حقول مزارعين لم تطبق فيها الحزم التقنية إلى امكانية الحصول على إنتاجية عالية وإقتصادية مع تبني المزارعين لتلك الحزم التقنية الجديدة.

جدول (٣) يعرض ملخصاً لنتائج مزارع إيضاحية لتقانات إنتاج القمح لفترة عشر سنوات في خمس ولايات، ثلاث منها خارج مناطق إنتاج القمح التقليدية (الجزيرة وحلفا الجديدة والنيل الأبيض) وأثنين هما المنطقتين التقليديتين لإنتاج القمح (ولايتي الشمالية ونهرالنيل). وأشارت النتائج إلى زيادات في الإنتاجية تراوحت بين ٤١% و ٦١% في مناطق إنتاج القمح غير التقليدية مع تحقيق جدوى مالية عالية تمثلت في معدل عائد داخلي عالٍ للإستثمار في هذه التقانات[١١].

---

[٨] (٢٠١١) SIFSIA برنامج العمل الوطني للأمن الغذائي في السودان، ديسمبر ٢٠١١.

[٩] تشير مؤشرات التنمية للبنك الدولي ان سكان الريف في السودان قد شكلوا ٦٧%–٦٦% من جملة السكان في الفترة ٢٠١٢–٢٠١٤.

[١٠] انظر الي تقرير ادارة التعاون الخارجي البريطاني لعام ٢٠٠٤. الزراعة ، النمو والحد من الفقر. اكسفورد، اكتوبر ٢٠٠٤.

[١١] حامد فكي (٢٠١٠م): الجوانب الاقتصادية لانتاج وتسويق القمح في السودان – اكتوبر ٢٠١٠، برج الفاتح، الخرطوم.

جدول (٣)

متوسط الإنتاجيات والعائدات المالية لتقانات القمح في مناطق الإنتاج الرئيسية

(١٩٨٦/٨٥م – ٩٤ /١٩٩٥م)

البند	الجزيرة	حلفا الجديدة	النيل الأبيض	نهر النيل	الشمالية
عدد سنوات التجارب	١٠	٩	٥	٩	٨
انتاجية المزارع التجريبية (طن/فدان)	١,٠٨٤	٠,٨١٥	٠,٨٧٦	٠,٩٦٢	١,٣٥٣
المزارعين (طن/فدان)	٠,٦٩٣	٠,٥١٧	٠,٦٣٠	٠,٦٧٦	١,٠٧١
الزيادة في الإنتاجية (طن / فدان)	٠,٣٩١	٠,٢٩٨	٠,٢٤٦	٠,٢٨٦	٠,٢٨٢
الزيادة في الإنتاجية (%)	٥٦	٦١	٤١	٤٥	٢٨
معدل العائد الهامشي (جنيه سوداني)	٢٤.١٠	٨٣.١٣	٤٤.٤١	١٤.٣	٦٤.٥٥

المصدر: التقارير السنوية: هيئة البحوث الزراعية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA).

ولكن وبالرغم من الإمكانيات الكامنة لزيادة الإنتاجية إلا أنها تتسم بالتذبذب الشديد من موسم لآخر ومن منطقة لأخرى. ولهذا تصبح الرسالة الهامة هى التوصية بتشجيع التوسع في إنتاج القمح في مناطق الإنتاج غير التقليدية ذات الإمكانيات المؤكدة مع التركيز على المزارعين الراغبين في إنتاجه وذلك بتوفير المدخلات الكافية والإرشاد الزراعي المكثف بدلاً عن التوسع في إنتاجه في كل المناطق. وهناك ميزة أخرى في إنتاج القمح في المناطق غير التقليدية لإنتاجه تتمثل في التكلفة الإقتصادية الإجتماعية المتدنية للأرض ومياه الري نظراً لندرة بدائل المحاصيل الشتوية مما يعني أن الماء والأرض تظل غير مستغلة في الشتاء.

ومن الإجراءات الأخرى لمقابلة الطلب المتزايد على القمح تشجيع زيادة استهلاك الغلال التقليدية (الذرة والدخن) واستعمال الخبز المخلوط (المكون من القمح والذرة). هذه الإجراءات والحلول مجتمعة ستساهم في تحجيم التصاعد في واردات القمح، بل وتقليصها. والجدير بالذكر أنها تقدر حالياً بحوالي مليوني طن سنوياً مما شكل عبئاً على موارد البلاد الشحيحة من العملات الأجنبية.

ومن ناحية أخرى فإن إنتاج البلاد من المنتجات الحيوانية والسمكية والزيوت النباتية والمنتجات البستانية والغابية تكفي حاجة السكان. فبجانب مكون الغلال الذي يعد عصب الأمن الغذائي، تساهم هذه المنتجات بدرجات متفاوتة، في توفير الإحتياجات الغذائية للمواطنين ومع ذلك فإنه تحدث بعض الفجوات الغذائية والصعوبات في التوزيع رغم بعض الجهود المشتركة من قبل برنامج الغذاء العالمي والمنتجين الكبار للغلال الأمر الذي يحرم بعض السكان من الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية. وبالنظر إلى توفر الموارد الطبيعية الفنية، فإن السودان مؤهل تماماً لبلوغ مستويات عليا من الأمن الغذائي والتغذوي.

٢,٢,٢ المساهمة في التجارة:

جدول (٤) يوضح التجارة الوطنية الكلية والتجارة في السلع الزراعية خلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠١٣م. ومن هذه البيانات يتضح أن قيمة مجموع صادرات البلاد الكلية إرتفعت من ٢,٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٤م لتصل إلى أعلى مستوى لها في العام ٢٠١١م (١١ مليار دولار). بيد أنه نتيجة لإنفصال الجنوب وما صاحبه من فقدان لمعظم الثروة البترولية، هبطت قيمة صادرات البلاد الكلية هبوطاً حاداً لتصل إلى ٤ مليارات دولار فقط في العام ٢٠١٢م كما هو واضح من البيانات التي يعرضها جدول (٤) المشار إليه سابقاً.

جدول (٤)

التجارة الكلية والتجارة الزراعية ٢٠٠٤-٢٠١٣م

السنة	مجموع التجارة السلعية الكلية (مليون دولار)		مجموع التجارة الزراعية (مليون دولار)	
	الصادر	الوارد	الصادر	الوارد
٢٠٠٤م	٢،٧٠٢	٤،١٦٥	٢٧٠	٣٧٤
٢٠٠٥	٣،٣٤٢	٧،٣٢٢	٣٣٤	٦٤٧
٢٠٠٦	٤،١٦٥	٨،٦٧١	٤١٦	٥٧٣
٢٠٠٧	٧،٣٦٠	٨،٤٩٠	٧٣٦	٥٥٩
٢٠٠٨	٨،٧٨٤	٩،٩٣٤	٧٨٧	١،٥٠١
٢٠٠٩	٧،٠٩٦	٨،٩٥٦	٧١٠	١،٧٧٩
٢٠١٠	١١،٤٠٤	١٠،١٣٩	٧٥٠	٢،٠٧٩
٢٠١١	٩،٦٥٦	١٠،١١٩	٧٧٠	٢،١٥١
٢٠١٢	٤،٠٦٧	٩،٦٩٤	٧٩٦	٢،١٢٨
٢٠١٣	٤،٧٩٠	١٠،٠٨٣	١،٥٤٤	٢،٣٥٤

المصدر: إدارة الجمارك

في العام ٢٠١٣م ارتفعت عائدات الصادرات الكلية إلى نحو ٤,٨ مليار دولار نتيجة لزيادة صادرات الذهب وإلى حد ما الزيادة في الصادرات الزراعية.

ويلاحظ أنه خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م تأرجحت عائدات الصادرات الزراعية ما بين ٢٧٠ مليون دولار و٤١٦ مليون دولار. وفي العام ٢٠١٢م إرتفعت الصادرات الزراعية إلى ٧٩٦ مليون دولار ومن ثم حدثت طفرة كبيرة فيها إذ بلغت عائداتها في العام ٢٠١٣م نحو ١,٥ مليار دولار. وفي الجانب الآخر قفزت فاتورة الواردات الزراعية من ٣٧٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٤م إلى نحو ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٣م مما أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري للبلاد فاق ال ٥ مليارات دولار.

وبتحليل بيانات جدول (٤) أمكن الوصول إلى الحقائق التالية:

- ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية من نسبة ١٠% من جملة قيمة الصادرات الكلية للبلاد في العام ٢٠٠٤م إلى ٣٢% في العام ٢٠١٣م.
- ارتفعت الأهمية النسبية للواردات الغذائية من نسبة ٩% من جملة قيمة الواردات الكلية في العام ٢٠٠٤م إلى ٢٣% في العام ٢٠١٣م، مما يعني أن الواردات الغذائية تعتبر مساهم رئيسي في عجز ميزان المدفوعات في البلاد.

٣,٢,٢ الإرتباطات الأمامية والخلفية للزراعة:

إن مساهمة الزراعة في الصناعة معلومة تماماً في كل الدول النامية تقريباً إذ أن الزراعة والصناعة مكونان أساسيان في عملية التنمية نتيجة للعلاقة التكاملية بينهما. فالزراعة تمد الصناعة بالمواد الخام مثل القطن والحبوب الزيتية والمنتجات الحيوانية التى تحتاجها الصناعات التحويلية بينما تمثل سوقاً للمنتجات الصناعية الاستهلاكية. وفي المقابل تمد الصناعة الزراعة بالمدخلات كالأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية. وهناك علاقات أخرى منها الوفورات التي تحققها الزراعة ويمكن استثمارها في الصناعة.

إلا أن التقلبات في الإنتاج الزراعي تلقي بظلال سالبة على هذه العلاقة إذ تؤثر على قرارات رجال الأعمال في القطاع الصناعي وتؤدي إلى إضعاف الطاقات الصناعية المستغلة مما يؤدي إلى إضعاف تنافسية المنتجات الصناعية فينعكس ذلك سلباً على القطاع الزراعي. ولكن تبقى الحقيقة الماثلة أنه وبالرغم من المساهمة المتواضعة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن معظم الأنشطة الصناعية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالزراعة.

لا تتوفر إحصاءات حديثة حول الإنتاج الصناعي، فأحدث الإحصاءات تعود إلى العام ٢٠٠١م حيث تشير إلى أن الصناعات القائمة على الزراعة شكلت ٧٢% من القيمة المضافة في الصناعة، حيث ساهمت المنتجات الغذائية والعصائر ب٦٥% من القيمة المضافة. وتشمل منتجات الصناعات الزراعية السكر والعصائر والجلود والصمغ العربي والعلائق العلفية المركزة.

٤,٢,٢ المساهمة في توفير العمالة:

بالرغم من أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي استمرت في التراجع إلا أنها تظل قطاعاً هاماً خاصة في مجال توفير العمل وسبل كسب العيش. لقد تقلصت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٥٠% في تسعينات القرن الماضي إلى أقل من ٣٠% عام ٢٠٠٧م نتيجة للزيادة في إنتاج البترول بيد أنها تتأرجح في الوقت الحالي حول ٣٤% (جدول ١). ومع ذلك فإن القطاع وفر سبل كسب العيش لثلثي السكان وفرص العمل لـ٦٠% من السكان في العام ٢٠١٣م. ومع إنخفاض إنتاج البترول استعادت الصادرات الزراعية أهميتها النسبية في مجمل صادرات البلاد من نحو ٦% فقط خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١م إلى نحو ١٨% في ٢٠١٢م و١٤% في ٢٠١٤م الأمر الذي يساعد على توفير فرص عمل إضافية في القطاع التجاري.

هذا الدور الهام للزراعة في توفير فرص العمل تضعفه بعض الظواهر السلبية أهمها النزاعات المستمرة، الهجرة إلى المدن بمعدلات متزايدة والسياسات الكلية والقطاعية غير الملائمة (مثل الضرائب العالية وأسعار الصرف غير المستقرة) وظهور تعدين الذهب الذي جذب أعداداً كبيرة من المواطنين، خاصة الشباب، من الريفية الزراعية خاصة المناطق المتأثرة بالحرب.

٣,٢ التدخلات الجارية لإحداث التنمية الزراعية:

بنظرة تقييمية لكل الإستراتيجيات والخطط التي تم أعدادها سابقاً لتنمية الزراعة في السودان، فإن البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية يعد الأشمل لقضايا النهضة الزراعية. لقد تم إعداد البرنامج إستناداً على تجربة "النفرة الخضراء" وهى عبارة عن برنامج إسعافي نفذ عام ٢٠٠٧م في إطار الخطة الإستراتيجية الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١١م. ونظراً لشمولية البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية والمشاورات التي صاحبت وضعه فقد تم إعتماده كخلفية لوثيقة الشركاء حول البرنامج الشامل للتنمية الزراعية (CAADP Compact) والتي وقعت في العام ٢٠١٣م.

ومن الأهداف الهامة للبرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية درء مخاطر انهيار الإقتصاد الكلي للبلاد جراء الإعتماد الكبير على البترول وذلك بإنتهاج تنمية اقتصادية شاملة يقودها قطاع زراعي ديناميكي قادر على إحداث تنمية سريعة ومستدامة وشاملة تستهدف الشرائح الضعيفة من السكان. وتركز رسالة البرنامج على تحويل القطاع الزراعي من قطاع متدني الإنتاجية يغلب عليه الإنتاج الإعاشي إلى قطاع حديث يستجيب لمؤشرات السوق ويساهم في الحد من الفقر وفي زيادة النمو الإقتصادي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وزيادة عائدات الصادر. وتتمثل الأهداف الإستراتيجية للبرنامج في زيادة الصادرات وزيادة الكفاءة الإنتاجية في الإنتاج والتصنيع الزراعي، تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، الحد من الفقر بتوفير فرص العمل وزيادة الدخول، إحداث نمو متوازن وتحقيق الإستقرار في الريف وحماية وتنمية الموارد الطبيعية. وقد حددت للبرنامج تسع دعامات عبارة عن مؤشرات لقياس النجاح في تحقيق الأهداف. وقد شكلت هذه المؤشرات بجانب دعامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا العناصر الأساسية لإتفاق

الشركاء الموقع في العام ٢٠١٣م. وعليه فإن الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان قد تأسست على مبادئ البرنامج التنفيذي للتنمية الزراعية.

تم إقتُراح مجموعة من السياسات الكلية والقطاعية لتحقيق أهداف البرنامج شملت معالجة الآثار السالبة على الصادرات لتدهور قيمة العملة السودانية مقابل العملات الأجنبية ووضع سياسات للإنفاق على القطاع تستند على أدائه لضمان الإتفاق العام الكافي على الزراعة. اما السياسات القطاعية فشملت إستنباط وتحسين ونقل التقانات، وتبني حزمة من السياسات المنحازة للفقراء في القطاعين الزراعي والرعوي التقليديين. وتوفير الأسمدة والمبيدات السليمة الآمنة والبذور المحسنة للمحاصيل الرئيسية. ومن سياسات البرنامج تنمية وحماية الثروة الحيوانية للاستفادة من صادرات اللحوم والماشية. كما اهتم البرنامج بتنمية وحماية الغابات والمراعي والحياة البرية. ومن ضمن إهتمامات البرنامج أيضاً بناء القدرات في مجالات التخطيط ووضع السياسات وإعداد البرامج والمشروعات ومتابعة تنفيذها وتقييمها وقياس أثرها.

بلغت موازنة البرنامج للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١م (جدول ٥) نحو ٤,٨١٩ مليار جنيه سوداني. وقد بلغت الإعتمادات المخصصة للبني التحتية ٢,٢١٢ مليار جنيه، أي ما يعادل ٤٦% من إجمالي موازنة البرنامج. هذا وقد تم تخصيص ٦٧% منها لقطاع الري والمياه، و ٢٢% لحصاد المياه و ١١% للطرق الزراعية وطرق الماشية.

جدول (٥)

ملخص الاعتمادات لمشروعات البني التحتية والمؤسسية في البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية ٢٠٠٨-٢٠١١م

البرنامج	الاعتمادات المالية (مليون جنيه)	النسبة المئوية
حصاد المياه	٤٨٦,٠	١٠,١
الري والموارد المائية	١٤٨٤,٦	٣٠.٨
الطرق الزراعية وطرق الماشية	٢٤١,٥	٥,٠
رفع القدرات	١٤,٠	٠,٣
الخدمات المساندة	٤١١,٣	٨,٥
المعلومات	٤٩,٠	١,٠
الأمن الغذائي والتغذية, الحد من الفقر, التنمية الريفية المستدامة	١٤١٧,٢	٢٩,٤
التسويق والصادر	٣٣٠,٢	٦,٩
تحسين وتحديث النظم المزرعية	٣٠,٥	٠,٦
تنمية وحماية الموارد الطبيعية	٣٤٨,٨	٧,٢
لجان السلع	١٦,٠	٠,٣
الجملة	٤٨١٩,١	١٠٠,٠

المصدر: الأمانة العامة للنهضة الزراعية، اكتوبر ٢٠٠٨

وبلغت مخصصات مشروعات الأمن الغذائي والتغذوي ٢٩,٤% من إجمالي موازنة البرنامج. وجاءت مخصصات الخدمات المساندة متواضعة إذ بلغت نحو ٨,٥% من الموازنة كما تم تخصيص نسبة ضعيفة للبحوث الزراعية والبيطرية. لقد شملت قضايا الثروة الحيوانية ذات الأولوية العليا إجراء التعداد الحيواني وتبني سياسة جديدة تستهدف اشراك المجتمعات المحلية في تقديم الخدمات البيطرية وبناء قدرات المنتجين والعاملين وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتطوير الأسواق. ومن السياسات المساعدة الأخرى إنفاذ قوانين لرقابة إنتاج وصحة الحيوان وترقية تجارة الماشية وتوفير الدعم الفني والمؤسسي لصغار المنتجين وخصخصة الخدمات البيطرية والخدمات الأخرى المتعلقة بالثروة الحيوانية بالإضافة إلى متابعة حالة

المراعي الطبيعية وإزالة التناقض في القضايا المتعلقة بإنتاج وتجارة الماشية. أما السياسات بعيدة المدى فشملت تخريط وتوصيف وحماية المصادر الوراثية للثروة الحيوانية والمراعي الطبيعية وزيادة الاستثمارات في الثروة الحيوانية في مجال الإنتاج والتصنيع ودعم وتطوير البرامج البحثية المستدامة واقامة مناطق خاصة للصادر لترقية تجارة الماشية واللحوم.

ليس من أهداف هذه الوثيقة إجراء تقييم للبرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية، بيد أنه يمكن الإشارة إلى أنه حدثت خلال فترة البرنامج مجموعة من الإنجازات شملت إنشاء خزانات ري جديدة وتعلية خزان الروصيرص وإنشاء سدود ترابية وحفائر لحصاد المياه وتحسين الخدمات التمويلية وانجازات أخرى في مجال الانتاج. ومن الصعوبة بمكان إعتبار هذه الإنجازات بالكامل من مخرجات البرنامج وتجاهل مخرجات البرامج الراتبة للوزارات والمؤسسات المختصة مثل التمويل الأصغر ومشاريع الخزانات الكبرى. لقد عانى تنفيذ البرنامج من غياب منهج واضح لتحديد وإعداد المشروعات وعدم وجود مؤشرات موضوعية ونتائج يتم رصدها ومستفيدين محددين يتم استهدافهم. ومن الواضح أيضاً أن الميزانيات الفعلية التي تم تخصيصها للبرنامج لم ترق إلى مستوى ما كان مخططاً له في معظم سنوات البرنامج. وعلى سبيل المثال تم تخصيص ١,٢٠٣ مليون جنيه في عام ٢٠٠٨م وهذا المبلغ يعادل ربع الإعتمادات المخططة. وشهد العام ٢٠٠٩م انخفاضاً أكبر في موازنة التنمية نتيجة للإنخفاض الحاد في الأسعار العالمية للبترول والتي كان لها أثراً سلبياً مباشراً على الإيرادات العامة للدولة. وفي العام ٢٠١١م شهدت الميزانية العامة نكسة خطيرة وذلك نظراً لفقدان نحو ثلاثة أرباع عائدات البترول بسبب انفصال الجنوب. ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف مردود البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية في تحقيق أهدافه في التالي:

- لم تجر مشاورات كافية مع أصحاب المصلحة من خلال تنفيذ ورش عمل في الولايات في مرحلة الإعداد والتنسيق وعدم ملكية وتبني البرنامج بواسطة الوزارات والمؤسسات المنفذة.
- لم تكن معظم البرامج والمشروعات معدة إعداداً جيداً مع عدم تحديد أولويات تلك البرامج والمشروعات وعدم وجود نظام منهجي للتقييم والمتابعة.
- لم يكن التوزيع بين القطاعات متوازناً. فقد خصصت ٤٥% من الإعتمادات للبني التحتية للري و٤٨% لبرامج الأمن الغذائي والتغذية وسبل كسب العيش.
- المستفيدون الرئيسيون هم المنتجون في القطاع المروي والخاسرون الرئيسيون هم المنتجون في القطاع المطري: الرعاة وصغار المزارعين في القطاع المطري التقليدي.

أقل البنود حظاً في الانفاق كانت البحوث الزراعية النباتية والحيوانية بجانب نشاطات تنمية وحماية الموارد الطبيعية. عموماً فإن من الصعوبة بمكان تحديد وحصر أي إنجازات ذات بال لبرنامج النهضة الزراعية والخطط والاستراتيجيات خاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر والأمن الغذائي والتغذية. ومع ذلك فإن اداء البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية ومآلاته يوفر دروس مفيدة للخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة. إنَّ تخصيص استثمارات كافية ومختارة بعناية في مجالات استراتيجية في الزراعة يكتسب أهمية قصوى في هذه المرحلة. وستظل معظم الأهداف التي حددها البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية مطلوبة ومرغوبة وتشكل الأهداف الرئيسية للخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة.

٤,٢ أداء القطاع الزراعي:

اتسم أداء القطاع الزراعي بالضعف خلال العقود الماضية. فعلى سبيل المثال فإن النمو في القيمة المضافة في الزراعة كان أقل من نمو القيمة المضافة في مجمل الإقتصاد الوطني. الشكل ١ يوضح أن الاتجاه السنوي للقيمة المضافة في الزراعة (٢١٨ جنيه سوداني) تشكل فقط ١٩% من النمو في الاقتصاد الوطني (١١٣٣ جنيه). وهذا يدل على أن الزراعة لم يكن لها حظاً في التنمية الإقتصادية كما تشير إلى ذلك فجوة النمو حسب الأرقام. أكثر من ذلك فإن نصيب الفرد من القيمة المضافة في الزراعة يعتبر ضعيفاً بالمقارنة بالمستوى الوطني حيث يمثل ٦% من نمو نصيب الفرد علي مستوي

شكل ٢: نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي والزراعي بأسعار ١٩٨٠/١٩٨١م (٢٠٠٠-٢٠١٤م)

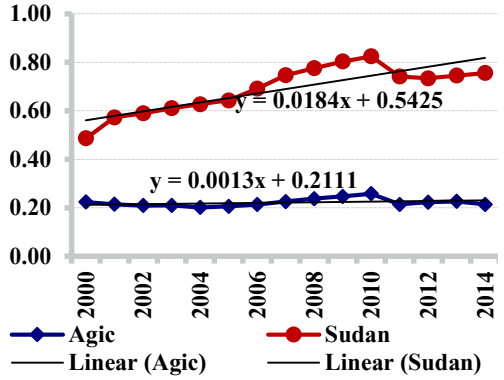

Source: Derived from GDP data of Bank of Sudan and population data from WDI

شكل ١: الناتج المحلي الإجمالي والزراعي (٢٠٠٠-٢٠١٤م)

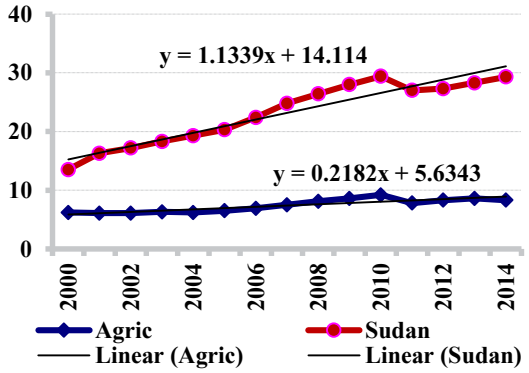

Source: Derived from data of Bank of Sudan

الوطن ولا يعكس أي تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للزراعة.

القيمة المضافة في القطاع الزراعي:

بتحليل مساهمة القطاعات الفرعية في القيمة المضافة ومعدلات نموها (حسب الاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠/٨١) تتضح حالة الفقر وإنعدام الأمن الغذائي وامكانية تقليلها.

إن تطور مساهمات القطاعات الفرعية في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٢م كما في شكل ٣ تعكس القيمة الثابتة تقريباً لكل القطاعات الفرعية حتى العام ٢٠٠٥م وبعدها فإن مساهمات كل القطاعات الفرعية ظلت في تناقص ماعدا قطاع الثروة الحيوانية الذي شهد تصاعداً مستمراً.

شكل (٣) يوضح النسب المئوية لنصيب القطاعات الفرعية من الناتج المحلي الزراعي. ويلاحظ منه أن القطاع المروي كان أكثر تدهوراً من القطاعات الأخرى لعدة أسباب لعل من أهمها تداعيات تنفيذ قانون الجزيرة لسنة ٢٠٠٥م، حيث بدأت مساهمة القطاع في الانخفاض إلى ما دون مساهمة القطاع المطري التقليدي والتي كانت تحتل المرتبة الثانية بعد نصيب قطاع الثروة الحيوانية. وعموماً فإن مساهمة القطاع النباتي انخفضت إلى أقل من مساهمة الثروة الحيوانية، وبما أنه لم يطرأ أي تحسن في القيمة المضافة الحقيقية للزراعة خلال الفترة المشار إليها

شكل ٣: الأهمية النسبية للقطاعات الزراعية الفرعية في الناتج الزراعي (%)

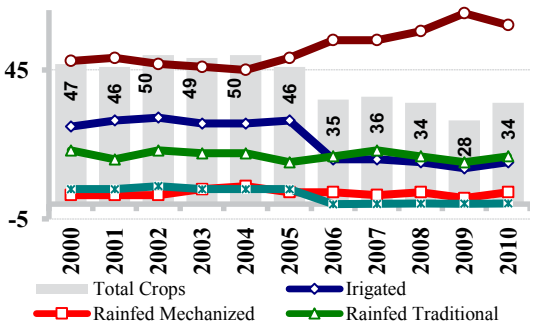

Source: Data of the Central Bureau of Statistics, Sudan

فيبدو أن الفترة ما بعد العام ٢٠٠٥م شهدت فقط إعادة توزيع القطاعات الفرعية. ويتضح أيضاً من الشكل ٣ أن مساهمة القطاع المطري شبه الآلي وكذلك مساهمة قطاع الغابات ظلت محدودة. ومعلوم أن الزراعة المطرية شبه الآلية هى مساهم مهم في توفير الغذاء على المستوى الوطني كما تساهم الغابات في توفير سبل كسب العيش وفي حماية وزيادة إنتاجية الموارد الطبيعية.

ضعف الإستثمار الخاص:

ظلت الزراعة تعاني من الأسبقية المتدنية في الإنفاق العام (أنظر الفقرة ٢,٥,٢) خاصة خلال فترة ذروة انتاج النفط. بجانب ضعف الإستثمار العام، فقد كان وما يزال الإستثمار الخاص الأجنبي المباشر والمشترك مع الاستثمار الوطني في الزراعة ضعيفاً بالمقارنة بالقطاعات الأخرى خلال نفس الفترة (جدول ٦). بدأ نصيب الزراعة في التحسن في العام ٢٠٠٩م إلا أن متوسط نصيب الزراعة للفترة لم يتجاوز ٤%. إن تهميش الزراعة قد ساهم في تفاقم الفقر خاصة في المناطق الريفية حيث بلغت حالة الفقر ٥٨% في الريف مقابل ٢٦% في المناطق الحضرية. وقد انعكس هذا التهميش في تدني الانتاجية والإنتاج والأمن الغذائي والتغذوي.

جدول رقم (٦)

الاستثمار الأجنبي الكلي والإستثمار المحلي حسب القطاعات الإقتصادية

القطاع	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	Total
الزراعي	٣٤٤	٤٨٩	٤٢٨	٧٥٠	٦٣٦	٥٩٤	**٣٢٤١**
الخدمات	٨١٩٤	٨٠٣٢	١٥١٦٣	٤٨٤٩	٤٥٤٨	٤٩٧٢	**٤٥٧٥٨**
الصناعي	٤٧٩٢	٧٧٩٤	٩٣٧٢	٤٦٩٠	١٨٢٣	٣٠٠٩	**٣١٤٨٠**
الجملة	**١٣٣٣٠**	**١٦٣١٥**	**٢٤٩٦٣**	**١٠٢٨٩**	**٧٠٠٧**	**٨٥٧٥**	**٨٠٤٧٩**
نصيب الزراعة (%)	**٢,٦**	**٣,٠**	**١,٧**	**٧,٣**	**٩,١**	**٦.٩**	**٤,٠**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

سوء إدارة الموارد الطبيعية:

أدى سوء إدارة الموارد الطبيعية إلى التصحر وتدمير مساقط المياه خاصة في وسط وشمال السودان. تم إزالة الغطاء النباتي على قلته في أغلب المناطق وتعريض التربة لكل عوامل التعرية. وتتلخص الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي في التوسع الأفقي في المساحات المزروعة (خاصة في الزراعة المطرية شبه الآلية) على حساب الغابات، والقطع غير المرشد للأشجار، والرعي الجائر، وحريق الغابات بالإضافة إلى فترات الجفاف المتطاولة والأمطار المتقلبة. فخلال الفترة ١٩٩٠م – ٢٠٠٥م فقد السودان ١٢% من غاباته، فتناقصت قيمة الانتاج الغابي من ٩% من الناتج المحلي الاجمالي للزراعة في العام ١٩٩٨م إلى ٦,٥% خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠٠٨م وقد أدى قطع الغابات لانتاج حطب الحريق في مناطق النزاعات إلى تعرية التربة وزاد من حدوث فترات الجفاف. وقد نقص إنتاج الصمغ العربي نتيجة لضعف الحوافز لدى صغار المنتجين والتي تأثرت بتدني الأسعار الدنيا للصمغ العربي والصدمات الطبيعية مثل الجفاف كما تأثرت سلباً بسوء الإدارة وتعدد الضرائب.

الضعف والتدهور المستمر في الانتاجية:

تعتبر الإنتاجية أضعف عنصر في أداء القطاع الزراعي. وقد تسبب الأداء الضعيف في الإنتاجية إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج وندرة المنتجات الزراعية في بعض الأزمان والأماكن بجانب تدني الدخول الزراعية. وتحتل إنتاجية الفدان لثلاث محاصيل رئيسية هى الذرة والفول السوداني والسمسم مستوى أدني من متوسط الإنتاجية على نطاق أفريقيا والعالم (شكل

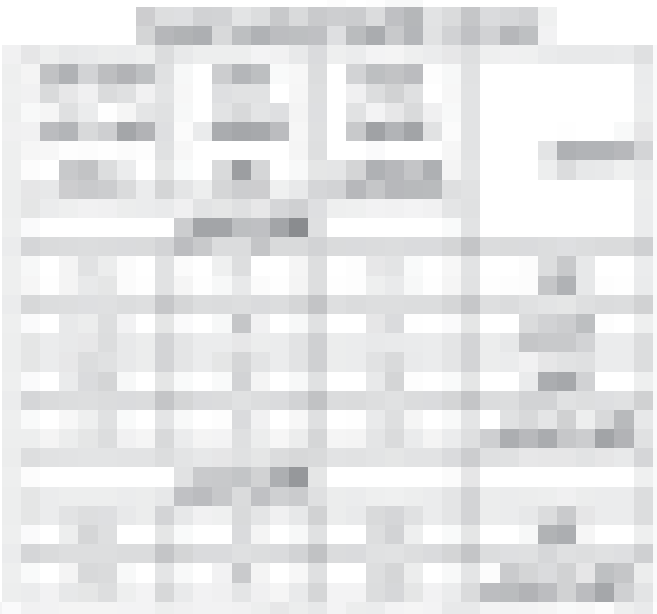

ČĚ

Ďċ

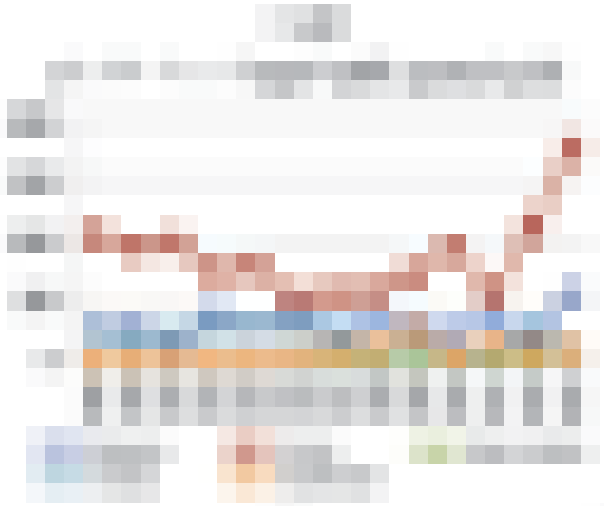

ĎČ

Ďč

جدول ٩

مؤشرات مختارة لمحاصيل الصادر الرئيسية (٢٠٠٦م)

Item	القطن – بركات (الجزيرة)	القطن – اكالا (الجزيرة)		الذرة (الجزيرة)	الذرة القطاع المطري (القضارف)	السمسم (سنار – النيل الأزرق)	الفول السوداني (المقشور) الأبيض
	للرطل		للطن				
تكاليف الإنتاج/الأسعار في الميناء	٠,٨١	١,٠٥	٠,٣٥	٠,٤١	١,٠٤	٠,٧٠	٠,١٩
الضرائب/ تكاليف التسويق	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٤٧	٠,٢١	٠,٢١	٠,٥٠	٠,٤١
سعر الصادر/الأسعار في الميناء	٠,٩٩	٠,٦٩	١,٠٨	٠,٧٩	١,٠٧	٠,٩٤	٠,٩٣

*** الدينار السوداني (كان سائداً قبل عام ٢٠٠٧ وتحولت المعاملات الي الجنيه السوداني بعد ذلك بسعر صرف ٢٠٠ جنيه سوداني للدولار.**

ومن جهة اخرى فإن الميزة التنافسية الظاهرة[٢٤] للمنتجات السودانية تشير إلى إتجاه تنازلي في الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠م حتى بالنسبة للسلع التي يعتقد أنها تتمتع بميزة تنافسية (جدول ١٠).

جدول ١٠

الميزة التنافسية لمجموعة مختارة من سلع السودان التي تنتج في القطاع المطري

المنتج	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
الفول السوداني (زيت)	٩٤,٤	٦١,٤	١١٧,٢	١٠,٢	١٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠.٠	٠,٠
الفول السوداني (مقشور)	١٦,٢	٣٥,٢	١٦,١	٠,٦	٣,٤	٥,٠	٠,٤	١,٠	١,٤	٠,٥	٠,١
الفول السوداني	٣٤,٦	١٩,٨	٢,١	٠,٦	٧,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٥
السمسم (زيت)	٣,٠	٣,٠	٤,٥	٣,٧	٤,٦	٢,٣	٤,٣	٠,٨	٠,٥	١,٥	١,٥
السمسم (بذرة)	٨١٦	٦٨٩	٥٥٢	٤٠٥	٥٣٨	٢٧٩	٣٦٥	١٣٠	١٦٤	١٤٨	١٤٦
لحوم الضان الطازجة	٢٨,٥	١٨,٥	٢٥,٣	٢٢,٧	١٤,٧	١٠,٣	٤,٦	٢,٧	٠,١	٢,٧	٣,٧
إبل	١٥٠٣	٢٢٣٨	١٢٠٢	٩٢٧	٧٧٨	٢٧٦	٦٥٦	٤٨١	٣٢٥	١٧٦	٩٧
أغنام	١٣,١	٠,٣	٣٨,٥	٤٦,٧	٤٣,٠	٤٤,٥	٣٥,٢	٤١,٩	٢٢,٩	٢٤,٧	٣١,١
ضأن	٢٤٣	٢,٧	٣٧٢	٣٠١	٣٢٠	٢٠٧	٢١٤	٧٨	٦٠	٢٧٦	١٥٢

المصدر: تم تحليلها من بيانات منظمة الاغذية والزراعة العالمية (٢٠١٣). حامد فكى

تشير القراءة المتأنية لجدول ١٠ إلى أن زيت الفول السوداني فقد ميزته التنافسية خلال العقد الأخير وذلك للتناقص المستمر في إنتاجه والزيادة في الاستهلاك المحلي. وبصفة عامة فإن العقبات التي واجهتها هذه الصادرات تتعلق بتدني النوعية وسوء الإعداد وعدم كفاية إجراءات السلامة الغذائية، وعدم إستقرار العرض وضعف جهود ترقية الصادرات. هناك مشكلة أخرى تعاني منها الصادرات الزراعية السودانية هي التركيز على أسواق خارجية محدودة تنحصر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن هنا تأتي أهمية تنويع أسواق الصادر وهو أمر يتطلب الإهتمام بالنوعية والسلامة الصحية خاصة في البلدان التي تطلب النوعية العالية مثل دول الاتحاد الأوربي.

[٢٤] حسبت الميزة النسبية الظاهرة حسبت كما يلي: نصيب السودان من جملة الصادرات العالمية للسلعة المعينة مقسومة علي نصيب السودان من جملة الصادرات العالمية.

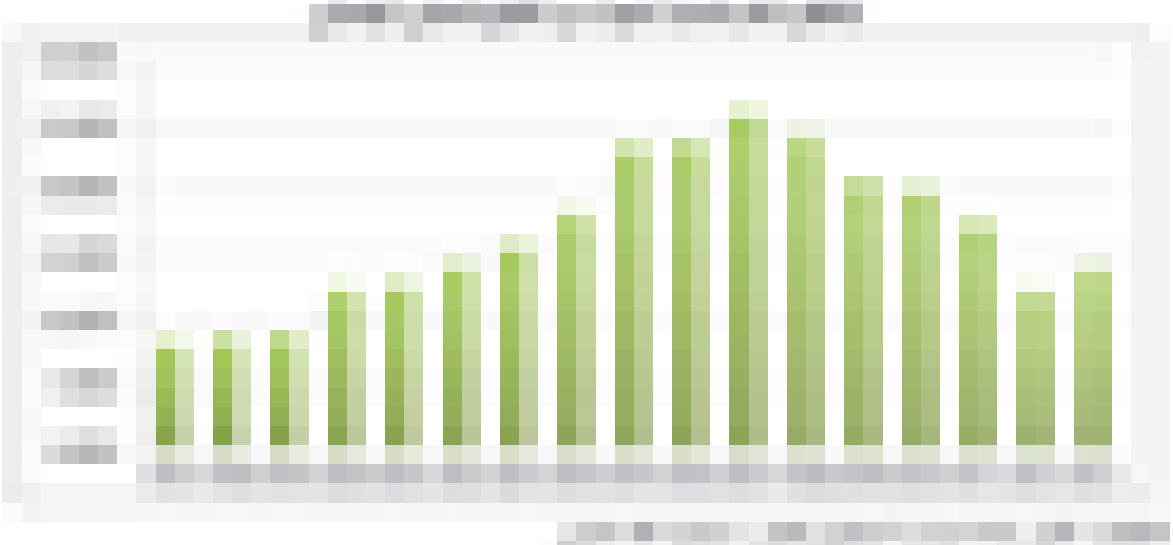

Ďď

٢,٥,٢ الحجم النسبي للإنفاق العام على الزراعة:

يوضح جدول ١١ أن الإنفاق العام على الزراعة بمفهومها العريض والذي يشمل الزراعة والقطاعات ذات العلاقة بلغ ٨% من الإنفاق الكلي في المتوسط وظل مستقراً خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤م. والشاهد أن الزيادة في الإنفاق على الزراعة تُعزي بصفة أساسية للإستثمار في القطاعات المرتبطة بالزراعة مثل البرامج الكبيرة في مجال إنشاء خزانات الري وفي مجال الطرق المعبدة وذلك بتمويل من المؤسسات المالية العربية.

جدول (١١)

جملة الإنفاق العام علي الزراعة والقطاعات المرتبطة بها

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	متوسط ٢٠١٢ – ٢٠١٤م
بالجنيه السوداني				
الإنفاق العام لقطاع الزراعة	٨٠٥،٠٨١،٥٥٥	٨٥٩،٢٩٣،٧٣٢	١،٢٦٥،٧٤٥،٣٧٧	
الإنفاق العام للقطاعات المرتبطة بالزراعة	٨٧٠،٠٢٨،١٠٥	٢،٤١٢،٩٧٤،٤٧٩	٢،٨٦٦،٣٩٠،٠٣٥	
جملة الإنفاق علي الزراعة والقطاعات المرتبطة بها	١،٦٧٥،١٠٩،٦٦٠	٣،٢٧٢،٢٦٨،٢١١	٤،١٣٢،١٣٥،٤١٢	
جملة الإنفاق العام	٢٧،١٥٠،٩٥٠،٦٣٠	٤٠،١٣٤،٩٨٢،١١٢	٤٣،٦٢٥،٤٥٢،١٠٤	
بالمليون دولار				
الإنفاق العام لقطاع الزراعة	٢٢٣	١٨٣	٢١٨	٢٠٨
الإنفاق العام للقطاعات المرتبطة بالزراعة	٢٤٢	٥١٣	٤٩٤	٤١٦
جملة الإنفاق علي الزراعة والقطاعات المرتبطة بها	٤٦٥	٦٩٦	٧١٢	٦٢٤
جملة الإنفاق العام	٧،٥٤٢	٨،٥٣٩	٧،٥٢٢	٧, ٨٦٨
كنسبة من جملة الإنفاق العام				
الإنفاق العام لقطاع الزراعة	٢,٩٪	٢,١ %	٢,٩٪	٢,٦ %
الإنفاق العام للقطاعات المرتبطة بالزراعة	٣,٣٪	٦,١٪	٦,٨٪	٥,٤٪
جملة الإنفاق علي الزراعة والقطاعات المرتبطة بها	٦,٢ %	٨,٢ %	٩,٥ %	٨,٠ %
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي				
الإنفاق العام لقطاع الزراعة	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٣٪
الإنفاق العام للقطاعات المرتبطة بالزراعة	٠,٤٪	٠,٧٪	٠,٦٪	٠,٦٪
جملة الإنفاق علي الزراعة والقطاعات المرتبطة بها	٠,٧٪	١,٠٪	٠,٩٪	٠,٩٪

المصدر: فريق الدراسة من بيانات –اداء الموارزنة للاعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤– الادارة العامة للحصر– وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى والحسابات والختامية للولايات ٢٠١٢-٢٠١٤ ديوان الحسابات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

يمثل الإنفاق العام على الزراعة والقطاعات المرتبطة بها ١% من الناتج المحلي الاجمالي. أما اذا تم استبعاد الإنفاق على القطاعات المرتبطة بالزراعة فإن نصيب الزراعة من الإنفاق يقدر بنحو ٠,٣% وهو أقل من المتوسط للدول النامية والذي يقدر فيها بنحو ١% إلى ٢%.

شهد الإنفاق العام على الزراعة بالأسعار الجارية إتجاهاً تصاعدياً حيث ارتفع من ١,٧ مليار جنيه في العام ٢٠١٢م إلى ٣,٢ مليار في العام ٢٠١٣م وإلى ٤,١ مليار في العام ٢٠١٤م. كما أظهر الإنفاق اتجاهاً تصاعدياً بالأسعار الحقيقية إذا

تم حساب معدل التضخم من ٠,٦ مليار في العام ٢٠١٢م إلي ١,٢ مليار و١,٥ مليار جنيه في العامين ٢٠١٣م و٢٠١٤م على الترتيب.

٣,٥,٢ مقارنة السودان بالدول الأفريقية

خلال عقد من الزمان ومنذ التوقيع على إعلان مابوتو في العام ٢٠٠٣م تمكنت ١٣ دولة من جملة ٣٥ دولة أفريقية من تحقيق أو تجاوز هدف ال ١٠% من الإنفاق على الزراعة في سنة أو أكثر ولكن السودان لم يتمكن من بلوغ الهدف (جدول ١٢). وقد توسط أداء السودان أداء الدول المجاورة (باستثناء اثيوبيا). ويقل إنفاق السودان على الزراعة كثيراً عن متوسط الإنفاق لدول إيقاد.

جدول (١٢)

الإنفاق على الزراعة في دول افريقية مختارة

مصر	أثيوبيا	تشاد	إفريقيا الوسطى	السودان[٣]	إفريقيا	دول الإيقاد
١,٨٪	٢١,٢٪	٦,٢٪	٢,٣٪	٨,٠ %	٣,٩٪	١٠,٧٪

المصدر: التقرير السنوي (Re SAKKS)

٤,٥,٢ الإنفاق المحلي علي التنمية بالمقارنة مع الإنفاق الأجنبي

خلال أكثر من عقدين من الزمان حصل السودان على مستوى منخفض من المساعدات من مجموعة المانحين ويعزى ذلك إلى الخلاف السياسي بين السودان والدول الغربية. وقد تأثر حصول السودان على التمويل التنموي بشروط ميسرة بالعقوبات الآحادية من قبل الولايات المتحدة منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي بجانب عدم قدرة السودان على الإستفادة من المبادرات الدولية لتخفيف عبء الديون – مثل الدول الفقيرة ذات المديونية العالية (HIPC) لحل مشكلة الدين الخارجي والذي بلغ نحو ٤٣ مليار دولار عام ٢٠١٤م.

خلال العقود القليلة الماضية تركزت جهود المجتمع الدولي لمساعدة السودان على المساعدات الإنسانية بدلاً عن الإستثمار في التنمية. وجاءات هذه المساعدات استجابة للحرب في دارفور والتي بدأت في العام ٢٠٠٣م وفيما بعد في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وقد نتج عن هذه الحروب نزوح كبير وانعدام للأمن الغذائي ونقص في التغذية. وفاقم هذه الأزمات حدوث جفاف وأحياناً فيضانات في مناطق عدة من البلاد. والمجهود الوحيد الذي يعتد به في إطار مساعدة السودان في مجال التنمية تمثل في التعهدات التي تمخض عنها مؤتمر أوسلو عقب التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في العام ٢٠٠٥م والتي نفذت عبر الصندوق المشترك للمانحين (Multi Donor Trust Fund) بإدارة البنك الدولي في الفترة ٢٠٠٥م– ٢٠١٣م وكانت جملة التزامات المانحين ٥٩٠,٤ مليون دولار بلغ ما تم سحبه فعلياً منها ٥٥٤,١ مليون بلغت مساهمة حكومة السودان فيها ٣٣٢,٨ مليون دولار (٥٨%) ومساهمة المانحين ٢٣١ مليون دولار (٤٢%). وهذا الاداء للسودان الملفت للانتباه يفوق المساهمة التي تقدمها الدول المضيفة في ظروف النزاعات المشابهة. وبناءً على مواقف المانحين هذه اتجه السودان نحو مصادر أخرى للاستثمار تمثلت في المؤسسات التمويلية العربية والصين لتمويل مشروعات التنمية الكبرى، خاصة خزانات الري والطرق.

اعتمدت الحكومة بنسبة ٩٧% على مصادرها الذاتية لتمويل الزراعة والقطاعات المتصلة بها خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٤م عن طريق الموارد المحلية والقروض في حين شكلت المنح ٣% من الإنفاق. وقد شكلت الموارد المحلية والديون ٥%

[٣] بالنسبة للسودان فالإنفاق يشمل القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة (القطاع الزراعي لوحده يمثل ٢,٦%)

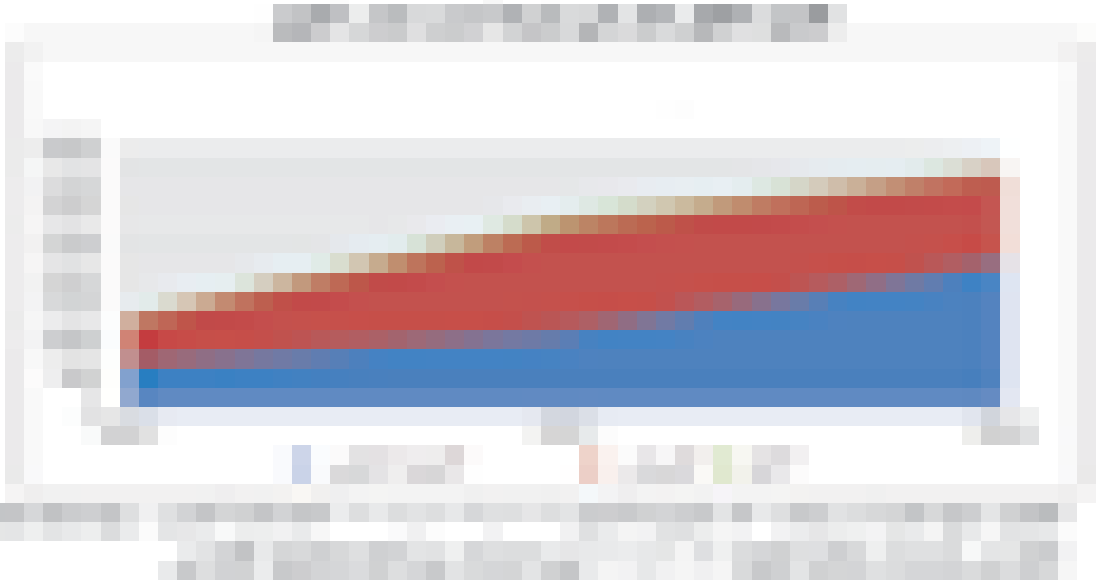

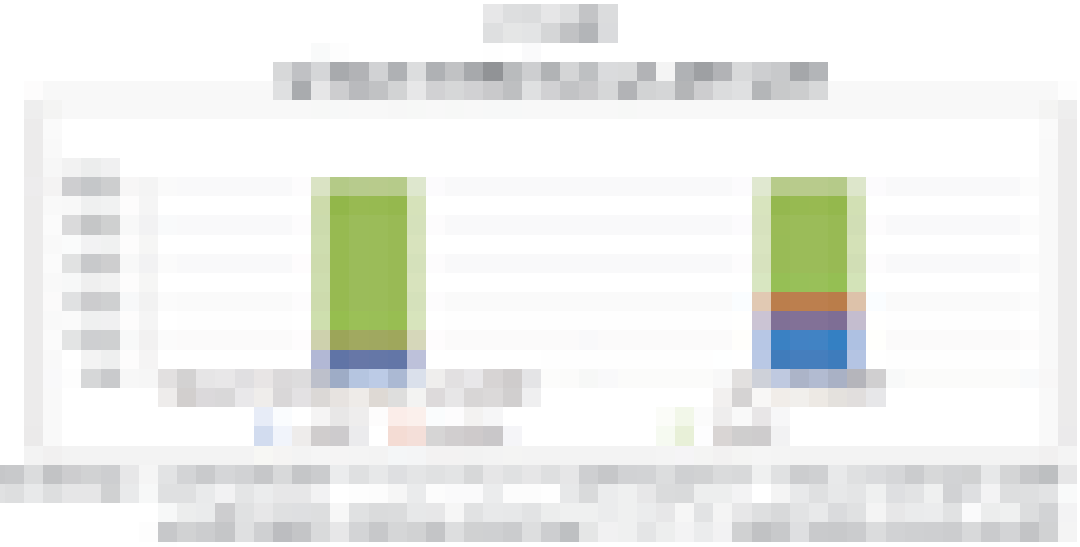

ĎĒ

٦,٥,٢ المقارنة بين انفاق الحكومة الإتحادية وإنفاق الولايات

يمثل الإنفاق على الولايات ١٦% من جملة الإنفاق العام على الزراعة والقطاعات المرتبطة بها على المستوى القومي. وتعاني الولايات من قلة الموارد بسبب عدم قدرتها على زيادة مواردها الذاتية من جهة ومن الإستغلال غير المرشد للموارد المتاحة.

وقد أوضح صندوق النقد الدولي وجود عدم توازن عمودي يتمثل في أن الولايات تعتمد بنحو ٧٠% علي موارد مالية من خارج الولايات٤*. مما يعني أن الولايات توفر فقط ثلث إنفاقها من مواردها الذاتية. بعكس الحال في السودان فإن الشواهد تدل على أن الحكومات المحلية في الدول النامية تقوم في العادة بتمويل ٧٠% من إنفاقها إعتماداً على مواردها الذاتية.

وعليه بدأت الولايات تعتمد أكثر فأكثر على تحويلات الحكومة الإتحادية. وبالضرورة وجهت الولايات الموارد المحدودة لمجابهة إحتياجات الإنفاق الجاري العاجلة خاصة تلك المتعلقة بتعليم الأساس والرعاية الصحية الأولية. فضلاً عن ذلك فقد تم توجيه الجزء الأكبر من تلك الموارد المالية لمقابلة المرتبات والأجور على حساب توفير تكاليف التسيير لمشروعات التنمية.

يشير جدول ١٣ إلى أن ٤٦% من الإنفاق الولائي على الزراعة تم توجيهه إلى الإنفاق الجاري و ٧٠% منه انفق على المرتبات والأجور ويمثل ذلك ٣٠% من الانفاق الكلي. وعلى المستوى الإتحادى فإن الانفاق على الزراعة سار في نفس الاتجاه. تقدر مساهمة الحكومة الاتحادية في الانفاق علي الزراعة بحوالي ١٩% من جملة الانفاق العام. ويمثل ثلث هذا الانفاق (٣٥%) المصروفات الجارية. ويشكل الصرف على المرتبات والأجور ٨٠% من المصروفات الجارية.

يمثل الانفاق على القطاعات المرتبطة بالزراعة على المستوى الاتحادي النصيب الأكبر من جملة الانفاق على الزراعة والقطاعات المرتبطة بها على المستوى الاتحادي (الحكومة المركزية والولايات) والذي يصل إلى ٦٥% معظمه موجه للتنمية.

جدول (١٣)

تفاصيل الإنفاق علي الزراعة والقطاعات المرتبطة بها

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	متوسط ٢٠١٢ – ٢٠١٣م
الإنفاق علي القطاع الزراعي: إتحادي	٢٧٪	١٢٪	١٩٪	١٩٪
الإنفاق علي القطاعات المرتبطة بالزراعة	٥٢٪	٧٤٪	٦٩٪	٦٥٪
الإنفاق علي القطاع الزراعي: ولائي	٢١٪	١٤٪	١٢٪	١٦٪
الجملة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر: فريق الدراسة من بيانات –اداء الموازنة للاعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤– الادارة العامة للحصر – وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى والحسابات والختامية للولايات ٢٠١٢–٢٠١٤ ديوان الحسابات وزارة المالية و التخطيط الاقتصادي

٧,٥,٢ تنفيذ الميزانية: الموازنات المخططة مقارنة مع الانفاق الفعلي

يقاس أداء الميزانية بدرجة إنحراف الإيرادات والمصروفات الحقيقية عن الموازنة المجازة. ووفقاً لهذا المعيار فإن الانفاق الجاري على الزراعة في السودان يعد معقولاً حسب المعايير الدولية على المستوى الاتحادي (انحراف بأقل من ٤% بين

* صندوق النقد الدولي (٢٠١٢). اللامركزية المالية في السودان. التقرير القطري للسودان رقم ١٢/٢٩٩.

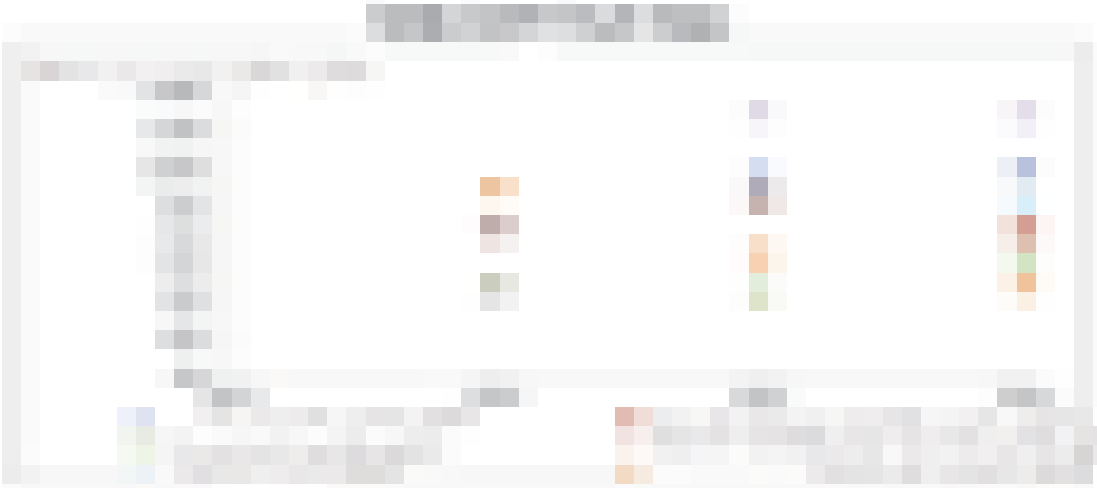

ĎĚ

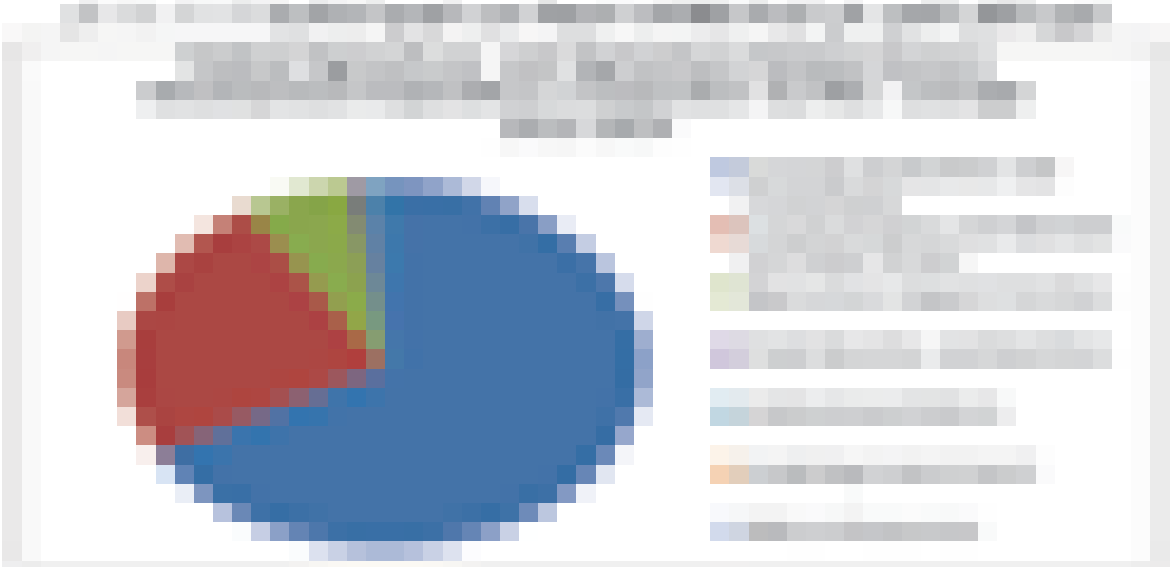

đċ

ďČ

٦,٢ تحليل الوضع الراهن في الزراعة: نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمهددات

تم تحليل الوضع الراهن للزراعة بالسودان باستخدام منهج (SWOT) والذي يستكشف نقاط القوة وجوانب الضعف والفرص المتاحة للتطوير والتحسين والمهددات. وقد خلص التحليل إلى النتائج التالية:

١,٦,٢ نقاط القوة

- رغم أن ربع مساحة السودان تقريباً قد آلت إلى جنوب السودان بعد الإنفصال إلا أن السودان ما يزال من أكبر البلدان الأفريقية مساحة حيث تبلغ مساحته ١,٨٦ مليون كيلومتر مربع ويجئ في المرتبة الثالثة بعد الجزائر وجمهورية الكنغو الديمقراطية. ومازال السودان يتمتع برقعة زراعة شاسعة صالحة للزراعة تقدر بنحو ١٧٥ مليون فدان (٧٤ مليون هكتار) المستغل منها يقدر بنحو ٤٥ مليون فدان (١٩ مليون هكتار). وهذا يمثل نسبة استغلال تقدر بنحو ربع المساحة الصالحة للزراعة.
- الموارد المائية المتاحة من الأمطار والأنهار والأحواض المائية تحت الأرض تكفي لمقابلة إحتياجات الثروة الحيوانية والسمكية واحتياجات المحاصيل المختلفة والتوسع في أراضي الغابات والمراعي.
- هناك ثروة حيوانية هائلة (١٠٤ ملايين رأس) ومخزون سمكي في البحر الأحمر والبحيرة النوبية وخزان مروي لم يستغل منها إلا النذر اليسير.
- يمكن الموقع الاستراتيجي للسودان من تسويق المزيد من المنتجات الزراعية والحيوانية في الأسواق الإقليمية والعالمية.
- توفر الإلتزام السياسي والإرادة السياسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وعادلة.
- تبني نظام الحكم الفدرالي الذي يشجع المجتمعات المحلية على المشاركة في برامج التنمية الإقليمية.
- الجهود المنسقة لتحسين البنى التحتية اللازمة لترقية التسويق الزراعي وزيادة الصادرات.
- وجود كليات الزراعة والعلوم البيطرية والانتاج الحيواني والغابات والأسماك (٢٦ كلية) والتي توفر القوى العاملة في مجالات التخصص المطلوبة لتنفيذ الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان.

٢,٦,٢ مواطن الضعف (فرص التحسن)

- قضايا الأراضي الزراعية خاصة ملكية الأرض تقف حجر عثرة أمام جهود تحسين الأداء الزراعي.
- سياسات كلية معيقة تتمثل في عدم إستقرار سعر صرف العملة، التضخم، وتعدد الضرائب والرسوم على الزراعة.
- تدني الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج.
- سيادة نظم الإنتاج التقليدية أدت إلى حالة الركود وعدم التطور والضعف في مقدرات المنتجين الفنية والإدارية والمالية.
- رغم الجهود التي بذلت فإن البنى التحتية الحالية خاصة الأسواق والطرق الريفية لا تتماشي مع متطلبات التنمية الزراعية المنشودة.
- قصور إجراءات التأكد من نوعية وسلامة الغذاء.
- ضعف وسائل نقل التقانات علي مستوى الحقل.
- ضعف التنسيق في السياسات بين الوزارات والمؤسسات المختلفة.
- ضعف الحوافز الضرورية لتشجيع الإنتاج المحلي للمدخلات الزراعية خاصة البذور المحسنة.
- ضعف العلاقات بين أصحاب المصلحة يحد من مقدرة المجتمعات المحلية المهمشة في المساهمة في وضع السياسات والاستفادة من فوائد التنمية الريفية المتوازنة.

- التنافس الضار بين المهنيين واتحادات العاملين في القطاع الزراعي يعيق محاولات الوصول إلى الإستغلال الأمثل للموارد.
- التنوع غير المتوازن في الإنتاج الزراعي والذي يفتقر إلى الاهتمام المطلوب بالمنتجات ذات القيمة الغذائية العالية.
- زيادة التصحر والتدهور المتسارع في الأراضي الزراعية واستنزاف موارد المراعي الطبيعية.
- عدم توفر الأمن في بعض المناطق في السودان.

٣,٦,٢ الفرص:

- قاعدة موردية قوية وشاسعة – الأرض والمياه.
- قوى عاملة مدربة كبيرة وعدد كبير من كليات القطاع الزراعي.
- توفر المعرفة التقليدية لدى المنتجين.
- موقع السودان الإستراتيجي بين دول الكومسا والدول العربية وقربه لأوروبا يجعله مركزاً مهماً للتجارة الزراعية.

٤,٦,٢ المهددات:

- العقوبات الأمريكية تحرم السودان من التقانات المتقدمة.
- ضعف بنيوي في السياسات والمؤسسات المالية يجعلها غير قادرة على توفير التمويل لصالح المنتجين (الجزء الأعظم من التمويل يذهب لكبار المنتجين) والإستثمار في البنى التحتية الريفية.
- التغير المناخي يؤدي إلى تذبذب في الإنتاجية والإنتاج.
- ٨٥% من الثروة الحيوانية تعتمد في إنتاجها على النظم الرعوية والنظم شبه المستقرة الأمر الذي يبرز مصاعب كثيرة في تقديم الخدمات ونقل التقانة المطلوبة للتحسين.
- الحواجز التجارية التي أقامتها الدول المتقدمة لحماية منتجيها تحد من وصول منتجات الدول النامية لأسواقها.
- التدهور المستمر في الموارد الطبيعية يعيق استقرار أصحاب الماشية وتطور القطيع القومي فضلاً عن ما ينتج عنه من حالة إنعدام الأمن والنزاعات بين أصحاب المصلحة حول الموارد.

٧,٢ التحديات أمام القطاع الزراعي:

هناك سبع تحديات رئيسية تعيق تنمية القطاع الزراعي في السودان هي: محددات ضعف الإنتاج والإنتاجية، البنية التحتية الزراعية المتردية، تعذر الوصول للأسواق وعدم تطور التصنيع الزراعي، ضعف إدارة الموارد الطبيعية والأراضي، البيئة غير المواتية خاصة ضعف تنفيذ السياسات والقوانين الزراعية، إنعدام الأمن الغذائي والتغذوي، ضعف المؤسسات وضعف مشاركة النساء والشباب في برامج التنمية الزراعية.

١,٧,٢ محددات ضعف الإنتاج والإنتاجية:

صار تدني الإنتاجية صفة ملازمة للزراعة بالسودان. ويعزى هذا جزئياً لعدم الحصول وضعف تطبيق التقانات المتطورة المتمثلة في البذور المحسنة والشتول، سلالات الماشية عالية الإنتاجية، الأمصال، الكيماويات الزراعية ..الخ. يضاف إلى المحددات التكنلوجية صعوبة حصول صغار المنتجين علي التمويل، ضعف خدمات البحوث والإرشاد الزراعي وضعف علاقة المنتجين بمراكز تطوير التقانات. وهذه المحددات تنطبق أيضاً على المنتجين في قطاع الثروة الحيوانية والسمكية.

يستعمل السماد على نطاق محدود حيث يضاف سماد اليوريا بمتوسط معدل ٥ كيلوجرامات للفدان (ولكنه ينحصر في القطاع المروي تقريباً) وهذا يضع السودان في مضمار أقل الدول في العالم استعمالاً للسماد، أما استعمال المدخلات

الأخرى فلا يختلف كثيراً عن السماد. حيث يعتمد معظم المزارعين على البذور التقليدية وتستخدم نسبة تقل عن ١٠% من المزارعين البذور المحسنة.

٢,٧,٢ ضعف الخدمات الزراعية المساندة:

تعاني مؤسسات البحث العلمي في الوزارات المختصة وفي التعليم العالي من ضعف البنية التحتية للبحث العلمي مع ضعف قدرات الباحثين. ويقع على البحوث الزراعية عبء التوسع في الإنتاج ليشمل اقاليم مناخية زراعية واسعة وفي نفس الوقت عليها مقابلة الطلب المتزايد على التقانات المحسنة بجانب مواكبة التقانة المتطورة على نطاق العالم في مجالات هامة مثل التقنية الحيوية، الهندسة الوراثية، ادارة الموارد الطبيعية والتغير المناخي. وكمثال للتردي في البنية التحتية للبحوث فإن معامل هيئة البحوث الزراعية – المؤسسة البحثية الرئيسية المسئولة عن البحوث التطبيقية – قد تدهورت في محطاتها ومعاهدها ومراكزها البحثية وعددها ٣٥ بسبب قصور في معدات ومدخلات البحث يتعذر معه اجراء التجارب والتحاليل وبسبب النقص في العلماء المدربين وعدم استدامة التمويل. إن التطور في المهام ونوعية البحوث والتوسع في النشاطات البحثية يستدعي إنشاء مرافق عديدة لتغطية الاقاليم الزراعية والمناخية المختلفة والتعامل مع أجندة بحثية مستجدة كما أن تجديد المعدات الزراعية وتوفير عدد مناسب من وسائل النقل الجديدة ضروري لدعم الخدمات الحقلية واللوجستية لكل المحطات البحثية. ونفس الحال ينطبق على هيئة بحوث الثروة الحيوانية وبحوث الأسماك ومؤسسات البحوث وتنمية التقانة في معظم كليات القطاع الزراعي على نطاق القطر.

لقد عاني الإرشاد الزراعي في البلاد لفترة طويلة من ضعف الإمكانات وعدم توفر الدعم الكافي للتدريب. فضلاً عن ذلك فإن ضعف العلاقات بين البحوث والارشاد والمزارعين حال دون وصول عدد كبير من التقانات لحقول المزارعين مما أدى إلى التدني والتدهور المستمر في الانتاجية. وقد أضر التحول في تبعية مؤسسات البحوث الزراعية والبيطرية بين الوزارات بهذه العلاقات كما أدت الإزدواجية في المهام البحثية بين المؤسسات إلى سوء استخدام الموارد المحدودة المتاحة للبحوث الزراعية. وتجدر الإشارة أن الأبحاث ونشاطات نقل التقانة التي تستدعي العمل في حقول المزارعين قد اعتمدت بشكل أساسي في الماضي على الدعم الأجنبي، والذي هو الآخر تقلص تماماً الآن بإستثناء ما تقدمه اكاردا واساريكا (ASARECA). هذا وقد تركز دعم البحوث ونقل التقانة في الماضي على القطاع المروي ولم يحظ القطاع المطري خاصة التقليدي بدعم يذكر خاصة بعد إنتهاء مشروع الأبحاث الزراعية لغرب السودان والذي دعمه البنك الدولي.

وفي حين يعاني القطاع المطري من نقص مريع في البذور المحسنة والخدمات الأخرى المطلوبة فإن قطاع الحبوب عموماً تنقصه الطرق الإبداعية المطلوبة لتطوير ونقل التقانة والتي من شأنها إحداث إختراق في سلاسل القيمة لهذا القطاع. وبنفس القدر فإن قطاع الثروة الحيوانية يعاني من نقص في الخدمات البيطرية وعدم توفر الأعلاف والخدمات التسويقية التي تساهم في زيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني. فضلاً عن ذلك فإن القطاع الزراعي يعاني من ضعف إدارة المعرفة وتقاسم وتوزيع المعلومات. وبصفة خاصة يفتقر القطاع الزراعي إلى المعلومات الأساسية على مستوى القطاع وعدم وجود قاعدة بيانات أساسية حيث أن آخر تعداد زراعي كان قد جرى في العام ١٩٧٦م ولم يكن تعداداً كاملاً بل كان جزئياً.

٣,٧,٢ تردي البنى التحتية الزراعية:

من المعلوم أن حالة البنى التحتية الزراعية بصفة عامة غير مرضية. وتشمل البنى التحتية المعنية شبكة الطرق خاصة الطرق الزراعية الفرعية ومرافق التخزين والتصنيع. كما تشمل مرافق الري مما يزيد من الإعتماد في الانتاج الزراعي على الأمطار في معظم أجزاء القطر.

٤,٧,٢ الوصول للأسواق والتصنيع:

يشكل عدم توفر المدخلات الكافية والتقانات المتطورة وضعف البنى التحتية وارتفاع فواقد الحصاد وما بعد الحصاد الأسباب الرئيسية لعدم تنافسية المواد الخام المحلية في السودان، وبالتالي ضعف تنافسية المنتجات الزراعية المصنعة. ولا يمكن للصناعة القائمة على المنتجات الزراعية أن تنجح إلا إذا تحسنت المراحل الأولية لسلسلة القيمة مثل التخزين والنقل والتدريج الأمر الذي يحافظ على نوعية المنتج وعدم تعرضه للتلف. ولكي تنجح الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان في ترقية التصنيع الزراعي فلابد لها من التصدي لقضايا الإنتاجية جنباً إلى جنب مع محددات سلسلة القيمة.

٥,٧,٢ الموارد الطبيعية والأراضي:

تتمثل التحديات الرئيسية في جانب الموارد الطبيعية في صعوبة الحصول على الأرض وتأمين حقوق الملكية. وهناك حاجة ماسة لدراسة القوانين الحالية للأراضي بالتشاور مع ممثلي المجتمعات المحلية والاستفادة من التجارب الناجحة. بالإضافة إلى ذلك فإن الري غير المنتظم وبنيات الري التقليدية ذات الكفاءة المتدنية تشكل تحدٍ كبير في القطاع المروي خاصة إذا تم الأخذ في الإعتبار الزيادة المستقبلية الكبيرة في الطلب على المياه.

تعتبر إزالة الغطاء الشجري تهديداً خطيراً للمجتمعات الريفية التي تعتمد على الغابات في توفير احتياجاتها الأساسية. وينبغي حماية وتنمية الغابات الطبيعية عبر مبادرات مبتكرة في مجالي الانتاج والتصنيع. وهناك شواهد بينة بأن مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية تعرضت للتدهور المريع الأمر الذي يهدد نمو قطاع الثروة الحيوانية.

لقد أدت الرقابة الضعيفة على حقوق ملكية الأراضي عبر عقود إلى سوء استخدام وتدهور الموارد الطبيعية (الأرض والمياه والمراعي) وتدهور الإنتاجية. وهناك إجراءان قانونيان وراء التشوه في حقوق ملكية الأراضي. الأول هو قانون الأراضي غير المسجلة لعام ١٩٧٠م والذي تم الغاؤه بموجب القانون المدني لعام ١٩٨٤م مع الإحتفاظ بمضمونه الرامي إلى تحويل ملكية كل الأراضي المسجلة للحكومة. والهدف هو تسهيل الحصول على الأراضي بواسطة المشاريع الزراعية الكبيرة ولكن هذا تم على حساب سكان الريف وخاصة الرعاة[٢٥] وبذلك تم تجاوز الملكية الجماعية والقبلية. والقانون الثاني هو قانون الحكم المحلي لعام ١٩٧١م الذي ألغى السلطات التقليدية (الإدارة الأهلية) وحول صلاحياتها للحكومات المحلية ذات الخبرات والموارد المحدودة للتعامل مع قضايا مثل النزاعات المحلية[٢٦].

وما قبل عام ١٩٧٠م فإن النظم التقليدية كانت قادرة على التخصيص المعقول للأرض والموارد الطبيعية وحمايتها بجانب معالجة النزاعات حول الموارد الطبيعية. ولكن في الظروف الحالية، ورغم أن الحكومة تمتلك الأراضي، فإن المجتمعات المحلية تملك حق التملك المكتسب بوضع اليد مما أدى إلى التوسع غير الرشيد في المساحات المزروعة والرعي الجائر وظهور النزاعات حول الموارد الطبيعية. هذا وقد نصت إتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥م على قيام مفوضية قومية للأراضي ومفوضيات على مستوى الولايات لايجاد آليات لتقنين حقوق الملكية للمالكين الحاليين وتحويلها إلى حقوق استخدام طويلة المدى، إلا أن المفوضية القومية لم يتم إنشاؤها بعد وتم إنشاء مفوضية لإقليم دارفور فقط.

٦,٧,٢ إحداث البيئة المواتية

إن تحقيق أهداف الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان يتطلب ترقية الإستثمار الخاص وزيادة إنتاجية المزارع. ويمكن تحقيق ذلك بوضع إطار للسياسات يوفر البيئة المحفزة للمنتجين ورجال الأعمال والمستثمرين لاتخاذ قرارات حكيمة. وبجانب السياسات الملائمة فإن توفير البيئة الملائمة يشمل الإستثمار في السلع والخدمات العامة ذات الجودة العالية. وهذه

---

[٢٥] De Wit P. (٢٠٠١) دراسة حول الحصول علي الأرض، المراعي والمياه في السودان. دراسة مولت بواسطة الاتحاد الأوربى وأجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. مسودة دراسة، أجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠١.

[٢٦] برامج الأمم المتحدة للتنمية (٢٠٠٦). السياسات الإقتصادية الكلية للحد من الفقر. حالة السودان. برنامج الأمم المتحدة للتنمية في السودان.

السلع والخدمات العامة تشمل البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي ومكافحة الآفات والأمراض والخدمات الرقابية وترقية وتطوير سلاسل القيمة ورفع كفاءة أجهزة وضع السياسات والتخطيط وتحسين نظم الري من أجل زيادة الانتاج والانتاجية والدعم والاشراف على تقديم الخدمات على مستوى الحكومات المحلية.

إن إنفاذ السياسات والقوانين يمثل أسبقية مثلها مثل مراجعة القوانين والتشريعات بما في ذلك قوانين الأراضي والمياه والبذور وقضايا الصحة النباتية والمدخلات الزراعية ومكافحة الأمراض الوبائية والصحة البيطرية العامة والتحكم في حركة الحيوانات وتجارة الماشية والاهتمام باخلاق مهنة البيطرة والإعتناء بخدمات رفاهية الحيوان. وبالإضافة لما سبق ذكره يتعين الإهتمام بالتالي:

- وضع إطار للسياسات يتصف بالوضوح والفعالية والشفافية.
- تحسين عملية وضع السياسات والإستراتيجيات والبرامج والمشروعات وزيادة كفاءة الإنفاق العام.
- تحسين التعليم العام وزيادة الوعي حول القضايا الزراعية الأساسية.
- تحسين التنسيق بين الوزارات والمؤسسات العامة بهدف تحسين إدارة البرامج ومشاريع القطاع الزراعي.
- إقامة خدمات إحصاء زراعي قوية وفاعلة تقوم بتقديم المعلومات الصحيحة لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب.

٧,٧,٢ الأمن الغذائي والتغذوي

أظهرت الخبرة العملية وجود تحديات كثيرة في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. تتراوح متوسط السعرات الحرارية من جميع أصناف الطعام في السودان بين ٢٠٠٠ و٢١٨٧ سعر حراري للفرد في اليوم خلال الفترة ٢٠٠٣م – ٢٠١٠م الأمر الذي يضع السودان في المستوى الأدنى فيما يتعلق بالإحتياجات القياسية للطاقة. وقد أثبتت المسوحات وجود حالة مرتفعة من الحرمان من الطعام بين الأسر التى تعولها النساء وكذلك الأسر الكبيرة والأسر ذات الدخل المحدود. ويتراوح عدد السكان الذين يعانون من الحرمان من الطعام ما بين ١٥% إلى ٤٤% في الولايات ويبلغ المتوسط لكل الولايات ٣٣%. وتتراوح فجوة المجاعة[٢٨] بين ٢٤٩ و٣٨٩ سعر حراري للفرد في اليوم. وهناك أربع ولايات تعاني من معدلات مرتفعة من الحرمان من الغذاء (٤٠% فما فوق) والمجاعة العميقة (فوق متوسط السودان) هى ولايات البحر الأحمر والنيل الأبيض وشمال دارفور وشمال كردفان .

[٢٨] فجوة المجاعة هي عدد االسعرات الحرارية المطلوبة لشخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي لبلوغ الحد الأدني للاحتياجات الغذائية.

جدول ١٤

حالة الأمن الغذائي في السودان ٢٠٠٩م

الولاية	السكان المحرومون من الغذاء(%)	عمق المجاعة (سعر حراري/فرد/يوم)
البحر الأحمر	٤٤	٣٧٠
النيل الأبيض	٤١	٣٨٩
شمال دارفور	٤١	٣٠٩
شمال كردفان	٤٠	٣٣٥
جنوب دارفور	٣٢	٢٩٦
كسلا	٣٠	٣٥٦
الخرطوم	٢٩	٣٤٣
سنار	٢٩	٢٩٠
جنوب كردفان	٢٧	٢٥٦
النيل الأزرق	٢٤	٢٨٧
القضارف	٢٢	٢٨٣
غرب دارفور	٢٠	٢٥٥
الشمالية	١٦	٢٧٢
نهر النيل	١٥	٢٨٢
الجزيرة	١٥	٢٤٩
السودان	**٣٣**	**٣٤٤**

المصدر: SIFSIA منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠١٠.

كما أن معدلات الحرمان من الطعام مرتفعة أيضاً في خمس ولايات أخرى هى جنوب دارفور، كسلا، الخرطوم، سنار وجنوب كردفان مع وجود فجوات مجاعة عالية. أما الولايات التي يعاني سكانها من حالة انعدام أمن غذائي متوسطة (٢٤%-٢٠%) فهى النيل الأزرق، القضارف وغرب دارفور. وهناك ولايات أكثر حظاً حيث تبلغ نسبة الحرمان من الطعام ١٥% وهى ولايات الشمالية ونهر النيل والجزيرة. وفي حين أن الإختلاف في فجوة المجاعة أقل بكثير وهو ما يشير إلي المستويات المتدنية للاحتياجات الغذائية، ويلاحظ أن الولايات التي تتمتع بامكانيات عالية (الشمالية، النيل، الجزيرة) من غير المحتمل أن تعاني من حالة انعدام الأمن الغذائي. ومن الملاحظ أن بعض الولايات التي بها مشاريع مطرية شبه آلية كبيرة مثل القضارف والنيل الأزرق وجنوب كردفان وسنار، لم تساعد صغار المزارعين في تلك الولايات لزيادة انتاجهم. والخلاصة هى أن انعدام الأمن الغذائي منتشر ويتعين معالجته في كل أجزاء البلاد.

تعاني دعائم الأمن الغذائي والتغذية الأربع من صعوبات كبيرة. فعرض الغذاء يتسم بالتذبذب الشديد والتناقص رغم توفر إحتياجات السكان في بعض السنوات. ويتأثر توفير الإحتياجات من الغلال بالعوامل التي تتحكم في الإنتاج والإنتاجية. حدثت مجاعات خلال العقود الثلاث الماضية بسبب نقص الإنتاج وكذلك مشاكل التخزين والنقل والنزاعات الأمر الذي أدى إلى طلب معونات غذائية لسد الفجوة الغذائية.

إن النقص في إنتاج المحاصيل البستانية والمنتجات الحيوانية والسمكية وارتفاع أسعارها لا يُمكن الكثير من الأسر الفقيرة من الحصول عليها ويستدعي ذلك زيادة إنتاج وإنتاجية هذه السلع وزيادة عرضها في السوق بأسعار في متناول الأسر الفقيرة.

في سعيها للحصول علي الغذاء تعرضت الأسر – خاصة الفقيرة – لصعوبات نتيجة لزيادة الأسعار العالمية للأغذية بمعدلات عالية منذ العام ٢٠٠٨ ومؤخراً نتيجة لسياسات التقشف التي اعلنتها الحكومة في النصف الثاني من عام ٢٠١٢م. لقد تضاعفت أسعار الغلال في المتوسط بمقدار مرتين إلى ثلاث مرات مقارنة بمستواها في العام ٢٠٠٨م وبلغ معدل التضخم في أسعار الغذاء أكثر من ٤٠% في المدن وأعلى من ذلك بالنسبة للمستهلكين في الريف. وقد عانى الكثيرون في الحصول على الغذاء نتيجة ضعف الدخول وارتفاع معدلات الفقر (٤٧% في البلاد، و٥٨% في الريف مقابل ٢٧% في المدن)(٢٩) ويشير جدول ١٤ إلى إنتشار الفقر في الريف حيث بلغ ٨٠% في البحر الأحمر وفوق ٦٠% في سبع ولايات. ويلاحظ إرتفاع فجوة الفقر (النقص في متوسط الإستهلاك بالمقارنة مع خط الفقر). وبمعنى آخر توجد حالة فقر عميق مرتفعة. يعكس مفهوم حدة الفقر إلى توزيع الإستهلاك بين الفقراء في الريف وتعكس عدم المساواة بينهم في الفقر وتعكس مستويات حدة الفقر المنخفضة نسبياً تشابه كبير بين فقراء الريف في مستوى الفقر.

جدول ١٤

الفقر في الريف حسب الولاية (%) ٢٠٠٩م

الولاية	المعدل	الفجوة	الحدة
البحر الأحمر	٨٠	٤١	٢٥
شمال دارفور	٧٦	٣١	١٧
جنوب درافور	٧٢	٣٠	١٦
غرب درافور	٦٨	٢٤	١١
شمال كردفان	٦٧	٣٠	١٦
جنوب كردفان	٦٧	٢٣	١١
النيل الأزرق	٦٤	٢٥	١٢
النيل الأبيض	٦١	٢٠	٩
القضارف	٥٩	٢٠	٨
كسلا	٤٨	٢٠	١١
سنار	٤٨	١٦	٧
الخرطوم	٤١	١٠	٤
الجزيرة	٤٠	١١	٥
الشمالية	٣٨	١٢	٥
نهر النيل	٣٥	٩	٤

المصدر: المسح القومي القاعدي للأسرة

ويتسم الفقر في السودان بانفاق الأسرة المرتفع في الغذاء والذي يصل إلي ٦٧% وكذلك بارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدن والذي يؤدي إلى نقص في الانتاج في مواقع الانتاج.

إن العجز عن الإستفادة المثلى من الطعام بسبب الفقر وعدم الحصول على الماء الصحي وعدم توفر الرعاية الصحية وضعف مستوى التعليم والتوعية الصحية يؤدي إلى تدهور صحة الأطفال وتدني التغذية. إن حالة نقص الغذاء الحاد (GAM) والذي يقدر بنحو ١٦,٤% يفوق معدل الطوارئ العالمي وهو ١٥%. وهناك نصف مليون طفل يعاني من نقص الغذاء الحاد ونحو مليوني طفل يعانون من التقزم سنوياً. وبمعني آخر فإن واحد من كل عشرين سوداني يعانى من سوء

(٢٩) الجهاز المركزي للإحصاء.

التغذية الحاد الأمر الذي يعرضهم لمخاطر الموت ويسبب التقزم والأشكال الأخرى من سوء التغذية وفي تقليل فرصة الطفل في البقاء وفي نفس الوقت يعيق الصحة والنمو الطبيعي. وتصل نسبة التقزم إلى ٣٥% حالياً وهى أكثر مشاكل التغذية تحدياً في السودان. ويلاحظ أن نسبة الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية أعلى في المناطق الريفية (٣٨,٧%) منها في المناطق الحضرية (٣٥,٣%). ومن مؤشرات عدم الاستفادة المثلى من الغذاء تدني نوعية الغذاء نتيجة لتدني القيمة الغذائية وضعف السلامة الصحية ومعوقات تصنيع الغذاء.

٨,٧,٢ المؤسسات

تعاني مؤسسات القطاع الزراعي من التشتت والتجزر وضعف القدرات وضعف التنسيق. ويعتبر تقوية هذه المؤسسات وتعزيز قدراتها وتحسين وسائل التنسيق بينها ضرورة وشرط لنجاح تنفيذ الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان. ومن الواضح أن تنفيذ الجزء الأعظم من أنشطة الخطة سيتم على مستوى المحليات ويقع تحت مسئولية حكومات الولايات. وعلى وزارتي الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية والمراعي والمؤسسات التابعة لهما تقوية العلاقات المؤسسية مع الولايات والمحليات. وعلى الحكومات المحلية إقامة المؤسسات والعلاقات التنسيقية مع منظمات أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص والمنتجين.

٩,٧,٢ المرأة والشباب

يشكل الشباب النسبة الأكبر من سكان السودان. تبلغ نسبة الشباب والأطفال دون سن الخامسة عشر حوالي ٤١% من السكان بينما تبلغ نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة حوالي ٢٠% من السكان. وتبلغ نسبة العطالة ٢١% ، وأعلى معدلاتها في فئة الشباب وق ٢٠% منها) بين الشباب عمر ١٥-٢٤ سنة. وتبدو حالياً فرص استيعاب الشباب في الزراعة محدودة وقد يعزى ذلك ربما لتعذر حصولهم على موارد الإنتاج (الأرض ورأس المال) بجانب المعرفة والخبرة المحدودة في استعمال التقانات الحديثة. ولهذا وضعت هذه الخطة من ضمن أولوياتها زيادة الإنتاج والإنتاجية للقطاعات المستهدفة مع التركيز على الأنشطة المدرة للدخل للنساء والشباب. ومن ناحية أخرى تشير بعض الاحصاءات أن ٦٠% من المنخرطين في الزراعة من النساء. ورغم ذلك فإن تكافؤ الفرص بين النساء بالرجال يبدو ضعيفاً حيث يقدر معامل عدم مساواة النساء بالرجال بـ٠,٦٠٤ بالمقارنة بـ٠,٥٥٧ في الدول الافريقية الأخرى. فضلاً عن ذلك فإن معدل التشغيل للنساء يبلغ ٤٠% مقابل ٧٧% للرجال. وهناك أيضاً انحياز ضد النساء إما بحرمانهن من حق تملك الأرض أو منحهن أراضٍ هامشية. ومن الضرورة بمكان استصحاب قضايا المرأة في التنمية الزراعية تحت جميع نظم الانتاج.

رغم أن الهجرة ظاهرة عادية تحدث داخل الأسرة (وجدت في ١% من الأسر) إلا أن دورات الجفاف المتكررة مع غياب التدخلات الناجعة في التنمية بالإضافة إلى النزاعات على الموارد وظهور أنشطة تعدين الذهب قد ساهمت في زيادة معدلات الهجرة. ويلاحظ أن معظم المهاجرين من فئة الشباب. والهجرة في هذه الحالة تكون في اتجاه واحد الأمر الذي يكون له آثار سلبية على الانتاج الزراعي في المناطق الريفية. وبما أن معظم المهاجرين تنقصهم الخبرة فإنهم يظلون عاطلين عن العمل أو يعملون في أنشطة هامشية في المدن.

٨,٢ الإطار السياساتي

إن الزراعة والصناعة التحويلية المعتمدة على المنتجات الزراعية تمثل الدعامة المركزية للسياسة الإقتصادية التي تم تبنيها في البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي (٢٠١٩-٢٠١٥م). وستظل مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني عظيمة من خلال تنفيذ الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان. واستشعاراً لدور وأهمية القطاع فقد احتلت الزراعة والصناعة المعتمدة عليها موقع الصدارة في الأجندة السياسية والإقتصادية في البلاد.

3. الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان

4. مجالات البرامج الإستثمارية

٣. الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان

١,٣ الرؤيا:

تنمية إقتصادية إجتماعية شاملة يقودها قطاع زراعي ديناميكي قادر على النمو السريع المستدام شاملاً قطاع صغار المنتجين وبه روابط قوية مع التصنيع الزراعي . تم تصميم هذه الرؤيا لوضع الزراعة في مسار التحول النهضوي المستدام. وهذه الرؤيا ستكون الموجه للسياسات والاستثمارات العامة في القطاع الزراعي على مدى الخمس سنوات القادمة ٢٠١٦-٢٠٢٠م.

٢,٣ الرسالة:

تتلخص الرسالة لتحقيق إسترتيجية التنمية الزراعية في تحويل الزراعة من إعاشي تقليدي يغلب عليه إنتاج الكفاف إلى قطاع حديث يستجيب لمؤشرات السوق ويساهم بقوة في الحد من الفقر والنمو الإقتصادي وزيادة عائدات النقد الأجنبي في ظل إدارة مستدامة للموارد الطبيعية

٣,٣ الأهداف الإستراتيجية

- ترقية الصادرات من المحاصيل والثروة الحيوانية بما يدرأ مخاطر إنهيار الإقتصاد الكلي جراء الإختلال الناجم عن الإعتماد الكبير على عائدات النفط والمعادن
- زيادة الإنتاجية ورفع الكفاءة في مراحل الإنتاج والتصنيع الزراعي
- تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الصحية
- توفير فرص عمل وزيادة دخل الفرد وتخفيف حدة الفقر بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٠م
- تحقيق التنمية المتوازنة لكافة مناطق البلاد بهدف تشجيع الإستقرار على دائرة الإنتاج في المناطق الريفية
- تنمية وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها وتجدد عطائها.

٤. مجالات البرامج الإستثمارية

في الجزء التالي يتم تسليط الضوء على ملامح البرامج الإستثمارية. المزيد من التفاصيل يمكن الحصول عليها من المرفق ٥.

البرنامج الإستثماري رقم ١: تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة

يستهدف هذا البرنامج تطوير وتحسين وإصلاح السياسات التي توجه الخطط الإنتاجية والتسويقية للمنتجين والمستثمرين. وتشمل الجوانب المختلفة التي يتناولها هذا البرنامج إطار السياسة العامة والإدارة الشاملة وتنسيق أنشطة القطاع والرصد والمتابعة والتقييم لنظم المعلومات وإدارة المعرفة وتعميم الإبتكار والإحصاءات وانتهاج اللامركزية في العمل الزراعي. وهذا سيمكن من المشاركة الكاملة والفاعلة لأصحاب المصلحة في تخطيط وإعداد البرامج وتنفيذها.

تشتمل السياسات والإطار التنظيمي للقطاع – من بين أمور أخرى– صياغة إطار السياسة العامة للقطاع كموجه للمشاريع والأنشطة الأخرى ووضع الأسس والأساس التشريعي اللازم لتعزيز وتسهيل نشاط القطاع الخاص. وهذا يمثل الإطار القانوني والسياساتي لإدارة الموارد. وتعتبر القدرات الضعيفة للقوى العاملة الزراعية من أهم العوامل التي أدت إلى إنخفاض الإنتاجية الزراعية في البلاد وتمثل التحدي الأكبر لتحقيق النهضة الزراعية. يشتمل هذا البرنامج الإستثماري على أربع برامج فرعية.

يركز البرنامج الفرعي الأول على السياسات والتشريعات القانونية حيث يعمل على إجازتها وتنفيذ القوانين المجازة مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد في القطاع الزراعي. ويشمل ذلك تحديث التشريعات القائمة المتعلقة بالزراعة والثروة

الحيوانية والتصنيع الزراعي وصياغة تشريعات جديدة تهدف إلى تنمية وحماية الموارد الطبيعية والإدارة المستدامة لها. وفي هذا السياق فإن القضايا الهامة والتي تحتاج إلى التعامل معها تشمل إنشاء مفوضية الأراضي لمعالجة قضايا الأراضي وتقنين الحقوق واستكمال خارطة إستخدامات الأراضي وإصلاح السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية التي تفضي إلى تنمية الانتاج النباتي والحيواني. كما يهتم هذا البرنامج الفرعي بمراجعة السياسات التي تؤثر سلباً على كفاءة أسواق المحاصيل والثروة الحيوانية . كما أن هناك حاجة ملحة إلى تطوير خيارات لتنفيذ قانون الغابات الذي ينص على تخصيص ٥% من الأراضي المروية و ١٠% من مساحات الأراضي المطرية إلى الغابات. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تستهدف السياسات العامة على المستوى الكلي تعزيز التعاون الإقليمي بوضع الزراعة في السودان ضمن نطاقها الإقليمي.

يركز البرنامج الفرعي الثاني على ضمان الإدارة الفاعلة الموارد وحسن استخدامها. ويشمل ذلك إعداد الدراسات والأنشطة البحثية التي تركز على إطلاق الطاقات الإنتاجية الحالية ودراسة خيارات لتعزيز التوجه نحو إنتاج السوق ومراجعة الخيارات لرفع كفاءة أداء الاحتياطي الغذائي الإستراتيجي وتحديد خيارات لرفع كفاءة نظم الإنتاج من خلال إستخدام تقانات محسنة.

أما البرنامج الفرعي الثالث فيهتم بتنفيذ مسوحات شاملة للموارد ورصد موارد الغابات بتحديث الدراسة التي أُجريت عام ١٩٩٤م عن إستهلاك منتجات الغابات ومسح موارد المراعي بالاضافة إلى إجراء مسح قومي لأنواع الحياة البرية.

بينما يركز البرنامج الفرعي الرابع على السياسات والبيئة التنظيمية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وتشمل المكونات الرئيسية لهذا البرنامج الفرعي (أ) مواءمة البرامج الوطنية مع برامج البيئة الاستراتيجية للأمم المتحدة؛ (ب) استكمال تصنيف صلاحية الأراضي للإستثمار الزراعي؛ (ج) مراجعة قوانين حماية الموارد لحل القضايا ذات التأثير السالب على الموارد الطبيعية.

البرنامج الإستثماري رقم ٢: الاصلاح المؤسسي وإدارة التغيير وبناء قدرات المنتجين والكوادر الزراعية

يوجه هذا البرنامج لتعزيز قدرات القطاعين العام والخاص على المستويين الاتحادي والولائي لدعم تنفيذ الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان. سيقوم بتقوية الإطار المؤسسي الذي عن طريقه سيقوم القطاع العام بدعم التنمية الزراعية. ينقسم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين. **يختص البرنامج الفرعي الأول** ببناء قدرات المنتجين ويركز عن طريق التدريب وإعادة تأهيل المؤسسات على إحداث تحول نوعي في السلوك والممارسة من قبل المنتجين. وسيتم في هذا المجال الإستفادة من الخبرات الناجحة المناسبة والسياسات التي تؤدي إلى زيادة إنتاج وإنتاجية المزارعين ومربيي الحيوان ومداخيلهم من العمل الزراعي. ولدعم هذا التوجه ينبغي إعادة هيكلة وإصلاح مجالس السلع الزراعية التي كونها البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية وتعزيز قدراتها وتقويتها لضمان تمثيل كل أصحاب المصلحة على طول سلسلة القيمة للسلع.

يتناول البرنامج الفرعي الثاني إصلاح مؤسسات القطاع العام في القطاعين المروي والمطري ويستهدف تحسين الإدارة باختيار الهياكل ذات الكفاءة العالية للمؤسسات الزراعية ويتم إعادة هيكلتها إذا إقتضى الحال وتقوية قدراتها للقيام بمهامها ومسئوليتها. ومن أهم الجوانب تطوير وتحسين واستعادة القدرات المهنية في وزارات القطاع الزراعي على المستويين الاتحادي والولائي كما أن توحيد وتطبيق نظم إدارة المعلومات الحديثة وإقامة شراكات مناسبة مع مؤسسات القطاع الخاص من القضايا بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد فإن الإجراءات التالية ذات أسبقية عالية:

- إعادة هيكلة وزارات القطاع الزراعي على المستويين الإتحادي والولائي بهدف تعزيز السياسات الزراعية والتخطيط والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا والتعاون والتنسيق والمتابعة والتقييم.
- تنفيذ توصيات الدراسة الخاصة بالإصلاح المؤسسي لقطاع الزراعة المطرية شبه الآلية لتحقيق النمو المستدام التي تم إعدادها في العام ٢٠٠٩م بتمويل من صندوق دعم المانحين (MDTF).
- تنفيذ استراتيجية تنمية وتطوير القطاع المطري التقليدي التي قام بإعدادها مركز مامون بحيري للدراسات الاقتصادية والإجتماعية والبحوث في إفريقيا (٢٠١٤م) بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).
- الإستمرار في مراجعة الهياكل التنظيمية للقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة لمساعدة هذه القطاعات على مواجهة التحديات ومتطلبات تنفيذ هذا البرنامج.

سيقوم البرنامج الفرعي بدعم الترتيبات المؤسسية للأسواق الريفية لرفع كفاءة الأداء بالإضافة إلى رفع مستوى القدرات الإدارية والإشراف على القطاع الزراعي. وفي هذا الصدد سيتم إنشاء مراكز تدريب مبتكرة ومتخصصة للمنتجين الزراعيين. كما سيتم ترقية القدرات الفنية والتقنية للموظفين في القطاع الزراعي على المستويين الاتحادي والولائي. ومن ناحية أخرى فإن الإصلاحات المؤسسية للمؤسسات شبه الحكومية الزراعية المروية ستأخذ بعين الاعتبار توصيات اللجان الوزارية التي تم تكوينها لهذا الغرض.

البرنامج الإستثماري رقم ٣: زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية من خلال تطوير وتحديث النظم الزراعية وتحسين الإدارة الزراعية

يتم الإستثمار في هذا البرنامج بهدف زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي عبر تنمية وتحديث النظم الزراعية وبإعمال الإدارة المزرعية المتطورة. ويتم التركيز على زيادة الإنتاجية لوحدة المساحة والوحدة الحيوانية بتعزيز الاستثمارات وبتنمية وتطوير سلاسل القيمة للسلع الزراعية النباتية والحيوانية على إمتداد سلسلة الإنتاج وحتى الوصول إلى المستهلك النهائي.

إن تحقيق الإنتاجيات والإنتاج بتكلفة قادرة على المنافسة وتحقيق الأرباح للمنتجين يعتبر المفتاح لتحقيق نهضة القطاع الزراعي حيث أن الكفاءة والجدارة الإنتاجية تمثل حجر الزاوية لإحداث الطفرة الإنتاجية في هذا القطاع على مستوى قطاعاته الفرعية الأربعة (القطاع المطري التقليدي والمطري شبه الآلي والمروي والثروة الحيوانية والسمكية). ويتطلب تحسين الإنتاجية في القطاع المروي تأهيل البنيات التحتية للري وتوفير المعدات الحديثة حيث تحتاج البنيات التحتية لمعظم المشاريع الكبرى إلى تأهيل ويشمل ذلك تأهيل القنوات وتطهيرها وإزالة الإطماء المتراكم وتحديث نظم الري كشرط مسبق وأساسي لتجريب آلية مبتكرة لتوصيل المياه لدعم تكثيف المحاصيل. علاوة على ذلك سيهتم البرنامج بالتوسع في تقانات الزراعة المحمية وتقديم الإسناد لتطوير تقنية إحكام الزراعة (precision farming) ونشرها والترويج للإستثمارات التي تتسم بكثافة رأس المال. وتشمل الاستثمارات تأهيل البنيات التحتية المساندة للانتاج الحيواني وإدخال النظم الحديثة في تربية الماشية وإنتاج الأسماك سواء داخل النظم المروية أو المطرية بالاضافة إلى البنيات التحتية التي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الثروة السمكية وكذلك تشجيع اعتماد نظم الزراعة الغابية (Agroforestry).

ومن الإستثمارات التي يمكن أن تسهم بقوة في زيادة الانتاج والإنتاجية الشراكات الاستراتيجية والتي من أهم ايجابياتها جذب التمويل المحلي والأجنبي وإدخال التقانات الحديثة والإدارة السليمة. ومن بين خيارات الإستثمار المرغوب فيه الترويج للمنتجات السودانية التقليدية في الأسواق العالمية حيث أنها تتفق مع الأهداف الإستراتيجية القومية. وتشمل المنتجات في هذا المجال الحبوب الغذائية كالذرة والدخن والقمح والمحاصيل الزيتية كالفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس والسكر واللحوم والألبان وعدد من المحاصيل البستانية. ويدعم الإهتمام بهذه المنتجات حقيقة أنها توفر الغذاء المحلي وكثير منها تشكل محفظة التصدير

الحالية والمحتملة للسودان. وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل جذب الاستثمار في هذا المجال ينبغي أن تقدم حوافز ومن أهمها سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والضرائب الحكيمة وتسوية النزاعات حول الاراضي.

البرنامج الإستثماري رقم ٤: تطوير الخدمات الزراعية المساندة وتأسيس شبكات المعرفة والمعلومات الزراعية

بالإضافة إلى تعزيز البنيات التحتية وترقية الشراكات الإستراتيجية فإن زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي يتطلبان الإستثمار في خدمات الدعم الزراعي. وفي هذا الصدد هنالك أربعة مجالات استثمارية هامة تشمل إعادة تأهيل محطات ومراكز البحوث وتجهيزها بالمرافق البحثية الكافية. وسيتم تعزيز قدرات الإرشاد ونقل التقانة وإصلاح مناهج التعليم الزراعي كما أن التدريب التقني والمهني سيتم تحسينه. كما سيتم إنشاء شبكة المعرفة والمعلومات الزراعية الكافية وتعزيز قدراتها ونشر التقانات الحديثة وتعزيز خدمات وقاية المحاصيل وتوطين التقنيات المستوردة في مجال تطوير انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والتي حققت نجاحاً. كما سيتم التوسع في خدمات تطعيم الحيوانات ضد الأمراض الوبائية والمتوطنة، ونشر بذور المراعي الجديدة والمحسنة باستخدام النثر الجوي، وكذلك تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة المتقدمة وإتاحتها. وكل ذلك يتطلب سياسة داعمة وإصلاح مؤسسي وجعل الوحدة الإدارية في المحليات مركزاً لتقديم الخدمات والمعرفة الزراعية. كما يشمل البرنامج تطوير وتوفير حزم مبتكرة لتقانات المعلومات والاتصال وتطوير نماذج حاضنات للتقانات الزراعية، والتوسع في خصخصة وتوفير خدمات التلقيح الإصطناعي في المشاريع المروية لتحسين إنتاجية الألبان وتوسيع خدمات تطعيم الحيوانات ضد الأوبئة والأمراض المتوطنة وادخال بذور مراعي جديدة ومحسنة ونشرها وإنشاء مسالخ حديثة ومحاجر صحية وتحسين سلالات الماشية. وكذلك تقوية شبكة المعارف والمعلومات الزراعية والتوسع في استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد, وإجراء المسح الزراعي الشامل وإنشاء قاعدة معلومات مستدامة وإجراء دراسات عن الإنفاق الأسري والاستهلاك وسبل العيش وتطوير استراتيجية وخطة عمل للتقييم والمتابعة في القطاع الزراعي. وأخيراً لا بد من وضع آلية للمتابعة والتقييم في شكل استراتيجية وخطة عمل لرصد وتقييم الأداء والتطور في الإنتاجية والإنتاج في مختلف مراحل تنفيذ الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان.

البرنامج الإستثماري رقم ٥: التصنيع الزراعي وتنمية سلسلة القيمة والتسويق الزراعي

يمثل التصنيع الزراعي بارقة الأمل لتحقيق النهضة في البلدان التي يقوم إقتصادها على الزراعة ولها قاعدة موردية زراعية هائلة مثل السودان. سيحدث هذا عندما يمنح التصنيع الزراعي الإهتمام الكافي كماكينة للتحول للصناعة الزراعية.

من المعلوم أن النسبة التي يتم تصنيعها من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية في السودان منخفضة جداً مقارنة بالامكانيات المتاحة للتصنيع. يحدث هذا في وقت ارتفعت فيه واردات البلاد من المنتجات الغذائية لتصل في العام ٢٠١٤م إلى نحو ٢,٢٤ مليار دولار تشكل منها الصناعات الغذائية نحو ٤٠% (قيمة واردات السكر والخضروات والزيوت ومنتجات الألبان ودقيق القمح والخضار ومنتجات الفواكه).

ولكي يتمكن السودان من زيادة إنتاج السلع الزراعية المصنعة لتلبية الطلب على الغذاء المحلي وفي ذات الوقت يتمكن من إختراق الأسواق المتخصصة بقوة فإن الأمر يستدعي التخطيط الواعي الدقيق والمحكم لكل من الإنتاج والإستثمارات في القيمة المضافة. ولهذا فإن الهدف الإستراتيجي لهذا البرنامج هو تطوير سلاسل غذائية متكاملة ومحكمة وإحداث تصنيع زراعي إقتصادي ونامي مستدام تحت قيادة القطاع الخاص.

وكما هو معلوم فإن هذا البرنامج الإستثماري يتماشى وينسجم مع برنامج التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا (CAADP) – المحور الثاني: تحسين البنية التحتية الريفية والقدرات المتعلقة بالتجارة للوصول إلى الأسواق. زمع المحور الثالث: زيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع وتحسين الاستجابات للأزمات الغذائية الطارئة. وسيعمل هذا البرنامج على تحسين الروابط الأمامية والخلفية للقطاع الزراعي مع التركيز بشكل خاص على الصناعات الغذائية القائمة على الزراعة وتربية

الحيوان والتي لديها قيمة مضافة عالية، هذا فضلاً عن مساهمته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية الصناعات الريفية الصغيرة .

هذا وسيتم من خلال هذا البرنامج تنفيذ أربعة برامج فرعية على النحو التالي:

البرنـامج الفرعـي ١,٥: ويستهدف ترقية تصنيع المنتجات الزراعية الاستراتيجية على المستوى الأسري والتجاري للسلع المستهدفة في الخطة الخمسية للاصلاح الإقتصادي (٢٠١٥-٢٠١٩) لاحلال الواردات وزيادة الصادرات. فبالرغم من الإمكانات الكامنة لتطوير التصنيع الأسري الصغير إلا أنه يواجه قيودا خطيرة تشمل الافتقار إلى الدعم المالي وخدمات النقل رخيصة التكلفة وعدم كفاية إمدادات الطاقة وضعف قنوات التسويق وعدم توفر المختبرات البحثية لمراقبة الجودة. ومحصلة كل ذلك خسائر عالية في المنتجات غير المصنعة سريعة التلف وبالتالي انعدام القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عدم وجود وسائل النقل الريفي جعلت الصناعات الزراعية تتركز في المناطق الحضرية وخاصة ولاية الخرطوم. ولتطوير التصنيع على نطاق صغير فإن سهولة الوصول إلى الأسواق والحصول على المهارات وعلى التمويل تعتبر من الأمور الحاسمة.

وفي ما يلي التصنيع التجاري كبير الحجم فواقع الحال يشير الآن إلى أن الطاقات المتاحة في المصانع الكبيرة العاملة في التصنيع الزراعي في السودان إما أنها غير مستغلة أو أن نسبة استغلال الطاقة المتاحة ضعيفة. وعلى سبيل المثال فإن الطاقات غير المستغلة في مصانع معجون الطماطم والعطائر واللحوم تقدر بنحو ٢٦%، ٣٦%، ٥٧% على الترتيب لانها تواجه قيوداً وسياسات غير سليمة ومن أهمها ضعف الارتباط والتكامل بين خطط الزراعة والصناعة بالإضافة إلى الأخطاء التصميمية والقصور في التكنولوجيا وضعف الترويج للمنتجات، وعدم القدرة على التكيف مع الاحتياجات المتزايدة المتطورة في السوق الدولي مثل التعبئة والتغليف وانعدام التكامل مع الصناعات الصغيرة وعدم كفاية البنيات التحتية والعجز في الموارد المالية والاعتماد على المدخلات المستوردة. لذلك يستهدف هذا البرنامج الفرعي تخفيف هذه القيود استناداً على دراسات لتقييم الواقع. وسوف تشمل المتطلبات الرئيسية توفير رأس المال لإعادة التأهيل فضلا عن التحديث لتحقيق الكفاءة الفنية والاقتصادية. وهناك حاجة إلى دعم مالي وتقني من الحكومة لمساعدة الصناعات المنزلية الصغيرة.

وفي مجمل هذا البرنامج الفرعي سوف يكون التركيز بشكل خاص على التصنيع الغذائي والغزل والنسيج والجلود والصناعات الجلدية. وتشمل السلع لإحلال الواردات السكر وزيت الطعام والحليب ومنتجات الحليب والتي تستنزف الموارد الخارجية (حوالي ٧٣١ مليون دولار عام ٢٠١٤م) وترويج الصادرات (اللحوم المجهزة والخضروات والفواكه المصنعة والجلود المصنعة. هذا وتقدر تكلفة هذا البرنامج الفرعي حوالي ٥٧١ مليون دولار، ٢٠% إلى ٢٥% منها ستكون حصة الحكومة في السكر في حين أن الباقي هو استثمار القطاع الخاص. وسوف يتم تحديد مشروعات السكر وتتم دراستها (للتأكد من الجدوي الإقتصادية والمالية والبيئية) وتنفيذها في السنتين الأولى والثانية من البرنامج. إن السلسلة التسويقية لزيوت الطعام (السمسم والفول السوداني وزهرة الشمس معلومة ولا تحتاج إلى دراسة حيث أن المطلوب حزمة من السياسات لرفع كفاءة الأداء والجدارة الإنتاجية وتطويع الخبرات لتعزيز الربط مع الصناعات المنزلية الصغيرة. وفي ما يلي الألبان ومنتجاتها فلا بد من تنظيم صغار المنتجين وتحديد مراكز لتجميع الألبان والتعاقد معهم لتوريد الألبان للمصانع. فترة التنفيذ لهذا البرنامج الفرعي مداها ٥ سنوات وتشمل مجالات الاستثمار الأخرى بالاضافة الى السلع الثلاث المستهدفة إنشاء مناطق صناعية للصناعات الجلدية، وتعزيز استخدام الدقيق المخلوط استنادا إلى نتائج البحوث القائمة بالفعل.

البرنامج الفرعي ٢,٥ يتناول تحسين البنيات التحتية للأسواق للزراعة والتصنيع الزراعي. فوجود بنيات تحتية جيدة للزراعة والتصنيع الزراعي هو العامل الحاسم في جذب استثمارات القطاع الخاص والنجاح في الزراعة والتصنيع الزراعي التجاري في المناطق الريفية. وفي هذا الإطار تحتاج الحكومة للإستثمار في الطرق باعادة إعمارها وانشاء طرق معبدة وطرق ريفية جديدة لربط المزارع بالطرق المعبدة والاستراتيجية بالأسواق (الخطة الرئيسية للطرق). ويستهدف البرنامج أيضاً التوسع في كهرباء الريف وتوصيل خدمات الكهرباء والتي تعتبر ضعيفة في الوقت الحالي وتحتاج للاستثمار فيها نظراً لعائداتها الاقتصادية والاجتماعية العالية. ومكون ثالث لهذا البرنامج الفرعي يختص بإنشاء أسواق استراتيجية للمنتجات الحيوانية والنباتية والبستانية و أعادة إعمار القطاع الاستراتيجي للسكك الحديدية (من الشرق إلى الغرب) وتوفير أنظمة تخزين ذات كفاءة عالية من حيث التكلفة (الصوامع والمستودعات) وتشييد سلسلة قوية ومتكاملة للتبريد والتخزين والترحيل.

اما البرنامج الفرعي ٣,٥ فيختص بتطوير سلاسل القيمة للسلع الإستراتيجية ويشتمل على مكونين: المكون الأول هو تحديد خيارات لتطوير سوق التبادل السلعي الوطني الذي تقدر تكلفته بنحو ٢٠٠ ألف دولار. ومن أهم المبررات لهذا الاستثمار القناعة لدى صناع القرار بأن أسواق البورصة المالية والسلع ذات الكفاءة العالية هامة جداً لتحقيق النمو فضلاً عن تحقيق تنمية عادلة وشاملة ومستدامة. وهذه الأسواق يمكن أن تساعد في تحقيق درجة عالية من الشفافية فيها وتمويل السلسلة السلعية والمشاركين في الأسواق المالية وكذا التحوط وإدارة المخاطر وتوفير الموارد المالية لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية. ومن الفوائد الثانوية أنها يمكن أن تؤدي إلى خلق فرص العمل والتكامل الإقتصادي المعزز عبر الحدود والتخفيف من المخاطر المالية والتجارية الرئيسية. كما أنها سوف تقود إلى تحسين القدرة التنافسية وتسهيل التجارة على المستويين المحلي والدولي واندماج السودان في الاطار القاري والاقتصاد العالمي.

ولهذا يتعين على الحكومة وبالشراكة مع قطاع الأعمال دعم وتطوير مبادرات تبادل السلع الأساسية وإزالة الحواجز التي تحول دون إنشاء وتطور تبادل السلع الأساسية والإستفادة من التجربة الأفريقية مثل بورصة السلع الإثيوبية (ECX) والتي يتم دفعها بشكل رئيسي من قبل الحكومة ودعم المانحين. وقد أثبتت أن تبادل السلع يمكن أن يكون ناجحاً على الرغم من التحديات في تطوير البنية التحتية. وكل ذلك يتطلب مبادرات الدعم الحكومي وشركاء التنمية. تقع على عاتق القطاع العام مسؤولية توفير الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة. وسوف تكون النتيجة سوق منظمة يتم فيها شراء العقود المستقبلية لتسليم السلع بالتدرج (مثل الحبوب والقطن والسكر والماشية واللحوم والجلود) وبيعها. وتتوفر فيها القواعد والإجراءات السليمة لتجارة السلع وجمع ونشر معلومات السوق.

أما المكون الثاني من هذا البرنامج الفرعي فيختص بتحديد الأسبقيات لسلاسل السلع الإستراتيجية من المحاصيل والثروة الحيوانية والتي تتعاظم قيمتها بالتصنيع لتحقيق القيمة المضافة وترويج الصادرات. واختيار سلاسل القيمة استند منذ البداية على رؤى وأسبقيات أصحاب المصلحة مع الإمتثال للإستراتيجيات والخطط الحكومية. هذا وقد تم اختيار أربعة عشر سلاسل للقيمة من شأنها أن تكون مفيدة والتحقق من ذلك عبر إعمال التشاور على نطاق أوسع في مواقع محددة خلال عملية تنفيذ البرنامج. ويهدف البرنامج هنا إلى تعزيز أداء سلاسل القيمة الرئيسية من خلال تقديم خدمات عالية الجودة تشمل الإستثمار بتقديم التمويل وبناء القدرات الفنية والإدارية والمعلومات والبنية التحتية. ومن المتوقع أن يؤدي البرنامج إلى تعزيز وصول أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة إلى الأسواق من خلال تحسين تحليل السوق والإستجابات والوصول إلى المنتجات التي تلبي الطلب وفق معايير السلامة الغذائية على المستوى القومي والإقليمي والدولي. ويساهم هذا البرنامج في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والأمن الغذائي ومستويات التغذية لأفراد الأسر، خاصة النساء والشباب.

هذا وقد تم الطلب من أصحاب المصلحة في ورش العمل التشاورية تحديد وترتيب أولويات سلسلة القيمة التي سيتم تطويرها من خلال البرنامج الوطني للإستثمار في الزراعة بناءاً على مرئياتهم مقروءة مع توصيات وتوجيهات إستراتيجيات وخطط البلاد وإجراء دراسات لسلسلة القيمة. يتم عرض سلاسل القيمة المحددة في الجدول ١,٥ موزعة حسب القطاع والإقليم والولاية (لمزيد من التفاصيل انظر الملحق ١).

جدول (١٥)

سلاسل قيمة مختارة لمنتجات زراعية نباتية حيوانية

سلسلة القيمة	القطاع/القطاعات	الإقليم/الولاية
الذرة	القطاع المطري	جنوب كردفان/سنار
الدخن	القطاع المطري التقليدي	ولايات دارفور وخاصة جنوب دارفور
القمح	القطاع المروي	ولايتي الشمالية ونهر النيل ومن ثم الجزيرة
السمسم	الزراعة المطرية شبه الآلية والتقليدية	ولايات القضارف وشمال وجنوب كردفان
الفول السوداني	الزراعة المطرية التقليدية والزراعة المروية	ولايات جنوب وشرق دارفور، غرب كردفان، الجزيرة وكسلا
زهرة الشمس	الزراعة المطرية شبه الآلية والقطاع المروي	ولايتي النيل الأزرق والقضارف
الكركدي	الزراعة المطرية التقليدية	ولاية شمال كردفان وولايتي شمال وجنوب دارفور
حب البطيخ	الزراعة المطرية التقليدية	ولاية شمال كردفان وولايتي شمال وجنوب دارفور
القطن	القطاع المروي والمطري التقليدي	ولايات الجزيرة والنيل الأزرق وجنوب كردفان
الموز	القطاع المروي	ولايتي كسلا وسنار
الحراجة الزراعية وسلسلة المنتجات الغذائية	القطاع المطري	ولايات كردفان ودارفور وولاية النيل الأزرق
اللحوم	القطاع المطري التقليدي	ولايات كردفان ودارفور
الألبان ومنتجاتها	القطاع المطري والمروي	ولايتي الخرطوم والجزيرة
الجلود	القطاع المطري التقليدي	ولايات كردفان ودارفور وولاية الخرطوم
الأسماك		ولايات البحر الأحمر والشمالية والنيل الأبيض

البرنامج الفرعي ٤,٥ ويختص بإنشاء نظام قوي لمعلومات التسويق والأسواق: إن واقع الأسواق في السودان كما هو الحال في كثير من دول أفريقيا، مجزأة وغير فاعلة. ولهذا فإن قنوات التسويق المعقدة غير السلسة والتذبذب في حجم المعروض من المنتجات وغياب المعايير والمواصفات والتباين الكبير في جودة السلع وتدنيها وضعف البنيات التحتية وغياب المعلومات تمثل أهم المحددات التي تعوق تنمية الأسواق في السودان. إن غياب /عدم كفاية المعلومات على وجه الخصوص تمثل معوقاً كبيراً للوصول إلى الأسواق خاصة بالنسبة للعديد من صغار المنتجين حيث تؤدي إلى انخفاض الأسعار في مناطق الانتاج نظراً لغياب المعلومات عن الفرص التسويقية في الأسواق المختلفة. وبخلاف التدخلات المحدودة بواسطة برامج المانحين وأهمها (أ) برنامج معلومات الأمن الغذائي لدعم القرار الممول من الاتحاد الأوروبي (SIFSIA) والذي عمل من خلال المؤسسات الزراعية القائمة لتعزيز قدراتها لانتاج وتحليل ونشر معلومات الأمن الغذائي (انتهى التمويل) و(ب) شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET) والتي أنتجت نشرة الأسعار الشهرية لوزارة الزراعة والغابات (غير منتظمة وغير شاملة نظراً لقصور التمويل) لا يوجد جهد يذكر. ولهذا فإن السودان في حاجة لبناء نظام لجمع وتنظيم وتحليل وتخزين ونشر المعلومات عن التسويق والأسواق لحسن إدارة الموارد. ومحتويات برنامج كهذا تشمل: (أ) الموظفين المؤهلين والمعرفة والمعدات الحديثة وإجراءات لجمع وفرز وتحليل البيانات، (ب) تعزيز وتنسيق نظم معلومات السوق على المستويين الإتحادي

والولائي، (ج) تقييم وتوزيع المعلومات، تدريب المنتجين على مهارات الأعمال. وسيكون التركيز الرئيسي لهذا المكون على إنشاء نظام معلومات سوق مؤسسي راسخ (MIS) يستطيع بشكل فعال جمع وجدولة وتحليل وتفسير ونشر بيانات السوق والإستكشافات إلى المنتجين والمجتمع الزراعي التجاري داخل وخارج السودان. وتشمل مكونات الأنشطة استعراض ومراجعة الخبرات والدروس المستفادة من المحاولات السابقة في إعداد مشاريع نظم المعلومات السوقية (MIS)، ومشاريع الايقاد والاتحاد الاوربي المشار إليها على سبيل المثال، (د) تقييم الاحتياجات للمعلومات من المنتجين والمستهلكين والمصدرين والمستوردين. وأخيراً (هـ) تطوير الروابط مع شركاء من القطاع الخاص لدعم خدمة معلومات السوق والتصميم النهائي ونشر معلومات السوق عبر مجموعة من القنوات الإعلامية (الإذاعة والطباعة والهواتف وخدمة الرسائل الصغيرة (SMS)، الإنترنت، الخ.). وتقدر تكلفة هذا المكون بحوالي اثنين مليون دولار.

البرنامج الإستثماري رقم ٦: معالجة قضايا الأراضي الزراعية، حماية وتنمية الموارد الطبيعية بما في ذلك الحياة البرية

يتواءم هذا البرنامج وينسجم مع المحور الأول من برنامج التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا (CAADP) والذي يهدف إلى التوسع في الرقعة الواقعة تحت الإدارة المستدامة للأراضي والنظم الموثوقة للتحكم في المياه في حين يساهم في المحور الثالث من برنامج التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا (CAADP) والذي يستهدف زيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع وتحسين الإستجابات للأزمات الغذائية الطارئة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في تطوير وحماية الموارد الطبيعية لضمان تجديدها واستدامتها. إن الإستخدام الملائم للموارد الطبيعية من شأنه أن يعزز الإنتاجية وبالتالي الربحية في القطاع الزراعي وكذلك الحفاظ على البيئة وتحسين سبل العيش وتحسين الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر اعتمادا على هذه الموارد. يتكون هذا البرنامج من سبعة برامج فرعية كالتالي:

يستهدف البرنامج الفرعي الأول إصلاح حيازة الأراضي لتشجيع الإستثمار الزراعي. ويشمل مكونيين: الأول يستهدف إستكمال خارطة استخدامات الأراضي والثاني يختص بحصر الأراضي الزراعية وتحديد حقوق ملكية الأراضي للأفراد والقرى والجماعات بما في ذلك مسارات الحيوان. هذا وسوف تشمل الأنشطة إجراء الدراسات والمسوحات الأرضية لتحديد وتحليل المعوقات الرئيسية للحيازة الآمنة للأراضي خاصة لصغار المنتجين وتنمية الزراعة التجارية وتحديد الشروط اللازمة لتعزيز الحيازة الآمنة للأراضي وخاصة للفئات الضعيفة وتحديد التدابير والخطوات لتحسين السياسة القومية للأراضي من خلال التشاور والحوار مع أصحاب المصلحة. لقد ظلت قضايا الأراضي دون حل وأصبحت حجر عثرة ومحدد أساسي للتنمية والإستثمار الزراعي، بل ومهدد للسلام الإجتماعي. ويسعى البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي لايجاد طرق لحل قضية حقوق الأراضي حيث يدعو إلى الالتزام القوي بمبادئ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) بشأن الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية (RAI) وكذا الخطوط التوجيهية الطوعية للحيازة المسؤولة للأراضي والغابات ومصايد الأسماك (VGGT) بالإضافة إلى الأسس والقيم الأساسية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا (CAADP) والشراكة الجديدة للتنمية الزراعية (NEPAD). ومن الأهمية بمكان في هذا الخصوص التمسك والإمتثال بمبادئ الشفافية عند تخصيص الأراضي للاستثمار. وعليه فإن النتائج المتوقعة من هذا البرنامج الفرعي إنجاز خارطة استخدامات الأراضي في السودان مما يقود إلى إعداد الخارطة الاستثمارية المثلى وصياغة وثيقة سياسة وطنية جديدة راشدة لاستخدام الأراضي في السودان.

يهدف البرنامج الفرعي الثاني إلى مكافحة التصحر والسيطرة على الزحف الصحراوي وايقافه وتحقيق استقرار الكثبان الرملية والحد من تآكل ضفاف النيل واستعادة المناطق المتصحرة وإعادتها لدائرة الإنتاج وحماية الأراضي الزراعية

والمناطق السكنية من الزحف الصحراوي. تشمل التدخلات تشجير نحو ١,٥ مليون هكتار في شكل أحزمة ومصدات رياح والأحراج وممارسات الحراجة الزراعية باستخدام أنواع الأشجار المقاومة للجفاف وتعزيز المحافظة على المياه من خلال تقانات حصاد المياه على سبيل المثال وحماية ضفاف الأنهار من التآكل والتدهور والتي ستشمل إعادة نحو ثلاثة آلاف كيلومتر من ضفاف النيل إلى منظومة الإدارة المستدامة للأراضي. هذا ويعتبر توسيع إدارة مستجمعات المياه والمحافظة والسيطرة على الجريان السطحي وايقاف التآكل فى الروافد العليا من مستجمعات المياه وحوض النيل والمجاري المائية من الأهداف الهامة.

يركز البرنامج الفرعي الثالث على الإدارة المستدامة لموارد الغابات وسيتناول التحدي المتمثل في سوء إدارة الغابات. يشتمل هذا البرنامج الفرعي على مكونين هما: (أ) تحسين وتعزيز الإدارة المستدامة لموارد الغابات بمشاركة المجتمعات المحلية. وسوف تشمل التدخلات الرئيسية: حجز ٤٢٠ ألف هكتار كغابات جديدة، تطبيق قوانين إدارة الغابات والتشجير/ إعادة تشجير الغابات المتدهورة. ومن المتوقع تشجير/إعادة تشجير نحو ٣٠% من إجمالي مساحة الغابات المحجوزة، و (ب) زيادة عدد أشجار الغابات على الأراضي الزراعية (٥% من الغابات المحجوزة) بتطوير وتعزيز الزراعة الغابية على أساس مشاركة المجتمعات المحلية في الإدارة وباستخدام أنواع الأشجار ذات البعد الاقتصادي. ويتلخص الهدف هنا في تحسين توفر منتجات الغابات غير الخشبية عن طريق زراعة ٤٢٠ ألف هكتار من بعض الأشجار الاقتصادية وذلك باستخدام مختلف برامج إعادة التحريج وإعادة التأهيل.

يقوم البرنامج الفرعي الرابع بتشجيع الابتكار التقني ومصادر الطاقة البديلة. وسوف يستهدف استخدام مواقد الطاقة الكفؤة بواسطة ١٠٠ ألف أسرة في سبع ولايات تتسم بهشاشة النظم الإيكولوجية فيها مع تطوير وتجريب استخدام مصادر الطاقة المتجددة الأخرى مثل الطاقة الشمسية ومحطات الغاز الحيوي الصغيرة التي تعمل باستخدام السماد العضوي لحوالي خمسة آلاف أسرة. وستكون النتيجة المتوقعة زيادة الغطاء النباتي وتنوع غطاء الغابات وتنوع الحيوانات والنباتات بفضل الإدارة المستدامة للغابات. وبشكل أكثر تحديداً فإن هذا المكون يستهدف ضمان الحماية والمحافظة على موارد الغابات العامة والمجتمعية والخاصة وأن يتم استغلالها بطريقة مستدامة.

يستهدف البرنامج الفرعي الخامس إعادة تأهيل وتحسين إدارة المراعي، وينقسم إلى ثلاثة مكونات هي: (أ) حفظ وحماية موارد المراعي، (ب) إعادة تأهيل وإثراء موارد المراعي الطبيعية، و(ج) إعادة تأهيل مسارات الثروة الحيوانية المالية. وتتلخص الأنشطة والمخرجات الرئيسية في (أ) زيادة المراعي الطبيعية ورسم الخرائط وترسيم عدد ٢٦ من مسارات الثروة الحيوانية بطول ٦ ملايين كيلومتر طولي ورسم الخرائط وترسيم وتسهيل نقاط الوصول للانسان والحيوان على ضفاف النهر (mushraa) في ولاية النيل الأبيض. واجمالاً للقول يؤدي هذا البرنامج الفرعي إلى تطبيق قوانين المراعي وتوفير بنيات تحتية للمراعي مثل نقاط سقيا الحيوان. ولهذا فإن تحسن الإنتاج وإدارة الموارد العلفية بكفاءة عن طريق التوعية وبناء قدرات المجتمعات المحلية من النتائج المتوقعة من هذا البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي السادس ويختص بالإدارة المستدامة للمتنزهات وموارد الحياة البرية. ويتألف من مكونين: المكون الأول يختص بضمان الحفاظ على الأنواع الفطرية المهددة بالانقراض والثاني بالإدارة المستدامة لموارد الحياة البرية والمتنزهات. وتشمل الأنشطة الرئيسية تحسين هياكل الحدائق العامة والمتنزهات والمحميات وكذلك نظم المعلومات. وتشمل النتائج الرئيسية المتوقعة الإدارة الفعالة للمتنزهات الوطنية والمحميات من أجل المحافظة على التنوع الاحيائي وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة في الإدارة المستدامة للمحميات والغابات وأن تقود نتائج البحوث التي تجرى إلى تحقيق الإدارة المستدامة للأنواع المهددة بالانقراض وتطوير هذا القطاع بالإضافة إلى حفظ وصيانة خدمات النظام الإيكولوجي ولا سيما من خلال تنمية السياحة البيئية.

البرنامج الفرعي السابع والأخير يختص بالتكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره ويركز في المقام الأول على تعزيز الوعي البيئي في البلاد. ويستهدف زيادة المعرفة والوعي البيئي وسط عامة السكان. ويمكن تحقيق زيادة الوعي البيئي من خلال مجموعة من الحملات الإعلامية. ومن المرجح أن يكون لها تأثير سلبي على الموارد الطبيعية والأسر الريفية وخاصة تلك المعرضة لخطر تغير المناخ. وهناك عدد من التدخلات التي يتعين النظر فيها للحد من الآثار السالبة لتغير المناخ تشمل البحوث على المحاصيل التي تتحمل الجفاف وأشجار الغابات والشجيرات وتحسين التنبؤ بالطقس وتدابير إدارة المخاطر للتعامل مع زيادة التقلبات المناخية.والتي تشمل تدابير الحد من إزالة الغابات واستصلاح الأراضي المتدهورة، واعتماد عزل الكربون من خلال زراعة الغابات والاستزراع الغابي وتحسين إدارة الغابات والمراعي.

البرنامج الإستثماري رقم ٧: تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذ مراقبة الجودة وإجراءات السلامة للاستهلاك المحلي والتصدير

إن العديد من البرامج الاستثمارية الرئيسية والفرعية من الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان سوف تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية عن طريق مرتكزاته الثلاثة المتمثلة في توفر الغذاء والوصول اليه واستدامة.امداده. أما المرتكز الرابع الخاص بالاستخدام فيقع خارج نطاق البرنامج بالرغم من ارتباط بعض عناصره بالأنشطة الزراعية. كما أن الاستثمارات التي تسهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتؤدي بالضرورة لتوفر الغذاء واستقرار امداده وتحسين فرص الوصول إليه نظراً لتحسن دخل المنتجين وتوفير فرص العمل. كما أن البرامج التي تؤدي إلى حسن استخدام الموارد الطبيعية تساعد في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وكذلك تلك الاجراءات التي تعالج قضايا الأراضي الزراعية وحماية وتنمية الموارد الطبيعية سيكون لها بلا شك أثر إيجابي على استدامة الإنتاج. وبالمثل فإن الإصلاح المؤسسي وإدارة التغيير وبناء قدرات المنتجين والعاملين في القطاع ستنعكس إيجاباً على الإنتاجية والإنتاج. في حين أن الاستثمار في التصنيع وتطوير سلاسل القيمة الزراعية سيؤدي إلى توليد فرص العمل وزيادة الدخل مع آثار إيجابية في نهاية المطاف تمكن من الحصول على الغذاء.

هناك عدد من الإستثمارات المخططة يمكن وصفها بأن لها ارتباط أكثر تحديداً مع الأمن الغذائي والتغذية . وهذه تندرج ضمن ثلاثة برامج فرعية هي إدارة المخاطر وتوفر الغذاء والأسواق الريفية. يستوعب الأول إدارة الكوارث عن طريق تطوير نظم الإنذار المبكر وتطوير وتحديث سبل التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه. وكذلك التأكيد على التنمية البيئية المستدامة عبر التأمين ضد المخاطر البيئية ودعم إدارة المخاطر والتأمين الزراعي والحيواني وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية بالنزاع على الموارد الطبيعية. وبالاضافة الى الاستثمارات في مجال الإدارة المستدامة للمياه ومن اهمها ادارة الممارسات في حصاد المياه ومستجمعات المياه (watersheds).

سيتم تعزيز توفير الغذاء من خلال الإستثمار في الخدمات التي تؤدي إلى تنويع المنتجات البستانية والإستثمارات التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية. وسيتم الإهتمام بالاستثمارات التي تدعم سبل كسب العيش في المناطق الريفية ومنها: المحافظة على الغابات ذات الاهمية الاقتصادية وتحسينها (مثل التبلدي, القضيم, العرديب, الدوم, واللالوب) والتوسع في مشروع إنتاج الصمغ العربي وترقية صادراته والذي يؤكد بوضوح القيمة التجارية والاقتصادية للغابات في تحسين الأمن الغذائي والتغذية والدعوة لحفظ وتحسين الأنواع ذات الأهمية الإقتصادية من أشجار الغابات وتوسيع نطاق المشاريع القائمة على إنتاج الصمغ العربي وتعزيز صادراتها مما يعكس قيمة التجارة في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. ومن التدخلات الإستثمارية ذات العلاقة بتوفير الغذاء وإعادة تأهيل بعض مشاريع الولايات المهملة والتي تقع في بعض الأقاليم والمناطق التي لم تحظ باهتمام يذكر في خطط التنمية (القاش، طوكر، جبل مرة، أم بياضة، أبو حمرة، أم عجاج وجبال النوبة) لكي تعمل بجدوى اقتصادية.لتمكين المرأة الريفية والتوسع في البرنامج الخاص للامن الغذائي والذي تم تنفيذه بدعم منظمة الأغذية والزراعة في مناطق أخرى عطفاً على النجاحات التي تحققت. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن جميع هذه الإستثمارات التي تم ذكرها تعمل على منح الأسبقية للنساء والشباب في التخصيصات الإستثمارية وفرص العمل.

وينبغي الإستفادة من الفرص لتطوير الأسواق الريفية لصالح تأمين الغذاء والتغذية. وهذا يتطلب إستثمارات لتعزيز إدارة التجارة عبر الحدود وفقا للوائح الكوميسا، وتشجيع مؤسسات التمويل الأصغر لتمويل صغار المنتجين والتصنيع الزراعي وخاصة الصناعات المنزلية وتلك التي تدعم تطوير مرافق التخزين الريفية في مستوى المزرعة وكذلك تلك التي تقود إلى رصد ومراقبة جودة الأغذية وسلامتها.

ومن المرتكزات الهامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الوثيقة التي أجيزت مؤخراً: السياسات الشاملة للامن الغذائي والتغذية والتي بموجبها تم تشكيل المجلس الاعلى للأمن الغذائي في حين سيتم تقديم الدعم لبرنامج الأمن الغذائي والتغذية عن طريق الأمانة الفنية للأمن الغذائي والتغذية. وتتضمن الوثيقة جميع السياسات ذات الصلة التي تفضي إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية وهى تعتمد على أسس وركائز الأمن الغذائي الأربعة (توفر الغذاء، فرص الحصول عليه والاستخدام والاستقرار) وتشمل مكوناً يختص بسياسات الاقتصاد الكلي خاصة وأن وزارة الزراعة والغابات تطلع بدور قيادي في المجلس وتنفيذ السياسات. وسوف تعمل الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان على تأكيد تنفيذ هذه الأدوار.

5. الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان 2016 - 2020م

٥. الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان ٢٠١٦ - ٢٠٢٠م

١,٥ وضع ميزانية الإستثمارات

تم تحديد التكاليف وإعداد الميزانية للخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان بالإعتماد على الحقائق الحالية والسابقة للتمويل التنموي في السودان. إن التمويل وسرعة تنفيذ للخطة تعتمد على الأدلة (evidence based)، وبالتالي التخطيط لتجنب التوقعات غير الواقعية. ويعتبر هذا الأمر حرجاً نظراً لمحدودية الموارد الحالية التي هي بدورها نتجت عن بعض التحديات التي تواجه السودان وتحد من قدرته على جني عائدات ضخمة أو الحصول على تمويل الإستثمار من المصادر الأجنبية. وبناءاً على ذلك فإن إسقاطات الميزانية للخطة وضعت في الإعتبار المعوقات والقيود التالية:

- تقع على كاهل السودان ديون خارجية كبيرة من الصعوبة تحملها بلغت ٤٣ مليار دولار، وهذه تمثل أكثر من ١١٢% من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٤م أو ٦٠٠% من قيمة الصادرات الحالية للسودان. ولا يمكن للسودان الحصول على أي تخفيف لعبء هذه الديون حالياً لأسباب سياسية. وقد يستغرق الأمر عدة سنوات لحدوث إنخفاض كبير في هذا الدين، حتى لو سمح للسودان الإستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو مبادرات تخفيف عبء الديون الأخرى. وفي الوقت نفسه فإن هذه المستويات من الديون تحد من قدرة السودان على الحصول على التمويل بشروط ميسرة.
- يخضع السودان لعقوبات من الولايات المتحدة التي سوف تستمر في حرمان البلاد من الحصول على التمويل والحد من الوصول إلى تكنولوجيات محسنة مما يؤثر سلباً على حوافز استثمار القطاع الخاص الأجنبي
- لا تزال الصراعات الداخلية التي لم تحل تستنزف موارد كبيرة من الميزانية
- ما يزال السودان في مرحلة إحداث التوازن وامتصاص الصدمة التي أحدثها إنفصال جنوبه وهي عملية قد تستغرق بضع سنوات أخرى.

ومع ذلك، فمن الواضح أن الموارد الإستثمارية – إذا ما خطط لها بعناية وتم تخصيصها بكفاءة وإدارتها إدارة سليمة – يمكن أن تحقق المزيد من الفوائد. ومن أهم المجالات التي تتطلب إهتماماً خاصاً الحصص الفردية للولايات من التمويل الإستثماري لتحقيق الإلتزام من قبل كل الولايات بهذه الخطة الاستثمارية الوطنية. وهذا الأمر يمثل تحدياً نظراً لان الولايات

لها استقلالية في إدارة شئونها على النحو المنصوص عليه في الدستور الوطني المؤقت. ومن المخطط له ان يتم إجراء حوار حول التنمية بين الحكومة الإتحادية والولايات، وبالتالي ضمان الإستخدام الأمثل للأموال في الإستثمارات المخططة تحت الخطة الإستثمارية الوطنية. وينبغي على الحكومة النظر في خيارات مبتكرة وحوافز لتوجيه أموال الولايات إلى أسبقيات الخطة وسوف تشمل هذه الخيارات تحديد غرض محدد أو "المنح" المشروطة فضلاً عن إصلاح دستوري أو قانوني لضمان حسن تنفيذ الخطة ويتم ذلك عن طريق دراسة في إطار هذه الخطة كجزء من تحقيق البيئة المواتية للاستثمار. كما تكوين آليات مالية مبتكرة للاستثمار يمكن أن تستمد من تجارب مماثلة وقصص نجاح في الدول الافريقية وغيرها.

٢,٥ المنهجية

بعد أن تم تحديد سبعة مجالات برامجية للإستثمار والتي تمثل التدخل الإستراتيجي للخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة وتم تقسيم هذه البرامج إلى برامج فرعية وكل برنامج فرعي يحتوي على مكونات. ولكل مكون تم تحديد أهداف إنتاج كمية. واستند تقدير الميزانية على ضرب الإنتاج الكمي المستهدف في التكلفة لوحدة الإنتاج للتوصل إلى التكلفة الكلية لكل التدخلات التي يشملها البرنامج. كل التكاليف تم اعدادها بالجنيه السوداني ومن ثم تحويلها إلى الدولار باستخدام سعر الصرف السائد للتوصل إلى التكاليف باستخدام الأسعار الثابتة (سنة الأساس منتصف ٢٠١٥م)

٣,٥ الميزانية الإستثمارية للبرنامج

تقدر ميزانية الإحتياجات الإستثمارية الزراعية للخمس سنوات القادمة (٢٠١٦-٢٠٢٠م) بنحو ٥,٥٤٢ مليار دولار بمتوسط إستثمارات سنوية تبلغ ١,١ مليار دولار (جدول ١٦). لضمان التوافق مع القدرة الإستيعابية للإقتصاد السوداني، فإن الإستثمار في القطاع الزراعي سيبدأ بنسبة ١٥% من جملة الإستثمارات الكلية المقدرة للبرنامج في السنة الأولى ومن ثم تبدأ زيادة النسبة تدريجياً في السنوات التالية لتكون في حدود ٢٠% في السنة الثانية و٢٢% و٢٣% في السنتين الثالثة والرابعة على الترتيب وفي حدود ١٩% في السنة الخامسة والأخيرة من البرنامج (المزيد من التفاصيل يمكن الحصول عليها في مرفق ٣).

جدول (١٦)

الإستثمارات الزراعية (بالمليون دولار) حسب مجال البرنامج الإستثماري ٢٠١٦-٢٠٢٠م

مجال البرنامج الإستثماري	٢٠١٦م	٢٠١٧م	٢٠١٨م	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	الجملة
١- تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة	٢٣	٣	٠	٠	٠	٢٦
٢- الإصلاح المؤسسي والإداري وبناء قدرات المنتجين والكوادر الزراعية	١٦	٦	٤	٤	٥	٣٥
٣- زيادة الإنتاج والانتاجية عن طريق تنمية وتحديث النظم الزراعية وتحسين الإدارة	٢٥٦	٣٥٨	٣٧٤	٤١١	٤٣٤	١٨٣٣
٤- ترقية الخدمات الزراعية وإنشاء شبكة للمعرفة والمعلومات	٢٦٧	١٨٤	١٩٤	١٣١	١٠١	٨٧٧
٥- التصنيع الزراعي وتنمية سلاسل القيمة	٢٠٨	٤١٧	٤٥١	٥٣٦	٤٥٠	٢٠٦٢
٦- معالجة قضايا الأراضي الزراعية وحماية وتنمية الموارد الطبيعية بما في ذلك الحياه البرية	٤٢	٣٧	٤٧	٤٧	١٦	١٨٩
٧- تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذ نظم مراقبة الجودة والسلامة الغذائية للمنتجات بهدف الإستهلاك المحلي والصادر	٤٨	١٣١	١٤٩	١٤٤	٤٨	٥٢٠
جملة الإستثمارات الزراعية	٨٦٠	١١٣٦	١٢١٩	١٢٧٣	١٠٥٤	٥٥٤٢

وبالنظر لتوزيع الميزانية على الإستثمارات في المجالات الإستثمارية السبعة وكما يلاحظ من الرسم البياني رقم ١٤ فإن الإستثمار في زيادة الإنتاج والإنتاجية عن طريق تحديث النظم الزراعية (البرنامج رقم ٣) والإستثمار في التصنيع الزراعي والبنيات التسويقية (البرنامج رقم ٥) تستأثر بنحو ٧٠% من الميزانية الإستثمارية. وهذين المحورين يشملان البنيات التحتية الأساسية المطلوبة لتحسين تنافسية القطاع الزراعي ومنها على سبيل المثال لا الحصر الإستثمار في إنشاء الطرق المعبدة والطرق الزراعية وتأهيل السكة حديد والاستثمار في مجالات التصنيع الزراعي القادرة على المنافسة وإعادة إعمار المشاريع المروية الكبرى. تأتي الإستثمارات في الخدمات المساندة في المرتبة الثالثة (البرنامج رقم ٤) من حيث نصيبها في مجمل موازنة الإستثمارات وتشمل دعم البحوث الزراعية والحيوانية والارشاد ونقل التقانة ومكافحة أمراض الحيوان والخدمات الأخرى للثروة الحيوانية. وفي ما يلي تمويل الإستثمارات في مجال الأمن الغذائي والتغذية (البرنامج رقم ٧) فتبلغ حصتها ٩% من إجمالي الموازنة بينما حظيت الإستثمارات في مجال تنمية وتطوير وحماية الموارد الطبيعية (البرنامج رقم ٦) بنحو ٣% من إجمالي الموازنة. أما البرنامجين الباقيين: البرنامج رقم ١ والذي يختص بالاصلاح المؤسسي والبرنامج رقم ٢ والذي يختص ببناء القدرات المؤسسية والبشرية فيحظيان بنسبة ضئيلة من الموازنة نظراً لأن التدخلات المطلوبة غير مكلفة. وعلى كل حال فإن أهمية هذين البرنامجين لا يمكن التقليل منها لأنها تمثل العامل الحاسم لتحقيق النجاح في المجالات الإستثمارية الأخرى.

شكل ١٤: التوزيع النسبي للإستثمارات علي البرامج الإستثمارية

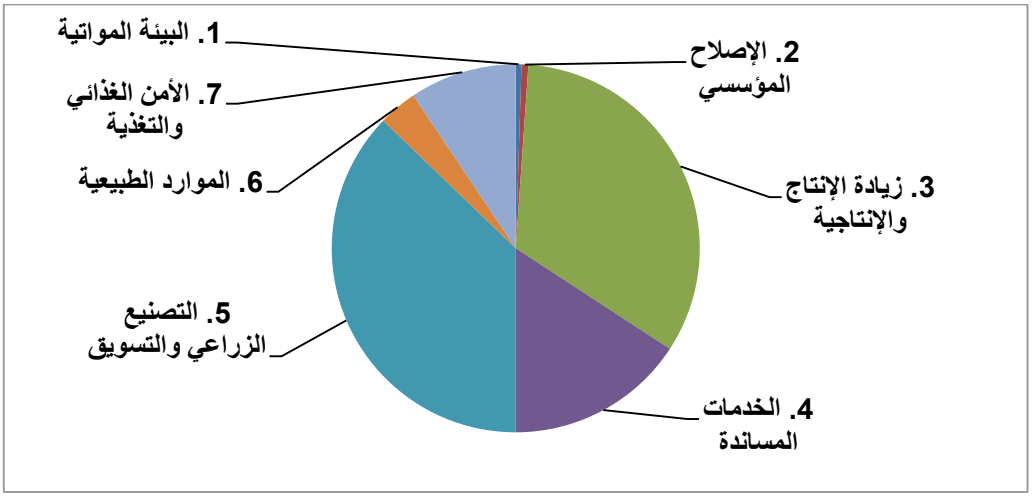

٤,٥ تمويل الخطة الإستثمارية ٢٠١٦-٢٠٢٠م

تشمل مصادر التمويل للخطة التمويل الحكومي والقطاع الخاص بالإضافة إلى المؤسسات والجهات المانحة. ولا تأخذ الميزانية في الاعتبار الإستثمارات الخاصة على مستوى المزرعة والتي تشكل الاستثمارات الزراعية الرئيسية (تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن حالة الأغذية والزراعة في العام ٢٠١٢م) مع ملاحظة أن هذا النوع من الإستثمارات من الصعوبة بمكان التخطيط له أو متابعته. أما الفجوة التمويلية المتبقية فسيتم عرضها على المانحين لتغطيتها.

وسوف تشمل الموارد المالية الحكومية التمويل من الموارد المحلية والقروض والتي يتم تقديمها بصفة أساسية من قبل الصندوق العربي والبنك الإسلامي للتنمية والصين. ولقد تم توثيق واعتماد الالتزامات المالية الحكومية في الخطة الخمسية للإصلاح الإقتصادي ٢٠١٥-٢٠١٩م والتي تم إستخلاص الإستثمارات الإستراتيجية لهذا البرنامج منها. ولقد تم التوصل إلى حجم التمويل الحكومي المطلوب بتطبيق معدل النمو المستهدف في الزراعة خلال الخطة المشار إليها والمقدر بحوالي ٧%. هذا وتقدر الموارد المالية الحكومية التي ستوجه لهذا البرنامج خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠م بحوالي ٣,٦٤٨ مليار دولار، أي ما

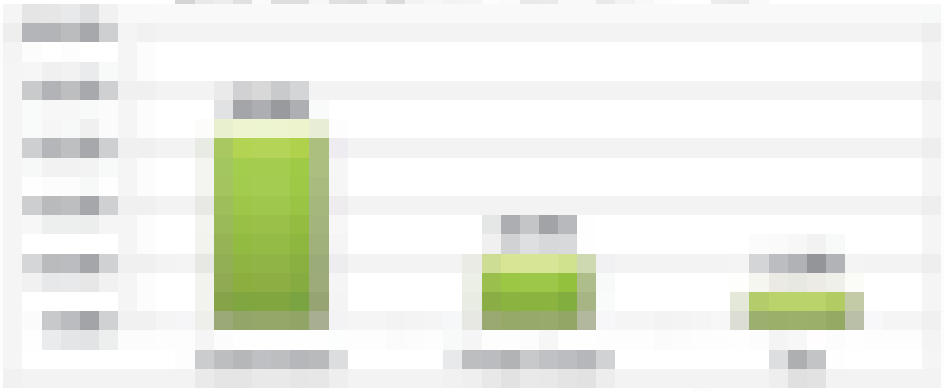

đē

استناداً إلى نتائج الحوار الذي جرى مع القطاع الخاص فإن الإستثمارات الرئيسية التي يمكن أن يأخذ فيها زمام المبادرة والقيادة هى التصنيع الزراعي وخاصة تصنيع السكر والألبان ومنتجاتها وزيوت الطعام والذي سوف يستأثر بنحو ٥٣% من جملة استثمارات القطاع الخاص في هذا البرنامج (البرنامج رقم ٥)، يليه الانتاج الزراعي (خاصة القمح والبساتين والاسماك) والذي سيحظى بنحو ٣٦% من استثمارات القطاع الخاص (برنامج رقم ٣) بينما سوف توجه نسبة تصل إلى حوالي ١٢% للثروة الحيوانية.

جدول (١٧)

تمويل البرنامج الإستثماري والفجوة التمويلية المتوقعة (بالمليون دولار)

مجال البرنامج الإستثماري	الإستثمار الكلي	مصدر التمويل		
		الحكومة	القطاع الخاص	الفجوة التمويلية
١. تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة	٢٧	٤	٠	٢٣
٢. الإصلاح المؤسسي والإداري وبناء قدرات المنتجين والكوادر الزراعية	٣٥	٩	٠	٢٦
٣. زيادة الإنتاج والانتاجية عن طريق تنمية وتحديث النظم الزراعية وتحسين الإدارة	١٨٣٣	١٢٨٠	٤٠٠	١٥٣
٤. ترقية الخدمات الزراعية وإنشاء شبكة للمعرفة والمعلومات	٨٧٧	٧٠٠	١٥٠	٢٧
٥. التصنيع الزراعي وتنمية سلاسل القيمة	٢٠٦١	١٢٥٠	٦٨١	١٣٠
٦. معالجة قضايا الأراضي الزراعية وحماية وتنمية الموارد الطبيعية بما في ذلك الحياه البرية	١٨٩	٨٥	٠	١٠٤
٧. تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذ نظم مراقبة الجودة والسلامة الغذائية للمنتجات بهدف الإستهلاك المحلي والصادر	٥٢٠	٣٢٠	٣٢	١٦٨
الجملة	٥٥٤٢	٣٦٤٨	١٢٦٣	٦٣١

٥,٦ الفجوة التمويلية The Funding Gap

إن الفجوة التمويلية والتي سيتم طرحها على المانحين تقدر بنحو ٦٣١ مليون دولار (تعادل نحو ١٢% فقط من التمويل الإستثماري الإجمالي للبرنامج) بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٢٥ مليون دولار. تشمل مجالات الإستثمار والتي تحتاج فيها الحكومة لدعم المانحين بناء القدرات والإصلاح المؤسسي والدراسات والاستثمارات في مجال تهيئة البيئة المواتية (البرنامجين الأول والثاني)، والأمن الغذائي وكذلك القطاع المطري التقليدي خاصة في مجال تحسين أصناف المحاصيل والادارة المستدامة للمياه والأراضي وحصاد المياه والتقانات منخفضة المخاطر (البرنامجين الثالث والسابع) وكذلك في مجال الموارد الطبيعية (البرنامج رقم ٦) ويشمل ذلك المحافظة على الاراضي من التدهور وادارة الغابات بواسطة المجتمعات المحلية واعادة اعمار المراعي والمحافظة عليها ونثر بذور المراعي وتخطيط مسارات الماشية لتفادي الاشتباكات بين الرعاه والمزارعين. ومن اجل أن يستطيع القطاع الخاص التواؤم والتوافق مع المبادي التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة للأراضي (VGGT) والإستثمار الزراعي المسؤول (RAI) والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (NEPAD) وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا (CAADP) فان الحكومة سوف تعمل على تشجيع رفع الوعي وبناء قدرات القطاع الخاص في هذه المجالات. وفي هذا الصدد فإن الحكومة سوف تقوم بتحريك النشاطات التي طلبتها من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) للمساعدة في مجالي الحوكمة الرشيدة للأراضي (VGGT) والاستثمار الزراعي المسؤول (RAI).

6. الترتيبات المؤسسية لتنفيذ البرنامج

٦. الترتيبات المؤسسية لتنفيذ البرنامج

١,٦ التنفيذ

تمت مناقشة الترتيبات المؤسسية لتنفيذ البرنامج الإستثماري باستفاضة وبدقة في الإجتماع التشاوري بين الخبراء وأصحاب المصلحة وتم من خلاله مناقشة مختلف الخيارات وبرز خياران أحدهما يدعو لوضع البرنامج تحت الإشراف المباشر لرئاسة الجمهورية بينما يدعو الآخر لوضعه تحت مظلة وزارة الزراعة والغابات مع منحه استقلالية إدارية وتنفيذية. وتم إعتماد الخيار الثاني عطفاً على الخبرة والنجاحات التي تحققت في الماضي في تنفيذ برامج مماثلة. وتم التوصل لذلك استناداً على نتائج هذه المشاورات والتي أفضت بعدم الحاجة لخلق مؤسسات جديدة لتنفيذ هذا البرنامج والإستفادة من المؤسسات القائمة وتعزيز قدراتها. واستناداً على ذلك فإن مسئولية الإشراف والتنفيذ للمشاريع والبرامج تقع على عاتق الوزارات والمؤسسات المختصة على مستوى المركز والولايات كل حسب إختصاصه وكما هو منصوص عليها في الصلاحيات الدستورية للحكومة الاتحادية والحكومات الولائية كما وردت في المراسيم الرئاسية التي تحدد ذلك. وعلى كل حال سيتم إنشاء وحدة للتنسيق والمتابعة للمشروع (PCMU)

٢,٦ وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع (PCMU)

تقع المسؤولية الشاملة العامة عن هذه الوحدة على وزارة الزراعة والغابات، إلا أن الوحدة ستعمل بطريقة شبه مستقلة وتحظى بقدر كبير من المرونه الإدارية في أداء واجباتها ومهامها. سيتم إختيار مدير الوحدة والموظفين عن طريق المنافسة الحرة. ويمكن تلخيص مهام الوحدة في التالي:

- جمع المعلومات اللازمة المتعلقة بتنفيذ البرنامج من الهيئات المعنية بالتنفيذ وضمان الاتساق بين الميزانيات الحكومية والسياسات التي تم الإلتزام بها لتنفيذ البرنامج
- إنشاء نظام للمتابعة والتقييم (M & E) لتقديم التغذية الراجعة للجنة التسيير عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج
- تنبيه لجنة تسيير البرنامج بشأن التحديات والسياسات المطلوبة لتصحيح الانحرافات إذا وجدت.
- التأكد من حدوث التنسيق الكافي على مستوى السياسات وتحديد المشاريع

سوف يتم تكوين وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع (PCMU) من فريق عمل صغير يقوم على نظام الحوافز ويتم اسناده بإنشاء نظام قوي للمتابعة والتقييم (M & E) لتتبع تنفيذ البرنامج

٣,٦ لجنة تسيير البرنامج

إن إشتراك عدد كبير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من منتجين ومنظمات مجتمع مدني في هذا البرنامج يتطلب قدراً كبيراً من التنسيق في اتخاذ القرارات وتنفيذ التدخلات. ولضمان تحقيق هذا الهدف سيتم تكوين لجنة توجيهية للمشروع تسمى لجنة تسيير المشروع (SC) تقوم بالإشراف والتوجيه لأعمال وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع (PCU) يشارك في عضويتها بجانب الحكومة المعنيين بالقطاع الزراعي من القطاع الخاص واتحادات المزارعين واصحاب الإنتاج الحيواني. وبهذا يشترك في تحمل المسئولية كل أصحاب المصلحة

لضمان التنسيق على الجانب التشغيلي، فإن اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) يكون التمثيل الحكومي فيها على مستوى الوكلاء وسوف تجتمع هذه اللجنة كل ثلاثة أشهر لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج. وسوف تعمل وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع (PCU) كسكرتارية للجنة التسيير، وتكون المهام الرئيسية للجنة التسيير كالتالي:

- تعزيز الإتساق والترابط والتنسيق بين الإستثمارات الحالية والمخطط لها في جميع البرامج والخطط
- تحديد الأسبقيات التنموية والإستثمارية وتحديد الفجوات إن وجدت

- توفير بيئة مواتية تشمل السياسات الملائمة والشراكات الذكية من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج
- الإشراف على التنفيذ وعملية الرصد للبرنامج
- التأكد من أن القطاع الخاص يتوافق مع المبادي التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة للأراضي (VGGT) والاستثمار الزراعي المسؤول (RAI) والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا (CAADP)

تتكون لجنة تسيير البرنامج برئاسة السيد/ وكيل وزارة الزراعة والغابات والسيد/ وكيل وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي رئيساً مناوباً وتضم في عضويتها كل من:

- وزارة الزراعة والغابات
- وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي
- وزارة الطرق والجسور
- مؤسسات البحوث الزراعية والحيوانية
- وزارة الصناعة
- وزارة الإستثمار
- وزارة التجارة
- ممثل للجنة الزراعة والثروة الحيوانية بالمجلس الوطني
- ممثلين للقطاع الخاص
- ممثل لاتحاد المزارعين
- ممثل لاتحاد الرعاه
- ممثل التخطيط الإستراتيجي– عضواً ومقرراً
- ديوان الحكم الإتحادي

٤,٦ الدعم السياسي

إن الدعم السياسي لانفاذ البرنامج سيأتي على مستوى مجلس الوزراء الموقر. فرئيس لجنة التسيير للبرنامج (وكيل وزارة الزراعة والغابات) سيقوم بتقديم تقارير دورية للسيد وزير الزراعة والغابات عن سير تنفيذ البرنامج وما يواجهه من عقبات في حالة حدوثها ورؤية لجنة التسيير في تجاوز تلك الإشكالات والعقبات، وسيقوم الوزير بدوره برفع تقرير لمجلس الوزراء الموقر. كما أنه يمكن لرئيس لجنة التسيير أن يقدم تقارير دورية للجنة الفنية للقطاع الإقتصادي بمجلس الوزراء بحكم عضويته فيها وهى بدورها ترفع تقاريرها إلى القطاع الإقتصادي بمجلس الوزراء (وزير الزراعة والغابات عضو فيه) والذي يضم في عضويته المجلس الوطني (ممثل من لجنة الزراعة والثروة الحيوانية بالمجلس) وبهذه الطريقة يمثل مجلس التسسير أيضاً أحد أدوات الدعم السياسي للبرنامج.

7. المتابعة والتقييم للبرنامج 2016 - 2020م

٧. المتابعة والتقييم للبرنامج (٢٠١٦ - ٢٠٢٠م)

١,٧ نظام المتابعة والتقييم للبرنامج (M&E)

سيكون نظام المتابعة والتقييم للبرنامج مبنياً على النتائج ويمثل جزءاً لايتجزأ من وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع (PCU). سيتم تشغيل النظام بواسطة مجموعة صغيرة من الموظفين يقودهم خبير متخصص ويمثل الرجل الثاني من حيث المسئوليات في وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع. وسوف يتكامل نظام التقييم والمتابعة مع إدارة المعرفة والإبتكار وتعميم أنشطة البرنامج. وحيث أن النظام مبني أساساً على النتائج فسوف يركز على المخرجات (outputs) والنتائج (outcomes) والأثر (impacts) للمجالات البرامجية السبعة المحددة ويستخدم لتتبع ورصد وتقييم البرنامج. كما سيتم أيضاً رصد ومتابعة المدخلات. وعلى هذا فإن نظام المتابعة والتقييم للبرنامج سيعمل على دراسة نظم المتابعة والتقييم المتبعة في المشاريع والمؤسسات ذات العلاقة ويعمل على تسهيل مهامها وتعزيز قدراتها. وسوف يقوم بتحديد المؤشرات الصحيحة والتي تخدم الأهداف المخطط لها على الوجه المطلوب.

إن خطوة البداية الهامة والحاسمة هى تحديد مؤشرات خط الأساس، بينما تكون هنالك بعض المؤشرات متوفرة، فإن البعض الآخر ربما يتطلب إجراء مسوحات أو بحوث وكذلك إجراء مشاورات مع الأجهزة المعنية. ومن ناحية أخرى فإن الأهداف السنوية والنهائية تستمد من الأهداف الإستراتيجية للمجالات البرامجية السبعة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسح الأساس (The baselines survey) والأهداف يجب أن تكون محور إهتمام تقارير الأداء. إن الهدف الأسمى للمتابعة والتقييم هو المساعدة في الوصول لتحقيق أثر البرنامج (realisation of the impact) كما أنه من الأهمية بمكان التأكد من أن التدخلات قد حققت نتائج مرنة (resilient) ومستدامة. وعلى هذا الأساس فإن نظام المتابعة والتقييم يجب أن يساهم بفعالية في التالي:

- إتخاذ القرارات والتي يمكن ربطها مع التدخلات على كافة مستويات البرنامج. وهذه تشمل القرارات على المستوى الكلي الخاصة بالسياسات المتقاطعة عبر القطاعات المختلفة وتؤثر على عملية التنمية الشاملة
- المساءلة والتي تقدم تقييمات حاسمة توضح بجلاء ما إذا كانت التدخلات نالت رضاء المجموعات المستهدفة وفقاً لاحتياجاتها وأسبقياتها. وعلى هذا فينبغي أن تساعد على ترسيخ المساءلة الموضوعية عن طريق ايجاد إجابات على بعض الأسئلة الحاسمة فيما يتعلق بالإنجازات التي حققها البرنامج
- التعلم وتبادل الخبرات وإدارة المعرفة بهدف تحسين الجودة الكلية للتدخلات الجارية والمستقبلية

يقوم النظام برفع تقارير عن المنجزات المتحققة في تحقيق الأهداف النهائية والسنوية خلال الخطة الخمسية على المستوى القومي وعلى مستوى الولايات. سيقوم نظام التقييم والمتابعة باعداد خطة المتابعة والتقييم وادراجها في إطار النتائج للبرنامج

سيقوم نظام المتابعة والتقييم بتنسيق وتبسيط نشاطات المتابعة والتقييم على مستوى الولايات. هدف أساسي لنظام المتابعة والتقييم للبرنامج هو متابعة تدفق الاستثمارات للمشاريع والبرامج قيد التنفيذ في الخطة الكلية ويقوم نظام المتابعة والتقييم برفع تقارير لمنسق البرنامج (SDNAIP Coordinator) كل اربعة أشهر وخلال عمر البرنامج مع ارفاق إطار النتائج كمرجع رئيسي

٢,٧ خطة المتابعة والتقييم للبرنامج

إن خطة المتابعة والتقييم للبرنامج (جدول ١٨) سوف تساعد في تنفيذ إطار المتابعة والتقييم وسوف تكون الأساس لإطار النتائج وسيتم تحديثها حسب الإحتياجات الحقيقية. سيتم تنظيم بعثة رصد ومتابعة دورية كلما كانت هنالك حاجة وستتم المراجعة السنوية بإشراك كل أصحاب المصلحة في البرنامج (all stakeholders)

٣,٧ إطار النتائج (The Results Framework)

تم إعداد إطار النتائج للبرنامج كأداة للتخطيط والإدارة لتوفير الأساس لنظام المتابعة والتقييم والذي يركز أساساً على النتائج (مرفق٢). وسيساعد إطار النتائج (RF) في تتبع ورصد الإنجازات التي تحققت بكفاءة عالية ويمكن من تعديل البرامج والأنشطة ذات الصلة عند الضرورة. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن إطار النتائج لهذا البرنامج سوف يكون متوافقاً مع إطار النتائج لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا (CAADP results-framework)

جدول (١٨): المتابعة والتقييم للخطة الإستثمارية

العمل	الطريقة	الجهة المسئولة	المدى الزمني	التكلفة التقديرية	الوضع
إنشاء وحدة متابعة وتقييم على مستوى وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع	تقوم وحدة تنسيق المشروع باشاء وحدة للمتابعة والتقييم والاتفاق على الموظفين والمعدات	وحدة تنسيق المشروع	يناير ٢٠١٦م		
جمع البيانات الثانوية	جمع البيانات الثانوية من الوزارات والمؤسسات ذات الصلة	وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع	مباشرة بعد إنشاء وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع		
تصميم استبيان مسح خط الأساس	استبيان لاستكمال البيانات الأساسية المطلوبة	وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع	ديسمبر ٢٠١٥م	١٠٠ ألف دولار	
تنفيذ المسح الأساسي	عن طريقة عينة عشوائية من جميع الولايات	وحدة التنسيق والمتابعة للمشروع والجهاز المركزي للاحصاء	ديسمبر ٢٠١٥م		
رصد البيانات وتحليلها وصياغة التقرير	رصد بيانات المسح باستخدام برمجية متخصصة واجراء التحليل	الجهاز المركزي للاحصاء	يناير ٢٠١٦م		
وضع اللمسات الأخيرة لاطار النتائج	تحديث إطار النتائج اعتماداً على معلومات مسح الأساس	وحدة المتابعة والتقييم	يناير ٢٠١٦م		
التقارير ربع السنوية والسنوية بشأن التقدم المحرز	تقوم وحدة المتابعة والتقييم باعداد تقارير منتظمة ربع سنوية عن التقدم المحرز	وحدة المتابعة والتقييم	كل ثلاثة أشهر إبتداءاً من يناير ٢٠١٦م		
نشر المعلومات والنتائج	يتم نشر التقارير والمعلومات عن النتائج المحققة على أصحاب المصلحة المحددين	وحدة المتابعة والتقييم	نشاط مستمر		
البدء في بناء قواعد للمعلومات وتوفير روابط واضحة بين مدخلات البيانات وقواعدها والتقارير	يجب أن يسير تأسيس قاعدة البيانات جنباً إلى جنب مع جمعها وتحليلها	وحدة المتابعة والتقييم	فبراير ٢٠١٦م		
إعداد مصفوفة لجمع البيانات وجداول لتوليد بيانات بانتظام من الولايات	لتبسيط وتوحيد التقارير من الوزارات والولايات ينبغي تصميم نماذج واضحة لجمع البيانات الدورية والبيانات المطلوبة الأخرى	وحدة المتابعة والتقييم	يناير ٢٠١٦م		
تدريب موظفي المتابعة والتقييم بالولايات	يتم تدريب الكوادر التي يتم اختيارها للبرنامج في مجال المتابعة والتقييم مع توضيح مهامهم ومسئولياتهم	وحدة المتابعة والتقييم	مارس ٢٠١٦م	٣٠ ألف دولار	

الملاحق

ملحق ١: مذكرة عامة عن السمات الرئيسية لسلسلة القيمة الزراعية

١. سلاسل القيمة لمحاصيل الحبوب

من القضايا الهامة لسلاسل القيمة لمحاصيل الحبوب تحسين الإنتاجية والتخزين وجودة التصنيع والتعبئة. وفي هذا المجال لا بد من الإهتمام بخبز الدقيق المخلوط مع دراسة تحسين وصفات الطعام المنتج من الحبوب وتنمية أصناف أخرى بهدف زيادة الطلب خاصة على الذرة والدخن والذين تتمتع البلاد بميزة نسبية في إنتاجهما. وسيكون المستفيدين المباشرين من هذه الجهود الأسر الريفية ورجال الأعمال مستفيدين من بناء القدرات واتاحة التمويل لهم.

٢. سلسلة القيمة للبذور الزيتية:

تشمل السمسم والفول السوداني وزهرة الشمس ومن المتوقع من دراسة سلسلة القيمة لهذه السلع تحسين الادارة (لانتاج الزيوات والحلويات) وتأكيد الجودة للمنتجات لمواكبة المعايير العالمية وبالتالي زيادة الصادرات والذي يؤدي بالضرورة لزيادة الانتاج المحلي ودخول المنتجين. تشمل النشاطات تحسين البنيات المساندة للسوق وتعزيز قدرات اصحاب المصلحة ودعم الجودة (نظم التصنيف والتدريج) وستكون الحكومة مستفيد غير مباشر مستفيدة من زيادة الصادرات

٣. الكركدي وحب البطيخ

بالرغم من أن هذين المحصولين لا يحظيان باهتمام يذكر على المستوى القومي إلا أنهما محصولين واعدين في الصادر وتحسين دخول المنتجين في ولايات كردفان ودارفور على وجه الخصوص. يستخدم الكركدي كشراب بارد وساخن ولا يحتاج لمدخلات إنتاج كثيرة بالرغم من عائده الجيد خاصة للنساء. بدأ الاهتمام بدراسة سلسلة القيمة لهذا المحصول من خلال ثلاث ورش عمل شارك فيها المزارعون والتجار ولجان تنمية القرى في كردفان ودارفور. ومن الأهداف الهامة تحفيز المزارعين والتجار للتعاون لتطبيق معايير الجودة لمنتج عالي القيمة. هذا وقد تم تكوين شبكة تسويق ريفية بواسطة لجان القرى تشمل المزارعين من قرى مختلفة ويجري حاليا إنشاء مركز تكامل المنتجين والذي من خلاله سيتم تجميع الانتاج ومراقبة الجودة

٤. سلسلة القيمة لمحصول القطن

محصول القطن ينتج بواسطة صغار المنتجين وهو منتج يحابي الفقراء نظراً لفرص العمل التي يخلقها وارتباطاته الأمامية والخلفية . فقد السودان معظم قوته وقدرته التنافسية في السوق العالمي والتي كان يتمتع بها في الماضي. وتتلخص أهم التحديات لصناعة القطن في تدني الانتاجية والتذبذب في الإنتاج وتدهور نوعية المنتج نظراً لاصابته بالحشرات وضعف الاعداد . والهدف يتلخص في زيادة القيمة المضافة من باب المزرعة وحتى المستهلك النهائي ويشمل ذلك اعداد القطن وحلجه وتشمل سلسلة القيمة تعزيز قدرات المنتجين واكسابهم الخبرات المعرفية وتوفير التمويل لهم للحد من الفقر وزيادة الدخول خاصة للمراة الريفية وتوفير فرص عمل والنمو الاقتصادي والاهداف الاقتصادية الاخرى.

٥. سلسلة المنتجات البستانية (الموز أسبقية)

يتوقع أن يؤدي تطوير سلسلة القيمة للمنتجات البستانية إلى تأسيس الإنتاج الموجه للسوق والذي يتميز بالجودة العالية وانخفاض نسبة الفاقد من المنتجات البستانية الطازجة والمصنعة . والنشاطات المزمعة سوف تقود إلى تحسين الإنتاجية والنوعية مع انتظام الإمدادات من الخضر والفاكهة وتحسين طرق الحفظ وتقانات التخزين وتعزيز القدرات لمقابلة الجودة التجارية ومعايير الصحة الغذائية . وسوف يتم الإستفادة من النتائج الإيجابية وقصص النجاح من مشروع تصدير الموز العضوي من السودان واثيوبيا والذي تم تمويله من قبل الصندوق المشترك للسلع (CFC/FIGB/١٠). وخلاصة القول فإن

سلسلة القيمة لمشروع الموز العضوي استهدفت إختراق السوق العالمي بمنتج عضوي عالي القيمة حسب معايير الجودة العالمية وتم من خلال المشروع تدريب صغار المنتجين والقطاع الخاص وعمال الحقل والباحثين والمرشدين للتصدير بمشاركة فاعلة من المنتجين وعمال الحقل ومنظمات المنتجين والتجار ومقدمي الخدمات مثل النقل والمتخصصين في تقانات ما بعد الحصاد كما افاد المشروع بتقوية منظمات المنتجين التسويقية للحصول على قيمة مضافة من تصدير الموز العضوي مع مشاركة فاعلة من المتخصصين في ادارة الأعمال التجارية الصغيرة.

٦. سلسلة القيمة للحراجة الزراعية الغذائية

يتوقع ان يؤدي تنمية هذه السلسلة إلى تنويع مصادر الدخل خاصة للنساء والشباب عن طريق الاستغلال المستدام للمنتجات الغذائية للزراعة الغابية. وسوف تكون المحصلة تحسين الحفظ والتصنيع والتسويق لهذه المنتجات مع إيلاء عناية خاصة بالصمغ العربي. وهذا القطاع يتسم بالتخلف بالرغم من ان له قدرات كامنة كبيرة لتحقيق مداخيل إضافية كبيرة للأسر الريفية.

٧. سلسلة القيمة للماشية واللحوم:

يتوقع ان يؤدي تنمية سلسلة القيمة للماشية واللحوم إلى زيادة إنتاج المجترات الصغيرة (الضأن والماعز) والأبقار والدواجن لتحسين دخول وغذاء المنتجين. سيتم تنشيط المشاركة في تطوير القطاع عن طريق التوعية وتوفير التدريب وتوفير خطوط مناسبة ومواتية للإئتمان للتعاونيات وتنظيمات التسويق. وسيتم تنفيذ التدابير الرامية لتحسين التسويق (على سبيل المثال نظم المعلومات، المعارض الزراعية والحوافز الضريبية). وفي ما يلي صناعة الدواجن فسيتم تقديم الدعم اللازم لتحسين الانتاج المحلي من الاعلاف مع تنظيم الإستيراد تدريجياً. وكلما زاد الإنتاج سيتم دعم التصنيع والتخزين.

٨. سلسلة القيمة لمنتجات الألبان

يتوقع أن يؤدي تطوير سلسلة القيمة لمنتجات الألبان إلى زيادة إنتاج الألبان لتحقيق الإكتفاء الذاتي

٩. سلسلة قيمة الجلود ومنتجاتها

يعتبر هذا القطاع قطاع استراتيجي للاقتصاد والتنمية الصناعية في السودان بما له من قاعدة موردية وفيرة ومتجددة نظراً للعدد الكبير من الماشية والضأن والماعز. ومن النتائج المتوقعة لتنمية هذا القطاع زيادة حصيلة الصادرات من الجلود وإمكانات ضخمة لفرص عمل على طول سلسلة القيمة والتي تتسم بكثافة العمالة. وتتسم سلسلة الجلود بعدم تكاملها حيث يعمل معظم المشاركين فيها بشكل مستقل وتعمل الصناعة حالياً بالاعتماد على معدات وتقانات عفى عليها الزمن مع وجود محدود لتقانات حديثة تم ادخالها والطاقة المستغلة فيها متدنية

١٠. سلسلة القيمة للمنتجات الأسماك:

من المتوقع أن تؤدي تنمية وتطوير سلسلة القيمة للمنتجات السمكية إلى زيادة فرص التشغيل في هذا القطاع وزيادة حصيلة البلاد من العملات الصعبة وتحسين المستوى الغذائي لكافة السكان

ملحق ٢: إطار النتائج لخطة السودان الزراعية الوطنية

الهدف العام للقطاع الزراعي: نمو عالٍ ومستدام للزراعة والصناعات الزراعية مع دور رائد في الإقتصاد السوداني

الأهداف المحددة: تحقيق معدل نمو زراعي مستقر لايقل عن ٦% سنوياً والحد من إنعدام الأمن الغذائي والتغذية وزيادة فرص العمل والحد من الفقر وتعظيم الصادرات والمحافظة على الموارد الطبيعية

مجال البرنامج الإستثماري	النتائج الرئيسية			السياسة والإعتبارات المؤسسية
	الهدف الإستراتيجي	المخرجات المتوقعة	مؤشرات المعالم	
البرنامج رقم ١: تهيئة البيئة المواتية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة	هـ أ ١: وضع إطار السياسات والأنظمة ونظم قواعد البيانات لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة	• تنسيق السياسات • زيادة مشاركة الريفيين بالنشاط الزراعي • زيادة الاستثمارات في الانتاج والتسويق الزراعي	• عدد الدراسات التي اجريت لدعم اتخاذ قرار سياسي مستنير • عدد وأنواع السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية لتعزيز إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية واحداث الاستقرار • تصميم إدارة الموارد الطبيعية • تنفيذ دراسة تصنيف ملاءمة الأرض للاستثمارات الزراعية • عدد وأنواع السياسات واللوائح لترقية الأسواق الزراعية • عدد الذين حضروا حملات التوعية حول القضايا الرئيسية من بين الفاعلين في القطاع الزراعي • عدد دراسات سلسلة القيمة السلعية	• الإلتزام الصارم من قبل الحكومة لجعل القطاع الزراعي في قمة اسبقيات التنمية • القيام بالترتيبات اللازمة لاصلاح السياسات وإجراء الدراسات ذات الصلة
البرنامج رقم٢: الإصلاح المؤسسي، إدارة التغيير وتعزيز وبناء قدرات المنتجين والعاملين في القطاع الزراعي	هـ.أ ٢: إحداث مؤسسات زراعية تعمل بكفاءة وقادرة على تقديم الخدمات الزراعية الكافية وبناء قدرات المنتجين والموظفين	• مؤسسات زراعية ذات إدارة فاعلة وكفاءة عالية • تقديم خدمات زراعية منتظمة • منتجين يؤدون عملهم بكفاءة ومنظمين في تعاونيات	• عدد المؤسسات الزراعية التي خضعت للاصلاح • نسبة المستفيدين المستقبلين لخدمات زراعية نوعية • عدد المتدربين من المنتجين • عدد الزراعيين الذين تم تدريبهم • عدد المنتجين المنضويين في تعاونيات زراعية وتنظيمات مجتمعية	• زيادة الاستثمار في التدريب في مجال الادارة • أن يتم اختيار الكوادر المطلوبة للاصلاح المؤسسي وفقاً لمبدأ التنافس الحر • زيادة التعاون مع المؤسسات الاجنبية العاملة في مجال بناء القدرات خاصة المؤسسات الإفريقية

البرنامج رقم ٣: زيادة الانتاج والإنتاجية عن طريق تنمية وتحديث النظم الزراعية وتحسين الادارة الزراعية	هأ ٣: انشاء نظم زراعية مطرية ومروية وانتاج حيواني محدثة تدار بكفاءة عالية ومخدومة ببنية تحتية ومرافق كافية	• المشاريع الزراعية المروية تخدمها بنيات ري حديثة وتعمل بكفاءة عالية • ممارسات متطورة في حصاد المياه • نسبة عالية من التكثيف المحصولي • دخول نظم حديثة لانتاج الثروة الحيوانية والأسماك في المناطق المروية والمطرية • التوسع في الإنتاج تحت البيوت المحمية • الاستثمار في مصايد الأسماك • نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح ارتفعت • الأنظمة الحديثة مثل الاحكام الزراعي تم تأكيد جدواها والتوسع فيها.	• نسبة التخفيض في الطمي والحشائش في قنوات الري • نسبة الزيادة في الإمداد المائي وكفايتها للمحاصيل في القطاع المروي • المساحات التي ادخلت تحت نظم حصاد المياه. • نسبة الزيادة في التكثيف المحصولي • عدد البيوت المحمية المضافة تحت دائرة الانتاج • عدد الحيوانات التي دخلت تحت نظم الانتاج الحديثة المروية والمطرية • عدد اطنان الانتاج من الأسماك المضافة في الانتاج الحديث المروي والمطري • نسبة الزيادة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح	• الرسوم الجمركية على المعدات الداعمة للبنيات التحتية تم ازلتها كلياً أو الاحتفاظ بها في مستويات منخفضة إلى حد معقول
البرنامج رقم ٤: الخدمات الزراعية المساندة وانشاء شبكة للمعرفة والمعلومات	هـ أ ٤: بناء وترقية وتنشيط اجهزة قادرة على تقديم خدمات زراعية ومعرفية وخدمات معلومات	• وحدات بحثية تم اعادة تأهيلها واصبحت قادرة على إنتاج التكنولوجيات الزراعية المحسنة • مرافق أبحاث الزراعة المطرية تم إنشاؤها • قطاع الزراعة المطرية تم رفده بحزمة من الخدمات تشمل البذور المحسنة والآلات الزراعية المناسبة وخدمات حماية المحاصيل والإرشاد الزراعي • نماذج الحضانة تطورت • الوحدة الإدارية تم اعتمادها كمركز لتقديم الخدمات والمعارف الزراعية • الحزم التقنية المبتكرة كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة قدمت للمستخدمين • خدمات التلقيح الاصطناعي تم تقديمها في المشاريع المروية بعد خصخصتها وتوسيع نطاقها لتحسين إنتاج الألبان • خدمات تلقيح الماشية ضد الأمراض الوبائية والمتوطنة توسعت • بذور مراعي جديدة ومحسنة تم ادخالها ونشرها • المسالخ الحديثة تم انشاؤها وانشاء المحاجر الصحية وتم تحسين سلالات الماشية لتعزيز الصادرات • شبكة المعرفة والمعلومات الزراعية تم إنشاؤها.	• عدد محطات البحوث التي تم تأهيلها • نسبة الزيادة في البذور المحسنة التي تم توفيرها في القطاع المطري • عدد المزارعين المستفيدين من وحدة ارشادية واحدة • عدد التكنولوجيات التي تم ترقيتها من خلال نماذج الحضانة • عدد التكنولوجيات الجديدة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تم تنميتها ونشرها • النسبة المئوية من الماشية التي تم تلقيحها اصطناعياً بواسطة القطاع الخاص • النسبة المئوية من الماشية التي تم تطعيمها ضد الأوبئة • مساحة المراعي التي تم تغطيتها البذور المحسنة عن طريق النثر الجوي • عدد المسالخ الجديدة التي تم إنشاؤها • عدد الوحدات الحجر الصحي التي تم إضافتها • عدد المنتجين الذين تحصلوا على سلالات حيوانية محسنة • نسبة التحسن في انتاج اللبن في القطعان التي تم تلقيحها اصطناعيا	يقع على عاتق الحكومة معظم المسؤولية والجوانب والتدابير القانونية بالاضافة إلى إحداث مؤسسات فاعلة وذات كفاءة عالية لتعزيز الخدمات الزراعية المطلوبة لاحداث التطور المطلوب

البرنامج رقم ٥: التصنيع الزراعي وتنمية القيم السلعية	هأ ٥: تعظيم التصنيع للمتجات الزراعية الأولية وتحسين وتنمية سلسلة القيمة للمنتجات وتحسين التسويق للمنتجات الزراعية	• تصنيع المنتجات الزراعية الإستراتيجية تم ترقيته على المستويين الأسري والتجاري • بنيات التسويق للإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي تحسنت • سلسلة القيمة للسلع كسبت وضع إستراتيجي في الولايات المختلفة • مجالس سلعية تعمل بكفاءة وفعالية • نظام قوي للمعلومات السوقية تم إنشاؤه ويعمل بكفاءة عالية	• النسبة المئوية للكميات التي يمكن تصنيعها من المنتجات الزراعية • نسبة الزيادة في استهلاك والطلب على المنتجات المحلية الغذائية الأساسية (الذرة الرفيعة والدخن ودقيق القمح المخلوط) التي تحققت بفضل نتائج البحوث • قيمة الصمغ العربي الذي تم انتاجه وتصديره مصنعاً • أطوال الطرق الاستراتيجية التي تم تشييدها وتعبيدها • عدد السكان الذين يتلقون خدمات الكهرباء في المناطق الريفية • عدد الأسواق التي شيدت ووضعت في مواقع استراتيجية للمنتجات الزراعية المختلفة • طول خط السكة حديد الإستراتيجي الذي تم تأهيله (شرق–غرب) من قطاع السكك الحديدية • طاقة أنظمة التخزين التي شيدت وفعاليتها من حيث التكلفة • عدد من الدراسات حول خيار تطوير سوق لتبادل السلع الوطنية • كمية المنتجات الزراعية التي استفادت من مختلف تقنيات ما بعد الحصاد • تكلفة المساعدة الفنية والمعدات التقنية المقدمة لتعزيز نظام معلومات السوق • عدد الدراسات التي أجريت على الأسواق المحلية والإقليمية والدولية • عدد المزارعين الذين تم تدريبهم على مهارات الأعمال • عدد المشاركين في حملات التوعية حول قضية حقوق الأرض • القوانين التي سنت وتم تنفيذها عن قضايا الأراضي • المناطق التي استعادت غطاءها النباتي • نسبة التخفيض في مساحة الأراضي التي تصحرت • مساحة المراعي التي تم إعادة تأهيلها وادارتها • عدد المحطات الزراعية الموجهة لأنشطة التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ • عدد المتنزهات التي توفير الموارد لها وإدارتها بشكل جيد	• أن تقف الحكومة بقوة مع إلتزامها بمنح التصنيع الزراعي أسبقية في أجندتها التنموية • أن تلتزم الحكومة بمسؤولية بناء البنية التحتية الأساسية • وضع السياسات واللوائح التي تفضي إلى المشاركة القوية للقطاع الخاص في التصنيع الزراعي موضع التنفيذ

البرنامج رقم ٦: معالجة قضايا الأراضي الزراعية وحماية وتنمية الموارد الطبيعية بما في ذلك الحياة البرية	هـ أ ٦: إنشاء هيكل فعال لحيازة الأراضي وحماية وتنمية الموارد الطبيعية كشرط أساسي مسبق لتحقيق الكفاءة في الإنتاج الزراعي وزيادة الاستثمار الزراعي	• حقوق ملكية الأراضي استقرت لمختلف المجموعات والأغراض • تم الحد من تدهور الأراضي واستعادت حالتها الطبيعية • تم استخدام وسائل متقدمة في مكافحة التصحر • يجري إدارة موارد الغابات إدارة مستدامة • تم إعادة تأهيل المراعي وإدارتها بكفاءة • تم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره • متنزهات وموارد الحياة البرية تدار على نحو مستدام	• عدد المشاركين في حملات التوعية حول قضايا وحقوق الأراضي • عدد القوانين التي سنت ويتم تنفيذها حول قضايا الأراضي • مساحة المناطق التي إستعادت غطاءها النباتي • نسبة المساحة التي اعيدت إلى دائرة الإنتاج من مساحة الأراضي المتصحرة • مساحة المراعي التي تم تأهيلها وتدار إدارة مستدامة • عدد محطات الزراعية الموجهة لأنشطة التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره • عدد المنتنزهات وموارد الحياه البرية التي تم توفيرها وإدارتها ادارة مستدامة	• مطلوب تشاور ومع أصحاب المصلحة للتوصل إلى اتفاق بشأن هيكل مقبول لحقوق الأراضي • قيام الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية للتعاون في مجال تحقيق الأدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع التغير المناخي • وضع التشريعات والتنفيذ الصارم لها لإزالة كافة أنواع الأضرار التي لحقت بالموارد الطبيعية والحياة البرية

البرنامج رقم ٧: تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذ مراقبة الجودة وإجراءات السلامة الغذائية للاستهلاك المحلي والتصدير	هـ أ ٧: التأكد من أن الأمن الغذائي والتغذية لنسب عالية من السكان قد تحسنا وأن التدابير المناسبة قد تم إعمالها للحصول على جودة عالية وآمنة من الغذاء المستهلك محلياً وكذلك المصدر	• معدلات أمن غذائي وتغذية عالية ومستدامة • تم إعتماد وتنفيذ تدابير مناسبة لضمان جودة وسلامة الغذاء • ازدياد الطلب على المواد الغذائية من الأسواق الخارجية بفضل تطبيق متطلبات سلامة وجودة الغذاء • التخفيف الفاعل لأنواع المخاطر التي تواجه المنتجين في المناطق المعرضة للمخاطر • تعزيز توفر وتنوع الأغذية المحلية • تحسين أداء الأسواق الريفية	• تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي • كمية المنتجات الغذائية التي تحقق متطلبات الجودة والسلامة الغذائية • سوء التغذية العالمي الحاد • نسبة النمو في كمية المواد الغذائية المصدرة إلى البلدان ذات الدخل المرتفع • مقدار الدعم المالي للتأمين الزراعي • المعدات والإدارة وتدريب المزارعين في حصاد المياه في المناطق المطرية • عدد المزارع التجريبية البستانية التي تخدمها مرافق مثبتة لتنويع الإنتاج • الاستثمار الإضافي في إنتاج الصمغ العربي وترويج الصادر منه • مساحة مشاريع الولايات التي تم إعادة تأهيلها وتنتج اقتصاديا • عدد النساء المشاركات في حملات تمكين المرأة • زيادة عدد المنتجين المشاركين في البرنامج الخاص للأمن الغذائي • قيمة التجارة عبر الحدود وفقا للوائح الكوميسا • عدد مراكز تطوير الأعمال المتخصصة في تجهيز المنتجات الزراعية والصناعات المنزلية • كمية مرافق التخزين على المستوى الأسري للمنتجات الزراعية • نسبة التخفيض في حجم الفجوة الغذائية وانتشار الفقر (استنادا إلى مسح ميزانيةالأسرة الذي يجري تنفيذه ليكون البيانات الأساسية)	• انخراط الحكومة بقوة في برامج الحد من المخاطر واتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان جودة الأغذية والسلامة الغذائية

الملحق ٣: Iحسابات الميزانية للبرنامج حسب مجالات الاستثمار ومكوناتها

الجزء أ: الهيكل وتكلفة الوحدات Structure and Unit Costs

االبرنامج الإستثماري رقم ١	محور البرنامج ١: تهيئة البيئة المساعدة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة	المؤشرات		
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,١	**البرنامج الفرعي ١,١: السياسات والتشريعات**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,١,١	إجازة وتفعيل مسودات القوانين الهادفة للاستخدام المرشد للموارد الطبيعية في القطاع الزراعي	دراسات وحملات توعوية	٨	١٨٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,١,١	تصميم السياسات الكلية والقطاعية الدافعة لزيادة واستقرار الإنتاج النباتي والحيواني	دراسات وحملات توعوية	٢	١٨٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,١,١	تصميم وتطوير سياسات السوق لمنتجات النبات والحيوان	دراسات وحملات توعوية	٥	١٨٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,١,١	دراسة تطبيق خيارات لتنفيذ قانون الغابات الذي يقضي بتخصيص ٥% من مساحة المشاريع المروية و١٠% من مساحة المشاريع المطرية للغبات	حملات توعوية	١	١٨٠٠
النتيجة الرئيسية ٥,١,١	إصدار سياسات وطنية لترقية وتعزيز التعاون الإقليمي (الزراعة في النطاق الإقليمي)	دراسة وحملات توعوية	١	١٨٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,١	**البرنامج الفرعي ٢,١: تحديد الأسس للاستخدام الكفء للموارد الطبيعية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٢,١	إجراء دراسات وبحوث لزيادة قدرات الإنتاج	دراسة	٥	١٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٢,١	إجراء دراسات وبحوث لتعزيز التوجه نحو السوق	دراسة	٢	١٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٢,١	إجراء دراسة لخيارات الأداء الكفء للمخزون الاستراتيجي	دراسة	١	١٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٢,١	إجراء دراسات للإرتقاء بكفاءة النظم في الإنتاج الزراعي عبر استخدام التقانات المحسنة	دراسة	٢	١٢٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,١	**البرنامج الفرعي ٣,١: المسح الشامل والرصد للموارد الطبيعية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٣,١	رصد موارد الغابات	مسح	١	١٤،٦٥٠
النتيجة الرئيسية ٢,٣١	تحديث الدراسة التي أجريت في التسعينات عن استهلاك منتجات الغابات	دراسة	١	٣٧،٩٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٣,١	مسح موارد المراعي	دراسة	١	٢٨،٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٣,١	إجراء مسح قومي لأنواع الحياة البرية	دراسة	١	١،٢٥٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٤,١	**البرنامج الفرعي ٤,١: بيئة السياسات والتشريعات للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٤,١	مواءمة البرامج البيئية القومية مع البرامج الاستراتيجية البيئية للأمم المتحدة	دراسة	١	١,٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٤١	إكمال تصنيف ملاءمة الأراضي من أجل الاستثمار الزراعي	دراسة	١	٣٠،٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٤,١	مراجعة قوانين وقاية النباتات لإزالة التضارب مع آثارها على الموارد البيئية	دراسة	١	١،٢٠٠

االبرنامج الإستثماري رقم ٢	**محور البرنامج ٢ : الإصلاح المؤسسي والتحول الإداري وتنمية قدرات المنتجين والعاملين في القطاع الزراعي**	**المؤشرات**		
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٢	**البرنامج الفرعي ١,٢: بناء قدرات المنتجين والزراعيين**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,١,٢	إنشاء معينات لتطوير إنتاج البذور المحسنة بواسطة المزارعين	دفعة واحدة	١	٨٤٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,١,٢	تقوية مجالس تنمية السلع والتأكد من تمثيلها لروابط المنتجين	دفعة واحدة	٥	٦٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,٢	**البرنامج الفرعي ٢,٢: الإصلاح الزراعي لمؤسسات القطاع العام في القطاعين المروي والمطري**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٢,٢	تحسين الهياكل الإدارية في القطاع الزراعي	تدريب	٢٠٠	١٥
النتيجة الرئيسية ٢,٢,٢	تقوية الترتيبات المؤسسية والحوكمة للأسواق الريفية	اسواق	٧٢	١٥٠
النتيجة الرئيسية ٣,٢,٢	رفع القدرات الإدارية والرقابية في القطاع الزراعي	دفعة واحدة	١٠	١٠،٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٢,٢	تأسيس مراكز تدريب مبتكرة للمنتجين متخصصة في مجالات الإنتاج المختلفة	متدرب	٥٠٠	١٥
النتيجة الرئيسية ٥,٢,٢	رفع القدرات الفنية للعاملين في الوزارات والمؤسسات الزراعية في المركز والولايات	دفعة واحدة	١	٦٦،٠٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,٢	**البرنامج الفرعي ٣,٢: بناء القدرات في الخدمات المساندة**	متدرب	٤٤٠	١٥
النتيجة الرئيسية ١,٣,٢	رفع القدرات والتدريب في النواحي المؤسسية والسياسات			
البرنامج الإستثماري رقم ٣	**محور البرنامج ٣: زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي عبر تنمية وتحديث النظم الزراعية والإدارة الزراعية المتطورة**	**المؤشرات**		
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٣	**البرنامج الفرعي ١,٣: البنيات التحتية والمعدات لرفع الإنتاجية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,١,٣	تأهيل بنيات الري الأساسية	**فدان**	٥٠٠،٠٠٠	٦,٣
النتيجة الرئيسية ٢,١,٣	رفع نسبة التكثيف المحصولي	**فدان**	٤،٠٠٠،٠٠٠	٠,٤٧٢٥
النتيجة الرئيسية ٣,١,٣	تحديث نظم الري بما في ذلك إدخال تقنية	**فدان**	٢٥٠،٠٠٠	٧,٨
النتيجة الرئيسية ٤,١,٣	زيادة الرقعة المروية (مرحلة أولى) عن طريق تنفيذ ترعتي الرهد وكنانة ونظم الزراعة المطرية	**فدان**	٢،٥٠٠،٠٠٠	٠,٤١٧٦
النتيجة الرئيسية ٥,١,٣	تقديم الإسناد لتطوير تقنية إحكام الزراعة (precision farming) ونشرها	**فدان**	٥٠٠،٠٠٠	١,٦١٤
النتيجة الرئيسية ٦,١,٣	تجريب وسائل مبتكرة لأليات إيصال مياه الري	**نموذج**	٥	٦،٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٧,١,٣	إدخال نظم حديثة للإنتاج الحيواني والسمكي في نظم الزراعة المروية والمطرية	**فدان**	٣٠،٠٠٠	١,٦٧
النتيجة الرئيسية ٨,١,٣	التوسع في الإنتاج بواسطة البيوت المحمية	**بيت محمي (٩*٦٥ متر)**	١٠٠	٧٥٠
النتيجة الرئيسية ٩,١,٣	تنمية الاستثمار في الأسماك	**دفعة واحدة**	١	١٠،٠٠٠
النتيجة الرئيسية ١٠,١,٣	الإكتفاء الذاتي من القمح	**فدان**	١،٥٠٠،٠٠٠	١,٣٢٦

االبرنامج الإستثماري رقم ٤	**محور البرنامج ٤: تنمية الخدمات الزراعية المساندة وتأسيس الشبكات المعرفية والمعلوماتية**	**المؤشرات**		
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٤	**البرنامج الفرعي ١,٤: إمداد محطات ومراكز البحوث بالمعينات البحثية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,١,٤	إعادة تأهيل معينات البحث العلمي في المجال الزراعي والمجالات ذات الصلة	**محطة بحثية**	٢٤	١٤٠٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,٤	**البرنامج الفرعي ٢,٤: تعزيز قدرات الإرشاد ونقل التقانة**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٢,٤	انشاء المحطات والمرافق البحثية في الزراعة المطرية	**فدان**	٢٤،٥٠٠،٠٠٠	٠,٠١٣٧
النتيجة الرئيسية ٢,٢,٤	توفير حزمة من الخدمات بما في ذلك البذور المحسنة، وحماية والإرشاد للقطاع المطري	**فدان**	٢٤،٥٠٠،٠٠٠	٠,٠٨٦٢
النتيجة الرئيسية ٣,٢,٤	إعتماد الوحدة الإدارية كمركز لتقديم الخدمات والمعارف الزراعية	**للوحدة**	١٨٠	٦٣٨
النتيجة الرئيسية ٤,٢,٤	تطوير وتوفير حزم مبتكرة لتقانات المعلومات والاتصال	**حزمة**	١	٢،٤٠٠
النتيجة الرئيسية ٥,٢,٤	تطوير نماذج حاضنات للتقانات الزراعية	**نموذج**	٥	٣،٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٦,٢,٤	التوسع في خصخصة وتوفير خدمات التلقيح الصناعي في المشاريع المروية لتحسين إنتاجية الألبان	**مقدم خدمة**	١،٠٠٠،٠٠٠	٠,١٣٦
النتيجة الرئيسية ٧,٢,٤	توسيع خدمات تطعيم الحيوانات ضد الأوبئة والأمراض المتوطنة	**حيوان**	١٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٠,٠٠٣
النتيجة الرئيسية ٨,٢,٤	ادخال بذور مراعي جديدة ومحسنة ونشرها	**فدان**	٥٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٦
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,٤	**البرنامج الفرعي ٣,٤: تحسين صدادرات الثروة الحيوانية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٣,٤	إنشاء مسالخ حديثة	**وحدة**	٥	٢٠٧،٦٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٣,٤	انشاء محاجر صحية	**وحدة**	٥	٩٧،٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٣,٤	تحسين السلالات الحيوانية	**عدد منتجين**	٦٠٠	١٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٤,٤	**البرنامج الفرعي ٤,٤: تأسيس وتقوية شبكة المعارف والمعلومات الزراعية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٤,٤	التوسع في استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد	**للوحدة**	١٨	٣٥٢
النتيجة الرئيسية ٢,٤,٤	إجراء المسح الزراعي الشامل	**التعداد**	١	٢٢٢،٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٤,٤	إنشاء قاعدة معلومات مستدامة	**دعم فني ومعدات**	١	٤،٥٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٤,٤	إجراء دراسات عن الإنفاق الأسري والاستهلاك وسبل العيش	**دراسة**	١	٦٠،٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٥,٤,٤	تطوير استراتيجية وخطة عمل للتقييم والمتابعة في القطاع الزراعي	**دعم فني ومعدات**	١	٤،٥٠٠
البرنامج الإستثماري رقم ٥	**محور البرنامج ٥: التصنيع الزراعي وتنمية سلسلة القيمة والتسويق الزراعي**	**المؤشرات**		
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٥	**البرنامج الفرعي ١,٥: ترقية تصنيع المنتجات الزراعية الاستراتيجية على المستوى الأسري والتجاري**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,١,٥	السلع المستهدفة في الخطة الخمسية للاصلاح الإقتصادي لاحلال الواردات وزيادة الصادرات (٣ سلع)	**تكلفة الاستثمار للمنتج**	٢،٠٠٠،٠٠٠	١,٧١٣
النتيجة الرئيسية ٢,١,٥	الاستهلاك والطلب على المنتجات المحلية الغذائية الأساسية (الذرة الرفيعة والدخن والدقيق المخلوط) تحسنت بفضل التوسع في بحوث الغذاء	**دفعة واحدة**	٧٢	٠,١٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,١,٥	ترقية انتاج وتصدير منتجات الغابات	**طن**	٢٠٠٠٠٠٠	٠,٠٣٧

البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,٥	**البرنامج الفرعي ٢,٥: تحسين البنيات التحتية للأسواق للزراعة والتصنيع الزراعي**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٢,٥	الطرق الاستراتيجية التي تم تعبيدها (المخطط	**كيلومتر**	٢،٣٠٠	٢،١٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٢,٥	الطرق المعبدة التي تم تأهيلها	**كيلومتر**	٧٢٦	١،٠٥٠
النتيجة الرئيسية ٣,٢,٥	الطرق الزراعية التي تم تشييدها لربط الانتاج بالاسواق المحلية (الخطة)	**كيلومتر**	٧٥٠	١،٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٢,٥	التوسع في كهربة الريف	**كيلومتر**	٢،١٢٨	٢٨٢
النتيجة الرئيسية ٥,٢,٥	اسواق استراتيجية للمنتجات الحيوانية والنباتية والبستانية تم انشاؤها	**سوق**	٥	١٠،٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٦,٢,٥	أعادة تعمير القطاع الاستراتيجي للسكك الحديدية (من الشرق إلى الغرب)	**كيلومتر**	٥٣	٣،٠٢٠
النتيجة الرئيسية ٧,٢,٥	أنظمة تخزين ذات كفاءة عالية من حيث التكلفة (الصوامع والمستودعات) تم تشيدها	**طن**	١،٠٠٠،٠٠٠	١,٤٤
النتيجة الرئيسية ٨,٢,٥	تقوية سلسلة التبريد للتخزين والترحيل	**دفعة واحدة**	١	١٥،٠٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,٥	**البرنامج الفرعي ٣,٥: تنمية سلسلة القيمة للسلع الإستراتيجية (يتم اختيارها بواسطة أصحاب المصلحة)**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٣,٥	دراسة خيار إنشاء سوق قومي لتبادل السلع	**دراسة**	١	١٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٣,٥	تطوير سلاسل القيمة للسلع الاستراتيجية (يختارها أصحاب الشأن)	**سلسلة قيمة**	٩	٩٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٣,٥	تطوير تقنيات ما بعد الحصاد: التعبئة والتغليف والتدريج للمنتجات النباتية والحيوانية	**طن**	٣٠٠٠٠٠	٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٤,٥	**البرنامج الفرعي ٤,٥: تطوير نظام قوي لمعلومات السوق**	**دعم فني ومعدات**	١	٤٥٠٠
النتيجة الرئيسية ١,٤,٥	تقوية وتنسيق نظام معلومات السوق على المستوى القومي والولائي	**دراسة**	٣	١٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٤,٥	إجراء دراسات عن الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية	**عدد المزارعين**	١٠٨٠	١٠
النتيجة الرئيسية ٣,٤,٥	تدريب المزارعين على اكتساب المهارات التسويقية			
البرنامج الإستثماري رقم ٦	**محور البرنامج ٥: تناول مسائل الأراضي الزراعية وحماية وتطوير الموارد الطبيعية بما في ذلك الحياة البرية**	**المؤشرات**		
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٦	**البرنامج الفرعي ١,٦: إصلاح نظام حيازة الأراضي لتشجيع الاستثمار الزراعي**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,١,٦	إكمال خريطة استخدام الأراضي المؤدية إلى تصميم الخريطة الاستثمارية	**دعم فني ومعدات**	١	١٤٤٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,١,٦	رصد الأراضي الزراعية وتحديد حقوق الملكية للفراد والقرى والمجموعات بما في ذلك مسارات الماشية	**دراسة**	١	٩٠٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,٦	**البرنامج الفرعي ٢,٦: مكافحة التصحر**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٢,٦	وقف تدهور الأراضي وإعادة صيانة الأراضي المتدهورة	**فدان**	٥٠٠٠٠٠٠	٠,٠١٣
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,٦	**البرنامج الفرعي ٣,٦: الإدارة المستدامة لموارد الغابات**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٣,٦	تحسين وتطوير الإدارة المستدامة للغابات بإشراك المجتمعات المحلية	**فدان**	٧،٥٠٠،٠٠٠	٠,٠٥٢
النتيجة الرئيسية ١,٣,٦	تطوير الابتكار الفني وتشجيع مصادر للطاقة بديلاً لاستخدام الكتلة الحيوية	**اسرة**	٧٠،٠٠٠	١,٠٠٠

البرنامج الاستثماري الفرعي ٤,٦	**البرنامج الفرعي ٤,٦: إعادة إعمار وإدارة المراعي**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٤,٦	حفظ وحماية موارد المراعي	فدان	٧،٥٠٠،٠٠٠	٠,٠٠٢٤
النتيجة الرئيسية ٢,٤,٦	مخلفات المحاصيل الموفرة للرعاه المتضررين من إنفصال جنوب السودان	طن	٩،٠٠٠	٠,٨٨٩٠
النتيجة الرئيسية ٣,٤,٦	إعادة تعمير موارد المراعي الطبيعية	فدان	٢،٥٠٠،٠٠٠	٠,٠٠٨٠
النتيجة الرئيسية ٤,٤,٦	إعادة إعمار مسارات الرعاة	كيلومتر	٦،٠٠٠	٦١,٢٦٦٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٥,٦	**البرنامج الفرعي ٥,٦: التأقلم وتخفيف آثار تغير المناخ**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٥,٦	ترقية ونشر الوعي البيئي	**حملة توعوية**	٣٦٠	٣٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٦,٦	**البرنامج الفرعي ٦,٦: الإدارة المستدامة لمحميات وموارد الحياة البرية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٦,٦	تأكيد حفظ الأنواع البرية المهددة بالانقراض	**دفعة واحدة**	١	٣٠٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٦,٦	الإدارة المستدامة للمحميات وموارد الحياة البرية	**دفعة واحدة**	١	١٢٠٠
االبرنامج الإستثماري رقم ٧	**محور البرنامج ٧: تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتطبيق إجراءات الجودة والسلامة على الغذاء للاستهلاك المحلي والصادر**	**المؤشرات**		
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٧	**البرنامج الفرعي ١,٧: إدارة المخاطر**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,١,٧	إدارة الكوارث (تطوير نظم الإنذار المبكر) والتأقلم على وتخفيف أثر التغير المناخي	**دعم فني ومعدات**	١٥	١٩,٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,١,٧	تقوية المؤسسات ذات الصلة بالصراع حول الموارد الطبيعية	**دفعة واحدة سنوياً**	٥	٦،٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,١,٧	دعم إدارة المخاطر والتأمين على الإنتاج النباتي والحيواني	**دفعة واحدة (مالية)**	١	١٤٤،٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,١,٧	انشاء مرفق لتقاسم المخاطر على القروض الزراعية	**دفعة واحدة**	٢٥،٠٠٠،٠٠٠	٠,٠٢٥
النتيجة الرئيسية ٥,١,٧	التطور في ادارة الممارسات في استخدام تقانات إدارة حصاد المياه	**فدان**	٣٠٠	٥٤٥
البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,٧	**البرنامج الفرعي ٢,٧: توفر الغذاء**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**
النتيجة الرئيسية ١,٢,٧	توفير وانشاء المعينات اللازمة للتنوع افي المنتجات البستانية	**حقول إيضاحية ووسائل ارشادية**	٢،٠٠٠	٩٦
النتيجة الرئيسية ٢,٢,٧	توسيع مشروع أنتاج وترقية صادر الصمغ العربي	**دفعة واحدة**	١،٥٠٠،٠٠٠	٠.٢١٢
النتيجة الرئيسية ٣,٢,٧	إعادة إعمار مشاريع الولايات لتعمل بكفاءة اقتصادية (القاش، طوكر، أبو حبل، جبل مرة، أم بياضة، أبو حمرة، أم عجاجة، جبال النوبة)	**مشروع**	١٥	٥٧،٥٣٠
النتيجة الرئيسية ٤,٢,٧	تمكين المرأة	**ورشة عمل**	٢٢٠	٥٠
النتيجة الرئيسية ٥,٢,٧	التوسع في البرنامج الخاص للأمن الغذائي	**دفعة واحدة**	٧	٣٠،٠٠٠

البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,٧	البرنامج الفرعي ١,٧: الأسواق الريفية	وحدة التكلفة	الكمية المستهدفة	تكلفة الوحدة
النتيجة الرئيسية ١,٣,٧	إدارة التجارة عبر الحدود على نمط الكوميسا	لكل وحدة جمركية	٣	٦،٠٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٣,٧	تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر لتمويل صغار المنتجين والعاملين في أنشطة التصنيع الزراعي خاصة التصنيع الأسري	دراسة	١	١،٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٣,٧	دعم التخزين على مستوى المزرعة في مناطق الريف	لكل اسرة زراعية	٩٠	٢،٢٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٣,٧	المتابعة والمراقبة لنوعية وسلامة الغذاء	دعم فني ومعدات	١٨	٣،٠٠٠

الجزء ب: حساب الميزانية التفصيلية (بالألف دولار)

سعر الصرف	٦,٠٠ جنيه سوداني مقابل الدولار الأمريكي											
المجال الإستثماري رقم ١	الانشطة حسب السنوات (عدد لكل وحدة)						التكلفة الكلية للمكون في العام (دولار امريكي)					التكلفة الكلية (دولار امريكي)
	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	المستهدف	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,١												
مكون ١,١,١	٤	٤	٠	٠	٠	٨	١٢٠٠	١٢٠٠	٠	٠	٠	٢٤٠٠
مكون ٢,١,١	١	١	٠	٠	٠	٢	٣٠٠	٣٠٠	٠	٠	٠	٦٠٠
مكون ٣,١,١	٣	٢	٠	٠	٠	٥	٩٠٠	٦٠٠	٠	٠	٠	١٥٠٠
مكون ٤,١,١	١	٠	٠	٠	٠	١	٣٠٠	٠	٠	٠	٠	٣٠٠
مكون ٥١,١	١	٠	٠	٠	٠	١	٣٠٠	٠	٠	٠	٠	٣٠٠
جملة البرنامج الفرعي ١,١							٣٠٠٠	٢١٠٠	٠	٠	٠	٥١٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,١												
مكون ١,٢,١	٣	٢	٠	٠	٠	٥	٦٠٠	٤٠٠	٠	٠	٠	١٠٠٠
مكون ٢,٢,١	١	١	٠	٠	٠	٢	٢٠٠	٢٠٠	٠	٠	٠	٤٠٠
مكون ٣,٢,١	١	٠	٠	٠	٠	١	٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٢٠٠

مكون ٤,٢,١	١	١	٠	٠	٠	٢	٢٠٠	٢٠٠	٠	٠	٠	٤٠٠
جملة البرنامج الفرعي ٢,١							٨٠٠	١٢٠٠	٠	٠	٠	٢٠٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,١												
مكون ١,٣,١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٢٤٤٢	٠	٠	٠	٢٤٤٢
مكون ٢,٣,١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٦٣١٧	٠	٠	٠	٦٣١٧
مكون ٣,٣,١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٤٦٦٧	٠	٠	٠	٤٦٦٧
مكون ٤,٣,١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٢٠٨	٠	٠	٠	٢٠٨
جملة البرنامج الفرعي ٣,١								١٣٦٣٤				١٣٦٣٤
البرنامج الاستثماري الفرعي ٤,١												
مكون ١,٤,١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٢٠٠	٠	٠	٠	٢٠٠
مكون ٢,٤,١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٥٠٠٠	٠	٠	٠	٥٠٠٠
مكون ٣,٤,١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٢٠٠	٠	٠	٠	٢٠٠
جملة البرنامج الفرعي ٤,١							٠	٥٤٠٠	٠	٠	٠	٥٤٠٠
جملة البرنامج الإستثماري رقم ١							٢٩٠٠	٢٣٢٣٣	٠	٠	٠	٢٦١٣٣
البرنامج الإستثماري رقم ٢												
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٢												
مكون ١,١,٢	٠	١	٠	٠	٠	١	١٤٠٠	٠	٠	٠	٠	١٤٠٠
مكون ٢,١,٢	١	١	١	١	١	٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠٠
جملة البرنامج الفرعي ١,٢							١٥٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,٢												

مكون ١,٢,٢	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠٠
مكون ٢,٢,٢	١٦	١٤	١٤	١٤	٧٢	٤٠٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	١٨٠٠
مكون ٣,٢,٢	٢	٢	٢	٢	١٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	١٧٠٠٠
مكون ٤,٢,٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	١٢٥٠
مكون ٥,٢,٢	١	٠	٠	٠	١	١١٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١٠٠٠
جملة البرنامج الفرعي ٢,٢						١٥١٥٠	٤١٠٠	٤١٠٠	٤١٠٠	٤١٠٠	٤١٠٠	٣١٥٥٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,٢												
مكون ١,٣,٢	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٤٤٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	١١٠٠
جملة البرنامج الفرعي ٣,٢	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٤٤٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	١١٠٠
جملة البرنامج الإستثماري رقم ٢							١٥٤٧٠	٥٨٢٠	٤٤٢٠	٤٤٢٠	٤٤٢٠	٣٤٥٥٠
البرنامج الإستثماري رقم ٣												
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٣												
مكون ١,١,٣	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٥٢٥٠٠٠
مكون ٢,١,٣	٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٠	٤٠٠٠٠٠٠	٠	٧٨٧٥٠	١٥٧٥٠٠	٧٨٧٥٠	٧٨٧٥٠	٣١٥٠٠٠
مكون ٣,١,٣	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	٣٢٥٠٠٠
مكون ٤,١,٣	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٤٤٠	١٠٤٤٠	١٧٤٠٠	٣١٣٢٠	١٠٤٤٠٠	١٧٤٠٠٠
مكون ٥,١,٣	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٦٩٠٠	٢٦٩٠٠	٢٦٩٠٠	٢٦٩٠٠	٢٦٩٠٠	١٣٤٥٠٠
مكون ٦,١,٣	١	١	١	١	١	٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠
مكون ٧,١,٣	٧٥٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠	٠	٣٠٠٠٠	٢٠٨٨	٢٠٨٨	٢٠٨٨	٢٠٨٨	٠	٨٣٥٠
مكون ٨,١,٣	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٠	١٠٠	٣١٢٥	٣١٢٥	٣١٢٥	٣١٢٥	٠	١٢٥٠٠
مكون ٩,١,٣	٠	١	٠	٠	٠	١	١٦٦٧	٠	١٦٦٧	٠	٠	١٦٦٧
مكون ١٠,١,٣	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٢٢١٠٠	٤٤٢٠٠	٥٥٢٥٠	٧٧٣٥٠	١٣٢٦٠٠	٣٣١٥٠٠
جملة الرنامج الفرعي ١,٣							٢٣٥٦٥٣	٣٣٨١٦٩	٣٩٠٥٣٢	٣٩٠٥٣٣	٤٣٤٩٠٠	١٨٣٢٥١٧

جملة الرنامج الاستثماري رقم ٣								٢٣٥٦٥٣	٣٣٨١٦٩	٣٩٠٥٣٢	٣٩٠٥٣٣	٤٣٤٩٠٠	١٨٣٢٥١٧
البرنامج الإستثماري رقم ٤													
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٤													
مكون ١,١,٤	٦	٦	٦	٦	٠	٢٤	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	٠	٥٦٠٠٠
جملة البرنامج الفرعي ١,٤	٦	٦	٦	٦	٠	٢٤	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	٠	٥٦٠٠٠
البرنامج الفرعي ٢,٤													
مكون ١,٢,٤	٠	١٢٢٥٠٠٠٠	١٢٢٥٠٠٠٠	٠	٠	٢٤٥٠٠٠٠٠	٠	٢٧٩٧١	٢٧٩٧١	٢٧٩٧١	٠	٠	٥٥٩٤٢
مكون ٢,٢,٤	٤٩٠٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠٠	٧٠٣٩٧	٧٠٣٩٧	٧٠٣٩٧	٧٠٣٩٧	٧٠٣٩٧	٧٠٣٩٧	٣٥١٩٨٣
مكون ٣,٢,٤	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	١٨٠	٣٨٢٧	٣٨٢٧	٣٨٢٧	٣٨٢٧	٣٨٢٧	٣٨٢٧	١٩١٣٤
مكون ٤,٢,٤	١	٠	٠	٠	٠	١	٤٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٠٠
مكون ٥,٢,٤	١	١	١	١	١	٥	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢٥٠٠
مكون ٦,٢,٤	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٢٦٧	٣٤٠٠	٦٨٠٠	٦٨٠٠	٦٨٠٠	٣٤٠٠	٢٢٦٦٧
مكون ٧,٢,٤	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
مكون ٨,٢,٤	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠
جملة البرنامج الفرعي ٢,٤							٨٣٣٩٠	١١٧٠٩٤	١٢٥٤٩٤	٩٧٥٢٣	٨٤١٢٣	٥٠٧٦٢٦	
البرنامج الفرعي ٣,٤													
مكون ١,٣,٤	٣	١	١	٠	٠	٥	١٠٣٨٠٠	٣٤٦٠٠	٣٤٦٠٠	٠	٠	١٧٣٠٠٠	
مكون ٢,٣,٤	١	١	١	١	١	٥	١٦٢٠٠	١٦٢٠٠	١٦٢٠٠	١٦٢٠٠	١٦٢٠٠	٨١٠٠٠	
مكون ٣,٣,٤	٦٠	١٢٠	١٨٠	١٨٠	٦٠	٦٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠	
جملة البرنامج الفرعي ٣,٤							١٢١٠٠٠	٥٢٨٠٠	٥٣٨٠٠	١٩٢٠٠	١٧٢٠٠	٢٦٤٠٠٠	
البرنامج الفرعي ٤,٤													
مكون ١,٤,٤	٦	٦	٦	٠	٠	١٨	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٠	٠	١٠٥٥	
مكون ٢,٤,٤	١	٠	٠	٠	٠	١	٣٧٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٣٧٠٠٠	
مكون ٣,٤,٤	١	٠	٠	٠	٠	١	٧٥٠	٠	٠	٠	٠	٧٥٠	

مكون ٤,٤,٤	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠٠٠
مكون ٥,٤,٤	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٧٥٠
جملة المكون الفرعي ٤,٤					٣٥٢	٤٨٨٥٢			٣٥٢	٠	٠	٤٩٥٥٥
جملة البرنامج الاستثماري رقم ٤					١٨٤٢٤٦	٢٦٧٢٤٢			١٩٣٦٤٦	١٣٠٧٢٣	١٠١٣٢٣	٨٧٧١٨١
البرنامج الاستثماري رقم ٥												
البرنامج الفرعي ١,٥												
مكون ١,١,٥	٠	٦٦٦٦٦٦	٦٦٦٦٦٦	٦٦٦٦٦٨	٠	٢٠٠٠٠٠٠	٠	١٩٠٣٣٣	١٩٠٣٣٣	١٩٠٣٣٤	٠	٥٧١٠٠٠
مكون ٢,١,٥	٠	١٨	١٨	١٨	١٨	٧٢	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	١,٢
مكون ٣,١,٥	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٤٣٣	٢٤٣٣	٢٤٣٣	٢٤٣٣	٢٤٣٣	١٢١٦٧
جملة البرنامج الفرعي ١,٥					١٩٢٧٦٧	٢٤٣٣			١٩٢٧٦٧	١٩٢٧٦٧	٢٤٣٤	٥٨٣١٦٨
البرنامج الفرعي ٢,٥												
مكون ١,٢,٥	٢٠٠	٢٥٠	٣٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٢٣٠٠	٧٠٠٠٠	٨٧٥٠٠	١٢٢٥٠٠	٢١٠٠٠٠	٣١٥٠٠٠	٨٠٥٠٠٠
مكون ٢,٢,٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٦	٧٢٦	٢٥٣٧٥	٢٥٣٧٥	٢٥٣٧٥	٢٥٣٧٥	٢٥٥٥٠	١٢٧٠٥٠
مكون ٣,٢,٥	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٧٥٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مكون ٤,٢,٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٨	٢١٢٨	١٩٩٧٢	١٩٩٧٢	١٩٩٧٢	١٩٩٧٢	٢٠١١٣	١٠٠٠٠٠
مكون ٥,٢,٥	١	١	١	١	١	٥	١٦٦٧	١٦٦٧	١٦٦٧	١٦٦٧	١٦٦٧	٨٣٣٣
مكون ٦,٢,٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٣	٥٣	٥٠٣٣	٥٠٣٣	٥٠٣٣	٥٠٣٣	٦٥٤٣	٢٦٦٧٦
مكون ٧,٢,٥	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
مكون ٨,٢,٥	١	٠	٠	٠	٠	١	٢٥٠٠	٠	٠	٠	٠	٢٥٠٠
جملة البرنامج الفرعي ٢,٥					٢١٧٥٤٧	٢٠٢٥٤٧			٢٥٢٥٤٧	٣٤٠٠٤٧	٤٤٦٨٧٢	١٤٥٩٥٥٩
البرنامج الفرعي ٣,٥												
مكون ١,٣,٥	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٢٠٠	٠	٠	٠	٢٠٠
مكون ٢,٣,٥	٠	٣	٣	٣	٠	٩	٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٠	١٣٥٠
مكون ٣,٣,٥	٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	٠	١٥٠٠٠

جملة البرنامج الفرعي ٣,٥							٣٠٠٠	٥٦٥٠	٥٤٥٠	٢٤٥٠	٠	١٦٥٥٠
البرنامج الفرعي ٤,٥												
مكون ١,٤,٥	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٧٥٠	٠	٠	٠	٧٥٠
مكون ٢,٤,٥	٠	١	١	١	٠	٣	٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٠	٦٠٠
مكون ٣,٤,٥	٢١٦	٢١٦	٢١٦	٢١٦	٢١٦	١٠٨٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	١٨٠٠
جملة الربنامج الفرعي ٤,٥							٣٦٠	١٣١٠	٥٦٠	٥٦٠	٣٦٠	٣١٥٠
جملة البرنامج الاستثماري رقم ٥							٢٠٨٣٤٠	٤١٧٢٧٣	٤٥١٣٢٣	٥٣٥٨٢٤	٤٤٩٦٦٦	٢٠٦٢٤٢٧
البرنامج الاستثماري رقم ٦												
البرنامج الفرعي ١,٦												
مكون ١,١,٦	١	٠	٠	٠	٠	١	٢٤٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٢٤٠٠٠
مكون ٢,١,٦	١	٠	٠	٠	٠	١	١٥٠٠	٠	٠	٠	٠	١٥٠٠
جملة البرنامج الفرعي ١,٦							٢٥٥٠٠	٠	٠	٠	٠	٢٥٥٠٠
البرنامج الفرعي ٢,٦												
مكون ١,٢,٦	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	١٠٨٣	١٠٨٣	٣٢٥٠	٣٢٥٠	٣٢٥٠	١٠٨٣	١٠٨٣٣
مكون ١,٢,٦						١٠٨٣	١٠٨٣	٣٢٥٠	٣٢٥٠	٣٢٥٠	١٠٨٣	١٠٨٣٣
البرنامج الفرعي ٣,٦												
مكون ١,٣,٦	٧٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	٦٥٠٠	١٣٠٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠٠
مكون ١,٣,٦	٧٠٠٠	١٤٠٠٠	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠٠	١١٦٧	٢٣٣٣	٣٥٠٠	٣٥٠٠	١١٦٧	١١٦٦٧
جملة البرنامج الفرعي ٣,٦							٧٦٦٧	١٥٣٣٣	٢٣٠٠٠	٢٣٠٠٠	٧٦٦٧	٧٦٦٦٧
البرنامج الفرعي ٤,٦												
مكون ١,٤,٦	٧٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	٣٠٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٣٠٠	٣٠٠٠
مكون ٢,٤,٦	٩٠٠	١٨٠٠	٢٧٠٠	٢٧٠٠	٩٠٠	٩٠٠٠	١٣٣	٢٦٧	٤٠٠	٤٠٠	١٣٣	١٣٣٤
مكون ٣,٤,٦	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٣٣٣	٦٦٧	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٣٣	٣٣٣٣
مكون ٤,٤,٦	٦٠٠	١٢٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠	٦٠٠	٦٠٠٠	٦١٢٧	١٢٢٥٣	١٨٣٨٠	١٨٣٨٠	٦١٢٧	٦١٢٦٦

جملة البرنامج الفرعي ٤,٦					٦٨٩٣				١٣٧٨٧	٢٠٦٨٠	٢٠٦٨٠	٦٨٩٣	٦٨٩٣٣
البرنامج الفرعي ٥,٦													
مكون ١,٥,٦	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٣٦٠	٣٦٠	٧٢	٧٢	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	١٨٠٠
جملة البرنامج الفرعي ٥,٦					٣٦٠				٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	١٨٠٠
البرنامج الفرعي ٦,٦													
مكون ١,٦,٦	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	٥٠٠٠	٠	٠	٠	٥٠٠٠
مكون ٢,٦,٦	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٢٠٠	٠	٠	٢٠٠
جملة البرنامج الفرعي ٦,٦					٠				٥٠٠٠	٢٠٠	٠	٠	٥٢٠٠
جملة البرنامج الاستثماري رقم ٦					٤١٥٠٣				٣٦٦٤٧	٤٧٤٩٠	٤٧٢٩٠	١٦٠٠٣	١٨٨٩٣٣
البرنامج الإستثماري رقم ٧													
البرنامج الفرعي ١,٧													
مكون ١,١,٧	١	٣	٥	٥	٣٢٠٠	١٥	١	٥	٩٦٠٠	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	٣٢٠٠	٤٨٠٠٠
مكون ٢,١,٧	١	١	١	١	١٠٠٠	٥	١	١	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠
مكون ٣,١,٧	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٤٨٠٠	١	٠,٢	٠,٢	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٢٤٠٠٠
مكون ٤,١,٧	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	١٠٥٠٠٠
مكون ٥,١,٧	٣٠	٦٠	٩٠	٩٠	٢٧٢٦	٣٠٠	٣٠	٩٠	٥٤٥١	٨١٧٧	٨١٧٧	٢٧٢٦	٢٧٢٥٧
جملة البرنامج الفرعي ١,٧					٣٢٧٢٦				٤١٨٥١	٥٠٩٧٧	٥٠٩٧٧	٣٢٧٢٦	٢٠٩٢٥٧
البرنامج الفرعي ٢,٧													
مكون ١,٢,٧	٢٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٣٢٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠	٦٠٠	٦٤٠٠	٩٦٠٠	٩٦٠٠	٣٢٠٠	٣٢٠٠٠
مكون ٢,٢,٧	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٥٣٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	١٠٦٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠	٥٣٠٠	٥٣٠٠٠
مكون ٣,٢,٧	٠	٥	٥	٥	٠	١٥	٠	٥	٤٧٩٤٢	٤٧٩٤٢	٤٧٩٤٢	٠	١٤٣٨٢٥
مكون ٤,٢,٧	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٣٦٧	٢٢٠	٤٤	٤٤	٣٦٧	٣٦٧	٣٦٧	٣٦٧	١٨٣٣
مكون ٥,٢,٧	١	٢	٢	١	٥٠٠٠	٧	١	١	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
جملة البرنامج الفرعي ٢,٧					١٣٨٦٧				٧٥٣٠٨	٨٣٨٠٨	٧٨٨٠٨	١٣٨٦٧	٢٦٥٦٥٨

البرنامج الفرعي ٣,٧												
مكون ١,٣,٧	٠	١	١	١	٠	٣	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٣٠٠٠
مكون ٢,٣,٧	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠٠
مكون ٣,٣,٧	٠	٣٠	٣٠	٣٠	٠	٩٠	٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠	٠	٣٣٠٠٠
مكون ٤,٣,٧	٣	٤	٤	٤	٣	١٨	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	٩٠٠٠
جملة البرنامج الفرعي ٣,٧							١٥٤٠	١٤٠٤٠	١٤٠٤٠	١٤٠٤٠	١٥٤٠	٤٥٢٠٠
جملة البرنامج الاستثماري ٧							٤٨١٣٢	١٣١٢٠٠	١٤٨٨٢٥	١٤٣٨٢٥	٤٨١٣٢	٥٢٠١١٥
جملة البرامج الاستماري الزراعي							٨٣٩،٢١٣	١،١١٤،٩٤٥	١،٢٧٨،٤٠٧	١،٢٥٢،٠٥٥	١،٠٥٤،٠٨٥	٥،٥٤١،٨٥٥

الملحق ٤: الإفتراضات بتوقعات التمويل للخطة الوطنية للاستثمار الزراعي من قبل الحكومة والقطاع الخاص

I. الاستثمارات الحكومية الفعلية تشمل الزراعة والقطاعات المساندة لها

II. تم تحويل الاستثمارات المتوقعة بالعملة المحلية إلى ما يعادلها بالعملات الأجنبية باستخدام سعر الصرف الجاري (٢٠١٥م) بواقع ٦ جنيهات سودانية مقابل الدولار الأمريكي

III. تم استخدام معدل نمو القطاع الزراعي المفترض بواسطة الحكومة في الخطة الخمسية (٢٠١٥-٢٠١٩م) كما هو موضح في الجدول التالي

IV. تم حساب سنة الأساس لاستثمارات الحكومة في الزراعة باستخدام المتوسط المتحرك (moving average) لاستثماراتها الفعلية خلال الثلاث سنوات الأخيرة والمقدرة بنحو ٥٩٨ مليون دولار

البند	السنوات				الخطة الوطنية للإستثمار في الزراعة بالسودان					
	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	المتوسط	٢٠١٦م	٢٠١٧م	٢٠١٨م	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	الجملة
أولا: الموارد الحكومية										
الاستثمارات الفعلية للحكومة في الزراعة (مليون دولار)	٣٧١	٦١١	٦٢٤	٥٩٨						
معدل النمو الزراعي (%)					٧,٣	٦,٨	٦,٣	٦,١	٦,١	
الموارد الحكومية المتوقعة للزراعة (مليون دولار أمريكي)					٦٤١	٦٨٥	٧٢٩	٧٧٣	٨٢٠	٣٦٤٨
ثانياً: موارد القطاع الخاص										
الاستثمارات الفعلية للقطاع الخاص في الزراعة (مليون دولار)	١٧٥	١٣٥	٢٠٠	١٧٠						
معدل النمو السنوي %				١٣,٥						
موارد القطاع الخاص المتوقعة للزراعة (مليون دولار أمريكي)					١٩٣	٢١٩	٢٤٩	٢٨٢	٣٢٠	١٢٦٣

V. معدل النمو السنوي الفعلي لاستثمارات القطاع الخاص في الزراعة خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٤م يقدر بنحو ١٣% كما هو واضح في بيانات الجدول التالي.

VI. بلغ متوسط الاستثمارات الفعلية للقطاع الخاص في الزراعة للثلاث سنوات الاخيرة ١٧٠ مليون دولار (أرقام عام ٢٠١٤م عبارة عن تقدير من وزارة الاستثمار)

استثمارات القطاع الخاص في الزراعة (بالمليون دولار أمريكي)

خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤م

السنة	الاستثمارات الفعلية المنفذة في الزراعة	اجمالي الاستثمارات المصدقة
٢٠٠٥م	٨٠,١	١٤٤,٠
٢٠٠٦م	٦٤,٣	١٠٨,٠
٢٠٠٧م	٩١,٨	٢٥٢,٠
٢٠٠٨م	١١٤,٥	١٩٧,٠
٢٠٠٩م	١٨٠,٣	٥١٠,٠
٢٠١٠م	٢٤٣,٣	٤٤٤,٠
٢٠١١م	٢١١,٩	٣٨٧,٠
٢٠١٢م	١٧٤,٧	٢٩٨,٠
٢٠١٣م	١٣٤,٦	٢٢٩,٨
٢٠١٤م	٢٠٠,٠	غير متوفر

المصدر: وزارة الإستثمار

الملحق ٥: تعريف هيكل الخطة الإستثمارية الزراعية وتكاليف المخرجات

االبرنامج الإستثماري رقم ١	محور البرنامج ١: تهيئة البيئة المساعدة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة	المؤشرات				
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,١	البرنامج الفرعي ١,١: السياسات والتشريعات	وحدة التكلفة	الكمية المستهدفة	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني	إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي
النتيجة الرئيسية ١,١,١	إجازة وتفعيل مسودات القوانين الهادفة للاستخدام المرشد للموارد الطبيعية في القطاع الزراعي	دراسات وحملات توعوية	٨	١٨٠٠	١٤،٤٠٠،٠٠٠,٠٠	٢،٤٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,١,١	تصميم السياسات الكلية والقطاعية الدافعة لزيادة واستقرار الإنتاج النباتي والحيواني	دراسات وحملات توعوية	٢	١٨٠٠	٣،٦٠٠،٠٠٠,٠٠	٦٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,١,١	تصميم وتطوير سياسات السوق لمنتجات النبات والحيوان	دراسات وحملات توعوية	٥	١٨٠٠	٩،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٥٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,١,١	دراسة تطبيق خيارات لتنفيذ قانون الغابات الذي يقضي بتخصيص ٥% من مساحة المشاريع المروية و١٠% من مساحة المشاريع المطرية للغابات	حملات توعوية	١	١٨٠٠	١،٨٠٠،٠٠٠,٠٠	٣٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٥,١,١	إصدار سياسات وطنية لترقية وتعزيز التعاون الإقليمي (الزراعة في النطاق الإقليمي)	دراسة وحملات توعوية	١	١٨٠٠	١،٨٠٠،٠٠٠.٠٠	٣٠٠،٠٠٠,٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,١	**البرنامج الفرعي ٢,١: تحديد الأسس للاستخدام الكفء للموارد الطبيعية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٢,١	إجراء دراسات وبحوث لزيادة قدرات الإنتاج	دراسة	٥	١٢٠٠	٦،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٢,١	إجراء دراسات وبحوث لتعزيز التوجه نحو السوق	دراسة	٢	١٢٠٠	٢،٤٠٠،٠٠٠,٠٠	٤٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٢,١	إجراء دراسة لخيارات الأداء الكفء للمخزون الاستراتيجي	دراسة	١	١٢٠٠	١،٢٠٠،٠٠٠,٠٠	٢٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٢,١	إجراء دراسات للإرتقاء بكفاءة النظم في الإنتاج الزراعي عبر استخدام التقانات المحسنة	دراسة	٢	١٢٠٠	٢،٤٠٠،٠٠٠,٠٠	٤٠٠،٠٠٠,٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,١	**البرنامج الفرعي ٣,١: المسح الشامل والرصد للموارد الطبيعية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**

النتيجة الرئيسية ١,٣,١	رصد موارد الغابات	مسح	١	١٤،٦٥٠	١٤،٦٥٠،٠٠٠,٠٠	٢،٤٤١،٦٦٦,٦٧
النتيجة الرئيسية ٢,٣١	تحديث الدراسة التي أجريت في التسعينات عن استهلاك منتجات الغابات	دراسة	١	٣٧،٩٠٠	٣٧،٩٠٠،٠٠٠,٠٠	٦،٣١٦،٦٦٦,٦٧
النتيجة الرئيسية ٣,٣,١	مسح موارد المراعي	دراسة	١	٢٨،٠٠٠	٢٨،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٤،٦٦٦،٦٦٦,٦٧
النتيجة الرئيسية ٤,٣,١	إجراء مسح قومي لأنواع الحياة البرية	دراسة	١	١،٢٥٠	١،٢٥٠،٠٠٠,٠٠	٢٠٨،٣٣٣,٣٣
البرنامج الاستثماري الفرعي ٤	**البرنامج الفرعي ٤,١: بيئة السياسات والتشريعات للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٤,١	مواءمة البرامج البيئية القومية مع البرامج الاستراتيجية البيئية للأمم المتحدة	دراسة	١	١،٢٠٠	١،٢٠٠،٠٠٠,٠٠	٢٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٤١	إكمال تصنيف ملاءمة الأراضي من أجل الاستثمار الزراعي	دراسة	١	٣٠،٠٠٠	٣٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٥،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٤,١	مراجعة قوانين وقاية النباتات لإزالة التضارب مع آثارها على الموارد البيئية	دراسة	١	١،٢٠٠	١،٢٠٠،٠٠٠,٠٠	٢٠٠،٠٠٠,٠٠
جملة التكلفة الاستثمارية للبرنامج رقم ١					**١٥٦،٨٠٠،٠٠٠,٠٠**	**٢٦،١٣٣،٣٣٣,٣٣**
االبرنامج الإستثماري رقم ٢	**محور البرنامج ٢: الإصلاح المؤسسي والتحول الإداري وتنمية قدرات المنتجين والعاملين في القطاع الزراعي**			**المؤشرات**		
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٢	**البرنامج الفرعي ١,٢: بناء قدرات المنتجين والزراعيين**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,١,٢	إنشاء معينات لتطوير إنتاج البذور المحسنة بواسطة المزارعين	دفعة واحدة	١	٨٤٠٠	٨،٤٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٤٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,١,٢	تقوية مجالس تنمية السلع والتأكد من تمثيلها لروابط المنتجين	دفعة واحدة	٥	٦٠٠	٣،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٥٠٠،٠٠٠,٠٠

البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,٢	**البرنامج الفرعي ٢,٢: الإصلاح الزراعي لمؤسسات القطاع العام في القطاعين المروي والمطري**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٢,٢	تحسين الهياكل الإدارية في القطاع الزراعي	تدريب	٢٠٠	١٥	٣،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٥٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٢,٢	تقوية الترتيبات المؤسسية والحوكمة للأسواق الريفية	اسواق	٧٢	١٥٠	١٠،٨٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٨٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٢,٢	رفع القدرات الإدارية والرقابية في القطاع الزراعي	دفعة واحدة	١٠	١٠،٢٠٠	١٠٢،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١٧،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٢,٢	تأسيس مراكز تدريب مبتكرة للمنتجين متخصصة في مجالات الإنتاج المختلفة	متدرب	٥٠٠	١٥	٧،٥٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٢٥٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٥,٢,٢	رفع القدرات الفنية للعاملين في الوزارات والمؤسسات الزراعية في المركز والولايات	دفعة واحدة	١	٦٦،٠٠٠	٦٦،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١١،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,٢	**البرنامج الفرعي ٣,٢: بناء القدرات في الخدمات المساندة**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٣,٢	رفع القدرات والتدريب في النواحي المؤسسية والسياسات	متدرب	٤٤٠	١٥	٦،٦٠٠،٠٠٠,٠٠	١،١٠٠،٠٠٠,٠٠
جملة التكلفة الاستثمارية للبرنامج رقم ٢					٢٠٧،٣٠٠،٠٠٠,٠٠	٣٤،٥٥٠،٠٠٠,٠٠
البرنامج الإستثماري رقم ٣	**محور البرنامج ٣: زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي عبر تنمية وتحديث النظم الزراعية والإدارة الزراعية المتطورة**	**المؤشرات**				
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٣	**البرنامج الفرعي ١,٣: البنيات التحتية والمعدات لرفع الإنتاجية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,١,٣	تأهيل بنيات الري الأساسية	**فدان**	٥٠٠،٠٠٠	٦,٣	٣،٧٥٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٦٢٥،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,١,٣	رفع نسبة التكثيف المحصولي	**فدان**	٤،٠٠٠،٠٠٠	٠,٤٧٢٥	١،٨٩٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,١,٣	تحديث نظم الري بما في ذلك إدخال تقنية	**فدان**	٢٥٠،٠٠٠	٧,٨	١،٩٥٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٣٢٥،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,١,٣	زيادة الرقعة المروية (مرحلة أولى) عن طريق تنفيذ ترعتي الرهد وكنانة ونظم الزراعة المطرية	**فدان**	٢،٥٠٠،٠٠٠	٠,٤١٧٦	?	؟
النتيجة الرئيسية ٥,١,٣	تقديم الإسناد لتطوير تقنية إحكام الزراعة (precision farming) ونشرها	**فدان**	٥٠٠،٠٠٠	١,٦١٤	٠	٠
النتيجة الرئيسية ٦,١,٣	تجريب وسائل مبتكرة لأليات إيصال مياه الري	**نموذج**	٥	٦،٠٠٠	٠	٠

النتيجة الرئيسية ٧,١,٣	إدخال نظم حديثة للإنتاج الحيواني والسمكي في نظم الزراعة المروية والمطرية	**فدان**	٣٠،٠٠٠	١,٦٧	٥٠،١٠٠،٠٠٠,٠٠	٨،٣٥٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٨,١,٣	التوسع في الإنتاج بواسطة البيوت المحمية	**بيت محمي (٩*٦٥ متر)**	١٠٠	٧٥٠	٧٥،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١٢،٥٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٩,١,٣	تنمية الاستثمار في الأسماك	**دفعة واحدة**	١	١٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٦٦٦،٦٦٦,٦٧
النتيجة الرئيسية ١٠,١,٣	الإكتفاء الذاتي من القمح	**فدان**	١،٥٠٠،٠٠٠	١,٣٢٦	١،٩٨٩،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٣٣١،٥٠٠،٠٠٠,٠٠
جملة التكلفة الاستثمارية للبرنامج رقم ٣					٩،٧١٤,١٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٦١٩،٠١٦،٦٦٦,٦٧
االبرنامج الإستثماري رقم ٤	**محور البرنامج ٤: تنمية الخدمات الزراعية المساندة وتأسيس الشبكات المعرفية والمعلوماتية**	**المؤشرات**				
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٤	**البرنامج الفرعي ١,٤: إمداد محطات ومراكز البحوث بالمعينات البحثية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,١,٤	إعادة تأهيل معينات البحث العلمي في المجال الزراعي والمجالات ذات الصلة	محطة بحثية	٢٤	١٤٠٠٠	١٨٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٣٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,٤	**البرنامج الفرعي ٢,٤: تعزيز قدرات الإرشاد ونقل التقانة**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٢,٤	انشاء المحطات والمرافق البحثية في الزراعة المطرية	**فدان**	٢٤،٥٠٠,٠٠٠	٠,٠١٣٧	٣٣٥،٦٥٠،٠٠٠,٠٠	٥٥،٩٤١،٦٦٦,٦٧
النتيجة الرئيسية ٢,٢,٤	توفير حزمة من الخدمات بما في ذلك البذور المحسنة، وحماية والإرشاد للقطاع المطري	**فدان**	٢٤،٥٠٠،٠٠٠	٠,٠٨٦٢	٢،١١١،٩٠٠،٠٠٠,٠٠	٣٥١،٩٨٣،٣٣٣,٣٣
النتيجة الرئيسية ٣,٢,٤	إعتماد الوحدة الإدارية كمركز لتقديم الخدمات والمعارف الزراعية	**للوحدة**	١٨٠	٦٣٨	١١٤،٨٠٤،٠٠٠,٠٠	١٩،١٣٤،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٢,٤	تطوير وتوفير حزم مبتكرة لتقانات المعلومات والاتصال	**حزمة**	١	٢،٤٠٠	٢،٤٠٠،٠٠٠,٠٠	٤٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٥,٢,٤	تطوير نماذج حاضنات للتقانات الزراعية	**نموذج**	٥	٣،٠٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٦,٢,٤	التوسع في خصخصة وتوفير خدمات التلقيح الصناعي في المشاريع المروية لتحسين إنتاجية الألبان	**مقدم خدمة**	١،٠٠٠،٠٠٠	٠,١٣٦	١٣٦،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٢٢،٦٦٦،٦٦٦,٦٧
النتيجة الرئيسية ٧,٢,٤	توسيع خدمات تطعيم الحيوانات ضد الأوبئة والأمراض المتوطنة	**حيوان**	١٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٠.٠٠٣	٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٥٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٨,٢,٤	ادخال بذور مراعي جديدة ومحسنة ونشرها	**فدان**	٥٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠	٠,٠٠

البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,٤	**البرنامج الفرعي ٣,٤: تحسين صادرات الثروة الحيوانية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٣,٤	إنشاء مسالخ حديثة	**وحدة**	٥	٢٠٧،٦٠٠	١،٠٣٨،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١٧٣،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٣,٤	انشاء محاجر صحية	**وحدة**	٥	٩٧،٢٠٠	٤٨٦،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٨١،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٣,٤	تحسين السلالات الحيوانية	**عدد منتجين**	٦٠٠	١٠٠	٦٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٤,٤	**البرنامج الفرعي ٤,٤: تأسيس وتقوية شبكة المعارف والمعلومات الزراعية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٤,٤	التوسع في استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد	**للوحدة**	١٨	٣٥٢	٠,٠٠	٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٤,٤	إجراء المسح الزراعي الشامل	**التعداد**	١	٢٢٢،٠٠٠	٢٢٢،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٣٧،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٤,٤	إنشاء قاعدة معلومات مستدامة	**دعم فني ومعدات**	١	٤،٥٠٠	٤،٥٠٠،٠٠٠,٠٠	٧٥٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٤,٤	إجراء دراسات عن الإنفاق الأسري والاستهلاك وسبل العيش	**دراسة**	١	٦٠،٠٠٠	٦٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٥,٤,٤	تطوير استراتيجية وخطة عمل للتقييم والمتابعة في القطاع الزراعي	**دعم فني ومعدات**	١	٤،٥٠٠	٤،٥٠٠،٠٠٠,٠٠	٧٥٠،٠٠٠,٠٠
جملة التكلفة الاستثمارية للبرنامج رقم ٤					٥،٠٥٥،٧٥٤،٠٠٠,٠٠	٨٤٢،٦٢٥،٦٦٦,٦٧
البرنامج الإستثماري رقم ٥	**محور البرنامج ٥: التصنيع الزراعي وتنمية سلسلة القيمة والتسويق الزراعي**	**المؤشرات**				
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٥	**البرنامج الفرعي ١,٥: ترقية تصنيع المنتجات الزراعية الاستراتيجية على المستوى الأسري والتجاري**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,١,٥	السلع المستهدفة في الخطة الخمسية للاصلاح الإقتصادي لاحلال الواردات وزيادة الصادرات (٣ سلع)	**تكلفة الاستثمار للمنتج**	٢،٠٠٠،٠٠٠	١,٧١٣	٣،٤٢٦،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٥٧١،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,١,٥	الاستهلاك والطلب على المنتجات المحلية الغذائية الأساسية (الذرة الرفيعة والدخن والدقيق المخلوط)تحسنت بفضل التوسع في بحوث الغذاء	**دفعة واحدة**	٧٢	٠,١٠٠	٧،٢٠٠,٠٠	١،٢٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,١,٥	ترقية انتاج وتصدير منتجات الغابات	**طن**	٢٠٠٠٠٠٠	٠,٠٣٧	٠,٠٠	٠,٠٠

البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,٥	البرنامج الفرعي ٢,٥: تحسين البنيات التحتية للأسواق للزراعة والتصنيع الزراعي	وحدة التكلفة	الكمية المستهدفة	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني	إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي
النتيجة الرئيسية ١,٢,٥	الطرق الاستراتيجية التي تم تعبيدها (المخطط	كيلومتر	٢،٣٠٠	٢،١٠٠	٤،٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٧٠٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٢,٥	الطرق المعبدة التي تم تأهيلها	كيلومتر	٧٢٦	١،٠٥٠	٧٦٢،٣٠٠،٠٠٠,٠٠	١٢٧،٠٥٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٢,٥	الطرق الزراعية التي تم تشييدها لربط الانتاج بالاسواق المحلية (الخطة)	كيلومتر	٧٥٠	١،٢٠٠	٩٠٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١٥٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٢,٥	التوسع في كهربة الريف	كيلومتر	٢،١٢٨	٢٨٢	٥٩٩،٩٩٨،١١٢,٠٠	٩٩،٩٩٩،٦٨٥,٣٣
النتيجة الرئيسية ٥,٢,٥	اسواق استراتيجية للمنتجات الحيوانية والنباتية والبستانية تم انشاؤها	سوق	٥	١٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٨،٣٣٣،٣٣٣,٣٣
النتيجة الرئيسية ٦,٢,٥	أعادة تعمير القطاع الاستراتيجي للسكك الحديدية (من الشرق إلى الغرب)	كيلومتر	٥٣	٣،٠٢٠	١٦٠،٠٥٣،٩٥٨,٠٠	٢٦،٦٧٥،٦٥٩,٦٧
النتيجة الرئيسية ٧,٢,٥	أنظمة تخزين ذات كفاءة عالية من حيث التكلفة (الصوامع والمستودعات) تم تشيدها	طن	١،٠٠٠،٠٠٠	١,٤٤	١،٤٤٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٢٤٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٨,٢,٥	تقوية سلسلة التبريد للتخزين والترحيل	دفعة واحدة	١	١٥،٠٠٠	١٥،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٢،٥٠٠،٠٠٠,٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,٥	البرنامج الفرعي ٣,٥: تنمية سلسلة القيمة للسلع الإستراتيجية (يتم اختيارها بواسطة أصحاب المصلحة)	وحدة التكلفة	الكمية المستهدفة	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني	إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي
النتيجة الرئيسية ١,٣,٥	دراسة خيار إنشاء سوق قومي لتبادل السلع	دراسة	١	١٢٠٠	١،٢٠٠،٠٠٠,٠٠	٢٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٣,٥	تطوير سلاسل القيمة للسلع الاستراتيجية (يختارها أصحاب الشأن)	سلسلة قيمة	٩	٩٠٠	٨،١٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٣٥٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٣,٥	تطوير تقنيات ما بعد الحصاد: التعبئة والتغليف والتدريج للمنتجات النباتية والحيوانية	طن	٣٠٠٠٠٠	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٤,٥	البرنامج الفرعي ٤,٥: تطوير نظام قوي لمعلومات السوق	وحدة التكلفة	الكمية المستهدفة	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني	إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي
النتيجة الرئيسية ١,٤,٥	تقوية وتنسيق نظام معلومات السوق على المستوى القومي والولائي	دعم فني ومعدات	١	٤٥٠٠	٤،٥٠٠،٠٠٠,٠٠	٧٥٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٤,٥	إجراء دراسات عن الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية	دراسة	٣	١٢٠٠	٣،٦٠٠،٠٠٠,٠٠	٦٠٠،٠٠٠,٠٠

النتيجة الرئيسية ٣,٤,٥	تدريب المزارعين على اكتساب المهارات التسويقية	**عدد المزارعين**	١٠٨٠	١٠	١٠،٨٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٨٠٠،٠٠٠,٠٠
جملة التكلفة الاستثمارية للبرنامج رقم ٥					١١،٥٨١،٥٥٩،٢٧٠,٠٠	١،٩٣٠،٢٥٩،٨٧٨,٣٣
البرنامج الإستثماري رقم ٦	**محور البرنامج ٥: تناول مسائل الأراضي الزراعية وحماية وتطوير الموارد الطبيعية بما في ذلك الحياة البرية**	**المؤشرات**				
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٦	**البرنامج الفرعي ١,٦: إصلاح نظام حيازة الأراضي لتشجيع الاستثمار الزراعي**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,١,٦	إكمال خريطة استخدام الأراضي المؤدية إلى تصميم الخريطة الاستثمارية	**دعم فني ومعدات**	١	١٤٤٠٠٠	١٤٤،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٢٤،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,١,٦	رصد الأراضي الزراعية وتحديد حقوق الملكية للفراد والقرى والمجموعات بما في ذلك مسارات الماشية	**دراسة**	١	٩٠٠٠	٩،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٥٠٠،٠٠٠,٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,٦	**البرنامج الفرعي ٢,٦: مكافحة التصحر**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٢,٦	وقف تدهور الأراضي وإعادة صيانة الأراضي المتدهورة	**فدان**	٥٠٠٠٠٠٠	٠,٠١٣	٦٥،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١٠،٨٣٣،٣٣٣,٣٣
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,٦	**البرنامج الفرعي ٣,٦: الإدارة المستدامة لموارد الغابات**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٣,٦	تحسين وتطوير الإدارة المستدامة للغابات بإشراك المجتمعات المحلية	**فدان**	٧،٥٠٠،٠٠٠	٠,٠٥٢	١٥٩,٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٢٦،٥٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ١,٣,٦	تطوير الابتكار الفني وتشجيع مصادر للطاقة بديلاً لاستخدام الكتلة الحيوية	**اسرة**	٧٠،٠٠٠	١,٠٠٠	٧٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١١،٦٦٦،٦٦٦,٦٧
البرنامج الاستثماري الفرعي ٤,٦	**البرنامج الفرعي ٤,٦: إعادة إعمار وإدارة المراعي**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٤,٦	حفظ وحماية موارد المراعي	فدان	٧،٥٠٠،٠٠٠	٠,٠٠٢٤	١٨،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٣،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٤,٦	مخلفات المحاصيل الموفرة للرعاه المتضررين من إنفصال جنوب السودان	طن	٩،٠٠٠	٠,٨٨٩٠	٨،٠٠١،٠٠٠,٠٠	١،٣٣٣،٥٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٤,٦	إعادة تعمير موارد المراعي الطبيعية	فدان	٢،٥٠٠،٠٠٠	٠,٠٠٨٠	٢٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٣،٣٣٣،٣٣٣,٣٣

النتيجة الرئيسية ٤,٤,٦	إعادة إعمار مسارات الرعاة	كيلومتر	٦،٠٠٠	٦١,٢٦٦٠	٣٦٧،٥٩٦،٠٠٠,٠٠	٦١،٢٦٦،٠٠٠,٠٠

البرنامج الاستثماري الفرعي ٥,٦	**البرنامج الفرعي ٥,٦: التأقلم وتخفيف آثار تغير المناخ**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٥,٦	ترقية ونشر الوعي البيئي	**حملة توعوية**	٣٦٠	٣٠	١٠،٨٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٨٠٠،٠٠٠,٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٦,٦	**البرنامج الفرعي ٦,٦: الإدارة المستدامة لمحميات وموارد الحياة البرية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٦,٦	تأكيد حفظ الأنواع البرية المهددة بالانقراض	**دفعة واحدة**	١	٣٠٠٠٠	٣٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٥،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٦,٦	الإدارة المستدامة للمحميات وموارد الحياة البرية	**دفعة واحدة**	١	١٢٠٠	١،٢٠٠،٠٠٠,٠٠	٢٠٠،٠٠٠,٠٠
جملة التكلفة الاستثمارية للبرنامج رقم ٦					٩٠٢،٥٩٧،٠٠٠,٠٠	١٥٠،٤٣٢،٨٣٣,٣٣
االبرنامج الإستثماري رقم ٧	**محور البرنامج ٧: تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتطبيق إجراءات الجودة والسلامة على الغذاء للاستهلاك المحلي والصادر**	**المؤشرات**				
البرنامج الاستثماري الفرعي ١,٧	**البرنامج الفرعي ١,٧: إدارة المخاطر**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,١,٧	إدارة الكوارث (تطوير نظم الإنذار المبكر) والتأقلم على وتخفيف أثر التغير المناخي	**دعم فني ومعدات**	١٥	١٩،٢٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,١,٧	تقوية المؤسسات ذات الصلة بالصراع حول الموارد الطبيعية	**دفعة واحدة سنوياً**	٥	٦،٠٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,١,٧	دعم إدارة المخاطر والتأمين على الإنتاج النباتي والحيواني	**دفعة واحدة (مالية)**	١	١٤٤،٠٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,١,٧	انشاء مرفق لتقاسم المخاطر على القروض الزراعية	**دفعة واحدة**	٢٥،٠٠٠،٠٠٠	٠,٠٢٥	٦٣٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١٠٥،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٥,١,٧	التطور في ادارة الممارسات في استخدام تقانات إدارة حصاد المياه	**فدان**	٣٠٠	٥٤٥	١٦٣،٥٣٩،٩٠٠,٠٠	٢٧،٢٥٦،٦٥٠,٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٢,٧	**البرنامج الفرعي ٢,٧: توفر الغذاء**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٢,٧	توفير وانشاء المعينات اللازمة للتنوع افي المنتجات البستانية	**حقول إيضاحية ووسائل ارشادية**	٢،٠٠٠	٩٦	١٩٢،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٣٢،٠٠٠،٠٠٠,٠٠

النتيجة الرئيسية ٢,٢,٧	توسيع مشروع أنتاج وترقية صادر الصمغ العربي	**دفعة واحدة**	١،٥٠٠،٠٠٠	٠,٢١٢	٣١٨،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٥٣،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٢,٧	إعادة إعمار مشاريع الولايات لتعمل بكفاءة اقتصادية (القاش، طوكر، أبو حبل، جبل مرة، أم بياضة، أبو حمرة، أم عجاجة، جبال النوبة)	**مشروع**	١٥	٥٧،٥٣٠	٨٦٢،٩٥٠،٠٠٠,٠٠	١٤٣،٨٢٥،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٢,٧	تمكين المرأة	**ورشة عمل**	٢٢٠	٥٠	١١،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٨٣٣،٣٣٣,٣٣
النتيجة الرئيسية ٥,٢,٧	التوسع في البرنامج الخاص للأمن الغذائي	**دفعة واحدة**	٧	٣٠،٠٠٠	٢١٠،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٣٥،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
البرنامج الاستثماري الفرعي ٣,٧	**البرنامج الفرعي ١,٧: الأسواق الريفية**	**وحدة التكلفة**	**الكمية المستهدفة**	**تكلفة الوحدة**	**إجمالي التكلفة بالجنيه السوداني**	**إجمالي التكلفة بالدولار الامريكي**
النتيجة الرئيسية ١,٣,٧	إدارة التجارة عبر الحدود على نمط الكوميسا	**لكل وحدة جمركية**	٣	٦،٠٠٠	١٨،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٣،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٢,٣,٧	تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر لتمويل صغار المنتجين والعاملين في أنشطة التصنيع الزراعي خاصة التصنيع الأسري	**دراسة**	١	١،٢٠٠	١،٢٠٠،٠٠٠,٠٠	٢٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٣,٣,٧	دعم التخزين على مستوى المزرعة في مناطق الريف	**لكل اسرة زراعية**	٩٠	٢،٢٠٠	١٩٨،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٣٣،٠٠٠،٠٠٠,٠٠
النتيجة الرئيسية ٤,٣,٧	المتابعة والمراقبة لنوعية وسلامة الغذاء	**دعم فني ومعدات**	١٨	٣،٠٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
جملة التكلفة الاستثمارية للبرنامج رقم ٧					٢،٦٠٤،٦٨٩،٩٠٠,٠٠	٤٣٤،١١٤،٩٨٣,٣٣

الفدان = ٠,٤٢ هكتار